





النقد الذاتي عند الإسلاميين

(٢) الإسلام السياسي

محمد توفيق

nama-center.com



دراسات في الحالة الإسلامية (II)

المؤلف:

د. محمد توفيق

- باحث ماجستير بقسم الفلسفة الإسلامية - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.
- عضو الجمعية الفلسفية المصرية.
- عضو الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة.
- باحث بمركز نماء للبحوث والدراسات.
- ليسانس اللغة العربية والدراسات الإسلامية من كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.
- بكالوريوس العلوم الصيدلانية من كلية الصيدلة - جامعة القاهرة.

من مساهماته العلمية:

- «التجربة الإيرانية.. النموذج المذهبي الانتفاضي» مركز البيان للبحوث والدراسات ٢٠١٥.
- «التعددية الدينية والإثنية في مصر» مركز نماء ٢٠١٤.
- «النقد الذاتي عند الإسلاميين (١) التيارات القتالية»، مركز نماء ٢٠١٥.

له عدد من المقالات والأوراق البحثية المنشورة.

البريد الإليكتروني:

m.tawfik.ali@gmail.com



لماذا هذا الكتاب؟

على الرغم من ضخامة حجم جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم متماسك الأطراف - إلى حد كبير - محليًا وإقليميًا ودوليًا، بالإضافة إلى قدر لا بأس به من التناغم والتجانس الفكري والحركي، وكذلك طول خبرتها التاريخية التي قاربت القرن من الزمان؛ إلا أن حضور أدبيات النقد الذاتي داخل الجماعة يبدو غير متناسب مع حجمها التنظيمي وخبرتها التاريخية وحضورها البارز في الأحداث السياسية والاجتماعية المختلفة عبر هذا التاريخ الممتد.

إن المحنة الأخيرة التي مرّت بجماعة الإخوان المسلمين في مصر كانت كاشفة لمشكلة أساسية تعاني منها الحركات الإسلامية التي تعتمد في ديناميatها النسق التنظيمي المغلق، فبينما كان من المفترض على حركة إسلامية بحجم جماعة الإخوان أن تتخذ التدابير والاستعدادات العملية والعلمية وقت تقريرها شغل الحيز الأكبر من الفراغ «الوهمي» الذي بدا للكثيرين في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١، وبينما غابت آليات القياس والتقييم لحجم وقدرات الجماعة، ومواطن وأدوات قوتها وتأثيرها، والتدقيق في نقاط ضعفها وأوجه العطب فيها؛ انجرت الجماعة إلى مسار كالذي سلكته في مصر دونما حسابات دقيقة تستلزمها ديناميات حركة إسلامية كبيرة مثلها، في ظرف تاريخي مهم ومعقد، وأعطت لنفسها مسوغات الاضطرار «التسكينية» للسير في طريق شائك مظلم كالذي سارت فيه.

تأتي هذه الدراسة، من مركز نماء، ليستعرض من خلالها المؤلف نماذج «النقد الذاتي» عند تيار الإخوان المسلمين، ويحاول من خلالها قراءة أبعاد هذه الظاهرة ومستوياتها وأنماطها، ويسعى ببيانها لتوليد أسئلة ما بعد النقد الذاتي، خاصة في مرحلة المحنة التي يمر بها التيار. والدراسة بمثابة المكمل لتلك السابقة حول التيارات الجهادية والتي صدرت عن المركز العام الفائت ضمن سلسلة دراسات في الحالة الإسلامية.

الثمن: ٩ دولارات
أو ما يعادلها



ISBN 978-614-431-733-4



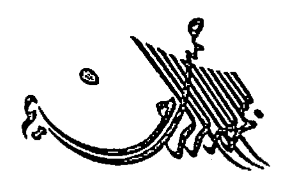


مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

info@nama-center.com

النقد الذاتي عند الإسلاميين

(٢) الإسلام السياسي



◆

دراسات في الحالة الإسلامية (١١)

النقد الذاتي عند الإسلاميين

(٢) الإسلام السياسي

محمد توفيق

مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

النقد الذاتي عند الإسلاميين
((٢) الإسلام السياسي)
محمد توفيق / كاتب من مصر

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٦م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نماء».

مركز نماء للبحوث والدراسات
Nama Center for Research and Studies

بيروت – لبنان
هاتف: ٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

المملكة العربية السعودية – الرياض
هاتف: ٩٦٦٥٤٥٠٣٣٣٧٦
فاكس: ٩٦٦١٤٧٠٩١٨٩
ص.ب: ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١
E-mail: info@nama-center.com

الفهرسة أثناء النشر – إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
توفيق/ محمد
النقد الذاتي عند الإسلاميين (٢. الإسلام السياسي)، محمد توفيق
٣٢٠ ص، (دراسات في الحالة الإسلامية ١١)
بيبليوغرافيا ٣٠٧ – ٣١٢
٢١,٥×١٤,٥ سم
١. الحركة الإسلامية. ٢. الإسلام السياسي. ٣. النقد الذاتي. أ. العنوان. ب. السلسلة.

ISBN: 978-614-431-733-4

طبعت في


إهــداء

إلىٰ والديّ الكريمين .. ربِّ ارحمهما كما ربياني صغيرًا

إلىٰ صاحبتي الوفية أم عبيدة .. رضي الله عنكِ

إلىٰ ولدي عبيدة .. أنبتك الله نباتًا حسنًا

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

«نحن نعتقد أنَّ أحكام الإسلام وتعاليمه شاملة تنتظم شؤون الناس في الدنيا والآخرة؛ فالإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، ودين ودولة، وروحانية وعمل، ومصحف وسيف ... فالإخوان لا يطلبون الحكم لأنفسهم، فإن وجدوا من الأمة من يستعد لحمل العبء وأداء هذه الأمانة والحكم بمنهاج إسلامي قرآني؛ فهُم جنوده وأنصاره وأعوانه. وإن لم يجدوا؛ فالحكم من منهاجهم وسيعملون لاستخلاصه من أيدي كل حكومة لا تنفذ أوامر الله»

(الإمام حسن البنا ﷺ)

«فإني أدعو جميع أبنائي وإخواني من قيادات الجماعة إلىٰ العمل والتعاون فيما بينهم في إطار المؤسسات القائمة للجماعة، والصبر علىٰ بعضهم البعض، وإلىٰ التوقف عن التراشق الإعلامي، وعدم إصدار بيانات وقرارات من شأنها تأجيج المشاعر وتعميق الانقسام، وأن يكونوا علىٰ قدر المسؤولية في نصرة إخوانهم، ومدافعة عدوهم»

(الدكتور يوسف القرضاوي)

«النقد الذاتي مقوم أساسي في العمل الإخواني عبر مؤسساتها الشورية المعتمدة؛ ولكن هناك فرق بين النقد البنّاء وهدم البناء، وبين النصح والتشهير، المهم هو تحقيق الهدف والمردود حيث التصحيح والتجويد والتطوير في ظل مرجعية الجماعة وثوابتها»

(الأستاذ محمد السروجي)

في المقدمات

(١)

غالبًا ما يتهيب الباحث الجاد الإقدام علىٰ خطوة مهمة كتلك التي تتناول ظاهرة جزئية داخل حركة هي الأكبر تأثيرًا وفاعلية وتمددًا وتماسكًا في الحركات الإسلامية السُّنية خلال المائة عام الأخيرة. إننا يمكن أن نعتبر جماعة الإخوان المسلمين هي قلب الحركات الإسلامية السُّنية المعاصرة في العالم، ومنها خرجت نسخ متعددة لنموذج الحركة الإسلامية النشطة والدؤوبة في خدمة الدعوة إلىٰ الله، والخدمات الإنسانية، والمهام الجهادية، والنهضة بمستويات الفكر والتحضر، والمشاركة في تأسيس البنىٰ التربوية المؤسساتية في كثير من بلاد المسلمين، والمشاركة في الحياة السياسية ومحاولة رفع المستوىٰ الإسلامي لحكوماتها وسلطاتها، أو إيجاد نموذج الحكم الإسلامي الرشيد بأي سبيل مشروع ومستطاع. وبالقطع، فإنَّ حركة بهذا الحجم والتاريخ كانت لتولي الشأن السياسي قدرًا مؤثرًا في أدبياتها وممارساتها ومعمارها الفكري والشرعي. ولذا؛ فإنَّ اعتبار الجماعة موسومة بوصف

«الإسلام السياسي» كأحد التجليات والتمثلات الدالة علىٰ حركة إسلامية معاصرة معنيةٍ بشكل كبير بالشأن السياسي، يعني أنَّ مفردتي «الإسلام» و«السياسي» معنيتان بـ«حركة منتمية للإسلام» و«مشغولة بالشأن السياسي بدرجة بارزة في أدبياتها وممارستها وأهدافها».

(٢)

علىٰ الرغم من ضخامة حجم جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم متماسك الأطراف -إلىٰ حد كبير- محليًا وإقليميًا ودوليًا، بالإضافة إلىٰ قدر لا بأس به من التناغم والتجانس الفكري والحركي، وكذلك طول خبرتها التاريخية التي قاربت القرن من الزمان؛ إلا أنَّ حضور أدبيات النقد الذاتي داخل الجماعة يبدو غير متناسب مع حجمها التنظيمي وخبرتها التاريخية وحضورها البارز في الأحداث السياسية والاجتماعية المختلفة عبر هذا التاريخ الممتد.

ثمة أسباب ثاوية خلف هذه العلاقة غير المتناسبة، لا يمكن عزوها فقط إلىٰ تقصد التقصير في تحقيق قدر مناسب من النقد الذاتي البناء لجماعة بحجم جماعة الإخوان، وإن كانت ضرورات الحركية والعمل السري تستصحب ذلك عادة؛ إلا أنَّ الضغوط الأمنية القاسية، وطبيعة الحراك التنظيمي الثقيل، والسرية التي تصاحب مثل هذا الحراك، قد تكون عاملًا من جملة عوامل أخرىٰ تسببت في خفاء وثائق أو دلائل هذا النقد، والذي يمكن أن يكون ضمن ما تسره أسر ومكاتب الجماعة ضمن أسرار العمل التنظيمي، مع التنبه لعدم اعتمادي بشكل أساسي علىٰ هذا التصور الذي أفترضه.

(٣)

حسب التقسيم التاريخي المرحلي للجماعة[1]، فإننا قد نتواضع علىٰ حقبتين بارزتين ظهر فيهما قدر من النقد الذاتي داخل الجماعة، أو علىٰ خط التماس معها = وهو الذي يتضمن بعض المنتسبين لكنهم ليسوا من الفاعلين في صنع القرار، أو المنشقين عن الجماعة لكن دون حملهم لمظاهر وإشارات الانشقاق السلبي المتحيز والمتحامل في بعض الأحيان[2]. الحقبة الأولىٰ هي مرحلة **التأسيس الثاني**، وبالتحديد في نهاية الثمانينيات، حيث ظهرت جهود الدكتور عبدالله النفيسي لبلورة إطار علمي منهجي يؤطر لعملية نقدٍ ذاتي بنّاء يتوجه بشكل أساسي نحو جماعة الإخوان، وهي الجهود التي دونت في كتابين أساسيين، هما: «**الحركة الإسلامية .. ثغرات في الطريق**»، و«**الحركة الإسلامية: رؤية**

(١) يتضمن هذا التقسيم: مرحلة التأسيس الأول (١٩٢٨-١٩٤٨م)، ومرحلة المحنة الأولىٰ (١٩٤٨-١٩٧٠م)، ومرحلة التأسيس الثاني (١٩٧٠-٢٠١١م)، ومرحلة المنحة (يناير٢٠١١- يونيو ٢٠١٣م)، وأخيرًا مرحلة المحنة الثانية (يونيو ٢٠١٣- الآن).

(٢) من أمثال هذه النماذج: نموذج ثروت الخرباوي ومحمد حبيب وأحيانًا عبدالمنعم أبو الفتوح.

مستقبلية . . أوراق في النقد الذاتي»، حيث أفرد النفيسي في الأول رؤيته الراصدة لجملة من الثغرات والانتقادات لمجمل الحركة الإسلامية، وإن كان يظهر من مضمون الكتاب قدر أكبر من النقد المعنيّ بالإخوان المسلمين. أما الكتاب الثاني؛ فقد ضم جملة من الأوراق البحثية التي خطها عدد من رموز الحركة الإسلامية -غالبهم من جماعة الإخوان أو المنفصلين عنها- بغية إعمال آليات النقد الذاتي بشكل علمي وموضوعي ومنهجي، حيث تضمن قدرًا كبيرًا من الانتقادات والملاحظات المهمة والتي يأتي بيانها.

أما الحقبة الثانية؛ فهي الحقبة التي مازال قوسها الثاني مفتوحًا ومن دون أفق واضح الملامح، حيث مرحلة المحنة الثانية والقاسية التي تمر بها الجماعة الآن ومنذ انقلاب الثالث من يوليو ٢٠١٣م، حيث أدىٰ السقوط العنيف للجماعة من السلطة في مصر إلىٰ شرخ تنظيمي حركي وفكري في بنية الجماعة، لا يمكن القول إنَّه آل إلىٰ نهايتها، لكن إشارات الأفول والتغير الجذري تلوح في الأفق، خاصة وأنَّ السيولة الحركية التنظيمية للجماعة مسدودة إلىٰ حد كبير، محليًا وإقليميًا، بالإضافة إلىٰ جملة من الأخطاء الاستراتيجية والفكرية والسياسية التي وقعت فيها قيادات الجماعة في مصر، والتي أدت إلىٰ هذه المحنة الشديدة التي تمر بها؛ الأمر الذي دعىٰ لحراك نقدي تصحيحي فيه رغبة لإحياء ما فقدته الجماعة عقب الانقلاب.

(٤)

سأعتبر جماعة الإخوان المسلمين في دراستي للنقد الذاتي لديها كتيارٍ لا كتنظيم، أو بصورة أخرىٰ: المنضوين والمتأثرين والناشئين تحت فكر وأدبيات الجماعة، وإن لم يكن هناك ارتباط تنظيمي بالجماعة الأم، بالإضافة إلىٰ التابعين تنظيميًا للجماعة. فكثيرًا ما يتوسع البعض في اعتبار أشخاص أو رموز من الإخوان المسلمين، وقد يكون علىٰ الحقيقة من الوجاهة اعتبار المنظومة الفكرية والشرعية للجماعة إطارًا تدخل فيه قطاعات ممن تأثروا بالجماعة من خارجها، أو ارتبطوا بها لفترة ثم تركوها، أو استلهموا نموذجها وحاولوا تكراره بصورة أخرىٰ تناسب واقعهم وظروفهم؛ إلا أنهم في كل الأحوال سينتظمون ضمن وعاء تصنيفي جامع هو تيار الإخوان المسلمين.

إذن؛ نحن بصدد اعتماد التصنيف الفكري لتيار الإخوان لا التصنيف التنظيمي الحركي؛ وذلك لندمج أكبر مساحة من الانتقادات التي تأتي للتيار من داخله، سواء كان تنظيميًا أو فكريًا.

(٥)

إنَّ المحنة الأخيرة التي مرّت بجماعة الإخوان المسلمين في مصر كانت كاشفة لمشكلة أساسية تعاني منها الحركات الإسلامية التي تعتمد في دينامياتها النسق التنظيمي المغلق، فبينما كان من المفترض علىٰ حركة إسلامية بحجم جماعة الإخوان أن تتخذ التدابير والاستعدادات العملية والعلمية وقت تقريرها شغل الحيز الأكبر من الفراغ «الوهمي» الذي بدا للكثيرين في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١، وبينما غابت آليات القياس والتقييم لحجم وقدرات الجماعة، ومواطن وأدوات قوتها وتأثيرها، والتدقيق في نقاط ضعفها وأوجه العطب فيها؛ انجرت الجماعة إلىٰ مسارٍ كالذي سلكته في مصر دونما حسابات دقيقة تستلزمها ديناميات حركة إسلامية كبيرة مثلها، في ظرف تاريخي مهم ومعقد، وأعطت لنفسها مسوغات الاضطرار «التسكينية» للسير في طريق شائك مظلم كالذي سارت فيه.

لا يمكن بحال تسليط معاول التأنيب لقيادات الجماعة الحالية علىٰ ما أفرزته سياساتهم في حقبة ما بعد الثورة؛ إلا أنَّ القراءة الفاحصة لمسار الحركة واختياراتها في هذه اللحظات التاريخية

المهمة هو مما يكسب تيار الإخوان ومجمل الحركة الإسلامية فوائد ومكاسب كثيرة وعملية في مرحلة جديدة تمر بها الحركة الإسلامية الآن. ثمة موجة من التقلبات والتغيرات الحادة داخل الحركة الإسلامية الراهنة بكل تنوعاتها، والصدمة العنيفة التي أحدثتها مذبحة رابعة العدوية والنهضة تسببت في أزمة فكرية شديدة لأبناء التيار الإخواني، وقطاعات من السلفيين القريبين منهم، خاصة وأنَّ رعونة السلطة في تغييب كل قيادات الصفوف الأولىٰ والثانية والثالثة جعلت فضاء التلقي والتأثر الفكري والشرعي مفتوحة أمام انحرافات خطيرة، بعد أن كان للقيادات المحافظة نوع من السيطرة علىٰ عموم القواعد والمحبين، علىٰ الرغم من أخطائها الكارثية، لكنها تبقىٰ هي من كان متوقعًا أن تكون أكثر اتزانًا في مواجهة الصدمات العنيفة التي تلقتها الجماعة وحلفاؤها بعد الانقلاب.

(٦)

في ظل سيولة معلوماتية، وفي سياق تناول حركة بحجم جماعة الإخوان، مع اعتبار مرحلة الاضطراب ما بعد الانقلاب الذي تعيشه الجماعة وحلفاؤها؛ فإنَّ تفسير سلوك التيار، وطرائق تفكيره وتفاعله، وتحليل ظواهره الداخلية كالنقد الذاتي؛ سيكون من خلال نافذة الإخوان نفسها، أي إننا سنتناول التيار باقتراب التيار، بمعنىً آخر: سنفسر الجماعة وظواهرها من خلال نموذج تفسيري خاص بها، يراعي خصوصيتها، ويلحظ خصائصها الحركية والفكرية، ويعتبر فلسفتها الإصلاحية والسياسية عبر سني تأسيسها وتطورها.

الفصل الأول

نماذج النقد الذاتي عند تيار الإخوان

- **أولًا: نموذج الدكتور عبد الله أبو عزة**

(من نماذج الحقبة النقدية الأولىٰ = مرحلة المحنة الأولىٰ والتأسيس الثاني)

يمثل نموذج أبو عزة أحد أفضل نماذج النقد الذاتي للإخوان المسلمين التي لم تخرج من الجماعة بنفسية انتقامية أو كارهة كرهًا شخصيًا لها؛ فالمتتبع لمسيرة وتاريخ الجماعة يجد أنَّ غالب المنشقين عنها أو الخارجين منها طوعًا أو كرهًا، يغلب عليهم النفسية الثأرية التي تضررت أو تأذت من حدث الانشقاق أو الخروج؛ فتسعىٰ بعدها لتبرئة ذاتها وإشباع رغبتها في التشفي. ليس ذلك علىٰ سبيل التعميم، لكنه يقع ضمن الأحكام الغالبة.

انشغل الدكتور أبو عزة بتناول الأحداث التاريخية البارزة التي مرت في مسيرته مع الجماعة، وركز جلَّ اهتمامه ونقده علىٰ جملة من الخلافات الحركية والشخصية التي عاينها بنفسه ضمن تاريخ تواجده في الجماعة، كما أرجع عددًا من الأعطاب التكوينية

البنيوية التي ارتآها في الحركة إلىٰ أخطاء وقع فيها الأستاذ حسن البنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والجميل أنَّه جعل كل ذلك في إطار من الاحترام والإجلال والوفاء لتاريخه معهم رغم الاختلاف، وإن لم يخل الأمر أحيانًا من مفردات شديدة بعض الشيء.

يقول الدكتور عبدالله: «في سنة ١٩٥٢م، سعيت إلىٰ الانتساب للإخوان المسلمين وأنا أتوهج عاطفة، وأندفع حماسة، تحدوني آمال كبيرة لهذه الأمة الإسلامية من خلال هذه الجماعة. وبعد تجربة استمرت أكثر من عشرين سنة، وجدتني لا همّ لي إلا سلخ نفسي من عضوية الجماعة والابتعاد عن كل الظروف التي يمكن أن تربطني بها. ولم تكن هذه الرغبة في الابتعاد ناتجة عن خوف؛ إذ إنَّ انسحابي كان في أواخر سنة ١٩٧٢ في فترة رخاء، حيث ارتفع عن رقاب الإخوان سيف المحنة، وبدؤوا يستردون أنفاسهم؛ **وإنما كانت من جراء ما عرفته من ضعف الجماعة وعجزها وتحجرها، وعدم قدرتها علىٰ تجديد نفسها**. لقد عملت مع التنظيم الفلسطيني في غزة أولًا، ثم مع المكتب التنفيذي للإخوان في البلاد العربية، الذي كان بمثابة قيادة علىٰ مستوىٰ العالم العربي، وكنت متفرغًا للعمل مع هذا المكتب التنفيذي، ثم صرت عضوًا فيه، حيث تعرفت علىٰ كثير من القيادات، وأطللت علىٰ الحركة كلها من ربوة عالية، وإذ تكشف لي الخلل المريع حاولت الإصلاح من الداخل، لكن جهودي كلها تحطمت علىٰ

صخرة القداسة التي خلعها الإخوان علىٰ الأشكال والمقولات التي صنعها روادهم»[1].

ثم أسهب الدكتور أبو عزة في سرد ما مرَّ به في تاريخه مع فروع الجماعة المختلفة في البلاد العربية، ولم يقف كثيرًا عند نقاط معينة لينتقدها؛ لكن طبيعة السرد الصحفي اقتضت منه المرور السريع علىٰ المواقف مع إشارات لما كان يعترضه من مشكلات يراها في قيادة أو قواعد التنظيم.

بينما أوضح بشكل عام أسباب انسحابه من الجماعة بعد عشرين عامًا قضاها داخلها، وبعد أن ذكر مرارًا أنَّه سعىٰ لتغيير سلبيات الجماعة التي عاينها، وسعىٰ كثيرًا لإثارة بعض القضايا المسلّمة والمركزية لدىٰ التنظيم رغبة في تجديد النظر فيها وتجويد آليات تشغيلها في الجماعة، ولكن دونما فائدة حسبما ذكر. يقول الدكتور عبد الله: وفي داخل التنظيم الفلسطيني فرع التنظيم في الكويت كنت أحرص علىٰ إثارة الموضوعات الإصلاحية مع من تتسع له عقولهم من نقباء الأسر لمثل تلك القضايا. وعلىٰ الرغم مما كنت أجده من تقدير الإخوان ومحبتهم لي شخصيًا؛ **فإن ولاءهم لتراث جماعة الإخوان المسلمين بقضه وقضيضه، سواء في ذلك الأفكار والتجارب والممارسات الصالحة وعكسها، كل ذلك**

(١) «مع الحركة الإسلامية في الدول العربية»، الدكتور عبد الله أبو عزة، ص٧-٨، دار القلم للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢.

بدا لي غير قابل للتغيير الإيجابي. كان يمكنني التأثير علىٰ البعض لكنني لم أكن راغبًا في إحداث انشقاق، ولا في إنشاء حركة جديدة. وهنا توصلت إلىٰ اقتناع تام بأنَّ محاولة الإصلاح من الداخل غير ممكنة ولا مجدية، وقررت الانسحاب، ولم أندم علىٰ ذلك في يوم من الأيام، ولا للحظة واحدة. وما دمت قد قررت الانسحاب دون تردد؛ فقد كان من المناسب أن أجهر بآرائي بشأن المشكلات التي عانت وتعاني منها حركة الإخوان لسد الباب في وجه أية تأويلات تبتعد عن الحقيقة، وفي هذا السياق تناولت أكثر القضايا إثارة وحساسية، فإما أن يقبل رأيي وإما أن أترك لأختار طريقي وأمضي فيه. لقد تناولت فكر حركة الإخوان من أساسه في أول مقال من سلسلة لم تكتمل، وقلت آنذاك إنَّ مجرد تغيير اسم الجماعة لا يمكن أن يكون علاجًا؛ لأن مجرد تغيير الاسم مع بقاء العلل والخلل المتأصل في بنية الحركة، لا جدوىٰ من ورائه؛ ذلك أنَّ فكرة تغيير الاسم تنسجم مع الموقف الذي يعزو أسباب العقم والفشل إلىٰ جهات وظروف خارجية، ولكنها تصبح غير ذات موضوع حين يكون الخلل موضوعيًا وأساسيًا، أما حين تبدل الأسس المختلة فيمكن عندئذ أن يصبح تغيير الاسم مجديًا، والواجب يقتضي أن نقول إنَّ الحركة الإسلامية وصلت منذ زمن طويل إلىٰ طريق مسدود، وقد أخفقت كل محاولاتها للخروج من هذا الطريق؛ لأنها ظلت تكابر وتنكر الخلل العضوي. وفي المقالة الثانية التفتّ إلىٰ فكر سيد قطب في صورته الأخيرة، كما لخصه في

كتاب «معالم في الطريق». وبدأت أعرض تلك الأفكار وأناقشها، وتتابعت مقالاتي، وولدت ردود فعل عنيفة، ومقالات غاضبة . . . لكن كان الموضوع خطيرًا حقًا، وخطورته تستوجب بحثه قبل ذلك بسنوات، كما كانت تقتضي بحثه بصراحة ووضوح يضع النقط فوق الحروف، لكن الإخوان كانوا مفرطي الحساسية تجاه هذا الموضوع، وعاطفيين في تناولهم للقضايا والمواقف، وكنت أنكر كل هذا الواقع وأرىٰ ضرورة مواجهته بوضوح . . . وقد ظلَّ بعض الإخوان لا يعترفون بالتغيير ويعتبرون ابتعادي مجرد أزمة عارضة قد تزول يومًا ما، وظل كثيرون منهم يحاولون إقناعي بضرورة العودة إلىٰ الصف، وفضلًا عن ذلك؛ فقد حرص الإخوان علىٰ الاحتفاء بي وتكريمي كلما مررت في بلد لهم فيه تجمع كبير، وأنا أقدر لهم ذلك وأحتفظ لهم، للأفراد لا للجماعة، بعاطفة ومحبة أكيدة تعمقت جذورها في أزهىٰ سني العمر، هذا الحب وتلك العاطفة لا تقوم علىٰ مجرد الذكريات؛ وإنما تستند أيضًا إلىٰ تقدير للأخلاق الفردية العالية التي يتمتع بها أكثر الإخوان، مما لا يتوفر في الجماعات والأحزاب الأخرىٰ بنفس الدرجة والكثافة.

أما من جانب الإخوان؛ فقد أخبروني أنهم يقدرون لي أنني لم أحاول شق جماعتهم أو اقتطاع أفراد منهم كما حدث في تنظيمات إخوانية أخرىٰ، وأنني لم أخرج عن مقتضيات عفة اللسان، والترفع عن الدنايا في الحوار، وإنني أعلنت مواقفي بصراحة ووضوح ودون مواربة، ومن غير أن أشفعها بمحاولات في

الخفاء. ولست أدري ما سيكون عليه موقفهم بعد أن سجلت أخبار هذه المسيرة، وبعد أن يقرؤوا ما سأكتبه من تشريح ونقد لأفكار حركتهم، ولخط سيرها التنظيمي والحركي، ثم لخط سيرها السياسي، وعندما أصدر عليها أحكامًا شاملة وقاسية تفوق كل ما قلته من قبل في دراسة قادمة مستقلة، سيعز عليّ أن يتغير رأيهم فيّ، ولكن الحق أحق أن يتبع وهذا ما يؤكده قول الله ﷻ: (فاعْدِلوا ولو كان ذا قُرْبَىٰ، وبِعَهْدِ اللهِ أَوْفُوا)»[1].

إننا يمكن أن نعتبر مذكرات الدكتور عبد الله أبو عزة هي النموذج التأريخي النقدي الأبرز في هذه الطبقة من تيار الإخوان المسلمين؛ وذلك لسبب مهم متعلق بتركيبة شخصية الرجل؛ إذ إنَّه لم تظهر عليه أمارات تعصب وقت وجوده في الجماعة، ولا صاحبه التشنج والتعصب ضدها بعد خروجه منها، وهي سمة ندرت في عدد بارز من المنشقين عنها.

ومن المهم أيضًا أن نعتبر مضمون الانتقادات ونوعيتها التي وجهها أبو عزة للجماعة في هذه الحقبة؛ لأنَّنا بصدد تتبع ذلك حتىٰ نصل إلىٰ راهن الجماعة وواقعها الآن، والربط والتراكم لمشكلات التيار والجماعة مؤثرٌ بلا شك في ضبط وتجويد عملية تشخيص وتوصيف أخطاء ومشكلات الجماعة بدرجة دقيقة نوعًا ما.

---

(1) بتصرف من السابق، ص٢٢٢-٢٢٦.

• ثانيًا: نموذج الدكتور توفيق الشاوي

انتقادات الجيل المؤسس

يعتبر توفيق الشاوي من الرعيل الأول لجماعة الإخوان المسلمين وممن صحبوا المؤسس الأستاذ حسن البنا، والتحق بدعوة الإخوان المسلمين بعد التحاقه بكلية الحقوق عام ١٩٣٧م. انتدبه الأستاذ البنا للعمل في قسم الاتصال بالعالم الإسلامي منذ أن كان طالبًا؛ حيث كان يتصل بالطلبة المغتربين. عمل في قسم الاتصال بالعالم الإسلامي وسافر إلىٰ بلاد المغرب العربي حيث كان مجال عمله هناك، حتىٰ عاد إلىٰ مصر عام ١٩٤٩م. اعتقل الدكتور الشاوي بعد حادثة المنشية وظل في السجن الحربي حتىٰ أفرج عنه في مارس ١٩٥٦م.

يروي الدكتور إبراهيم بيومي غانم عن الدكتور توفيق الشاوي أنَّه حذَّر الإخوان في بداية الثمانينيات من تأسيس التنظيم الدولي للإخوان؛ لأنَّ هذه الهيئة تشكل خطورة علىٰ الدعوة والحركة الإسلامية في مصر والبلدان الأخرىٰ، وأنها ستكون بمثابة قيد يوضع في رقبة الإخوان المسلمين، وسوف يقدمون بسببه إلىٰ المحاكم المدنية والعسكرية في الدول العربية والإسلامية. وقد وقعت بالفعل تنبؤاته وأصبح للتنظيم الدولي ضحايا كثيرون. وكان الشاوي رافضًا لفكرة تأسيس هيئة باسم التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، بينما كان يرىٰ استبدالها بتأسيس هيئة باسم «الهيئة

الإسلامية العالمية لحقوق الإنسان»، وقد ولدت الفكرة، بحسب الدكتور محمد سليم العوا، في الرياض حيث يقول: «وصلتنا الأنباء عن تفكير بعض الإخوان في إنشاء التنظيم الدولي ونحن في الرياض عام ١٩٨٠م، وحينها غضب الشاوي بشدة وكان هائجًا مائجًا، وقال إنَّ التنظيم الدولي فكرة قاتلة، وتعجّبنا جميعًا من رأيه؛ إذ لم تكن هناك مؤشرات آنذاك عن خطورة مثل هذه الفكرة، كانت الفكرة في نظرنا أنها ستخرج الإخوان من القطرية إلىٰ العالمية ومن الانغلاق الداخلي إلىٰ الانفتاح الخارجي، ومن العمل المحلي إلىٰ العالمي، ولكن الشاوي عدَّد من الأسباب حينها ما جعلنا نغير رأينا جميعًا ونقتنع بخطورة الفكرة عدا الشيخ مناع القطان الذي بقي علىٰ موقفه المؤيد للتنظيم الدولي». وذكر العوا أنَّ الشاوي التقاه في اليوم الثاني وطرح عليه فكرة الهيئة العالمية الإسلامية لحقوق الإنسان كبديلٍ عن التنظيم الدولي؛ فالهيئة ستنقل الإخوان من المحلية للعالمية ولخدمة الإنسانية كلها علىٰ أساس أنَّ الإسلام دين الله إلىٰ الإنسانية كلها وليس حكرًا علىٰ الإخوان المسلمين فقط، وهذه الهيئة كان يمكن أن نسجلها في جنيف أو أي دولة أوروبية دون قيود. وأشار العوا إلىٰ أنَّه تقبل الفكرة حينها لكن ما حدث بعد ذلك هو أنَّ الجماعة أنشأت التنظيم الدولي دون الالتفات لرأي المعارضين، وكان الشاوي من أعدىٰ أعداء التنظيم الدولي تنظيميًا طيلة حياته، وما حدث منذ إنشاء التنظيم حتىٰ الآن -برأي العوا- يؤكد صدق رؤية الشاوي في خطورة التنظيمات

الدولية حتىٰ علىٰ المستوىٰ الداخلي واستمرار مطاردة الإخوان من قبل الأجهزة الأمنية ومنعهم من التفاعل مع المجتمع في حين القيادة الإخوانية باقية في مكانها لا تتزحزح؛ ولهذا طالب الشاوي بمواجهة قيادة الإخوان بما تفعل، بل إنَّه طالب بإغلاق مقر الإخوان في المنيل؛ لأنَّ الحكومة حولته إلىٰ مصيدة للشاب الإخواني وكان هذا سببًا لنقد الإخوان له والمطالبة بفصله من الجماعة[1].

كما ذكر الدكتور البيومي غانم مطالبة الشاوي بضرورة التمييز الوظيفي بين الدعوة الإسلامية والعمل السياسي المستند إلىٰ المرجعية الإسلامية، وليس الفصل بينهما، وقال نقلًا عنه إنَّنا لو خيّرنا بين الدعوة والعمل السياسي سنختار الدعوة ونمتنع عن كل عمل تختص به الأحزاب والمنظمات السياسية، وبالفعل طبقت فكرة التمييز الوظيفي في المغرب والأردن وتركيا والكويت ولكنها لم تطبق في مصر.

---

(١) «خبراء: الشاوي حذر الإخوان من خطورة التنظيم الدولي»، السيد زايد، الإسلاميون. نت، الأحد ١٨ أكتوبر ٢٠٠٩، وذلك نقلًا لخلاصة ندوة عقدتها حمعية مصر للثقافة والحوار بالقاهرة بعنوان: «توفيق الشاوي: جهاد واجتهاد وتجديد».

- **ثالثًا: نموذج الدكتور عبد الله النفيسي**

(من نماذج الحقبة النقدية الأولىٰ = مرحلة التأسيس الثاني)

ليس للدكتور النفيسي ارتباط واضح بجماعة الإخوان المسلمين من الناحية التنظيمية؛ إلا أنَّه أولىٰ قدرًا كبيرًا في مؤلفاته، من ناحية المضمون، لتقييم ونقد الحركة الإسلامية الأبرز في الحقبة الأولىٰ التي ذكرناها من قبل. والنفيسي متخصص في العلوم السياسية؛ فهو حاصل علىٰ بكالوريوس العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٦٧م، وحاصل علىٰ الدكتوراه من جامعة كامبردج عام ١٩٧٢م، ودرّس في قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت (١٩٧٢-١٩٧٨م)، ثم في جامعة إكستر عام ١٩٨٠م، وبجامعة الإمارات (١٩٨٣-١٩٩١م)، وله العديد من المحاضرات والبحوث والمشاركات العلمية المنشورة، كما شارك في الحياة السياسية في الكويت من خلال مجلس الأمة[١].

تنوعت أوجه ممارسة الدكتور النفيسي لعملية النقد تجاه الحركة الإسلامية بشكل عام، ولجماعة الإخوان بشكل خاص. ويبدو أنَّ انتماءه للجماعة لبعض الوقت جعله يولي اهتمامًا أكبر بها

---

(١) يمكن تتبع قدر من تقلبات النفيسي الفكرية والتنظيمية في كتاب: «عبد الله النفيسي: الرجل - الفكرة - التقلبات، سيرة غير تبجيلية»، علي العميم، ط ٢، ٢٠١٢، جداول للنشر والتوزيع - بيروت.

في منتجه العلمي، حيث نرىٰ أبرز محطات النقد التي وجهها النفيسي كالتالي:

* غياب التفكير المنهجي ذي المدىٰ البعيد

يقول النفيسي: «حجم الحركة الإسلامية وانتشارها ومصداقيتها لدىٰ الجمهور العربي الإسلامي، والإمكانيات البشرية، وإلىٰ حد ما المادية الضخمة المتاحة لها؛ يسهل مهمات الانطلاق والبناء العلمي للحركة، غير أنَّ التعقيدات التي تنجم عن أساليب وآليات المعالجة للمشاكل التي تعترض الحركة تحول دون ذلك. فالحركة إذن بحاجة ماسة لمراجعة أساليب عملها، ومن هنا صار لزامًا عليها أن تطرح أزمتها الإدارية للحوار علىٰ الأقل داخل إطاراتها؛ لأنَّ الاستمرار هكذا رهن الجمود الإداري الذي تعاني منه، هو ضمان أكيد لتراكمات الأخطاء والحيلولة دون تصحيح المطلوب. ويبدو أنَّ القيادة السياسية للحركة تركز جهودها في محاولة التصدي للأحوال الطارئة أكثر من التخطيط للمستقبل؛ فجميع مؤسسات الحركة غارقة إلىٰ أكثر من قامتها في أعمالها اليومية .هذا الأسلوب في العمل يقلص إمكانيات التفكير المنهجي ذي المدىٰ البعيد، ويشجع علىٰ أسلوب حل كل مشكلة بعد نشوئها لا الاحتياط من نشوئها، وإذا استمرت القيادة علىٰ أي مستوىٰ في العمل بهذه الكيفية؛ فلا شك أنها ستظل ضمن هذه الحلقة الشريرة من المشاكل الطارئة، ومن دون التفكير علىٰ المدىٰ البعيد ومن دون التفكير المنهجي المرتكز علىٰ الرؤية

التخطيطية؛ يتزايد ضغط المشاكل الطارئة وهذا الضغط بدوره يعرقل التفكير علىٰ المدىٰ البعيد»[1].

ويكأن النفيسي يخط إشاراته النقدية تلك في الحقبة الراهنة التي تجني فيها الجماعة، والتيار الإسلامي المحسوب عليها، نتاج هذا التراكم الإداري المتكلس والمعطوب منذ زمان؛ فالرجل يصف إشكالية مهمة تضرب في جذور الجهاز الإداري للحركة الإسلامية «التنظيمية»، وفي القلب منها تيار الإخوان، وليست المشكلة منحصرة فقط في نوعية ونمط الإدارة؛ لكنها مرتبطة بشكل أكبر بما يترتب علىٰ هذا النمط من ضعف في التواجب مع المعطيات والنوازل التي تطرأ أمام الحركة الإسلامية، كما أنَّ آليات تدارك الأخطاء والتخطيط الاستراتيجي المتجنب لها في المستقبل تصاب بتشوهات وأخطاء متراكمة يصعب في المراحل المتأخرة منها أن تدارك أو أن تعالج المعالجة الأمثل التي ينبغي أن تكون عليها، خاصة وأنَّ مشكلات الواقع الاجتماعية والسياسية والدعوية تأتي أحيانًا بمستوىٰ أعلىٰ من قدرات الحركة غير الجاهزة بسبب هذه الأخطاء.

* بلورة نظرية علمية للاتصال بالجمهور

يشير الدكتور النفيسي في هذا الإشكال إلىٰ تقصير في الوعي

---

(١) «الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية .. أوراق في النقد الذاتي»، د. عبد الله النفيسي وآخرون، ص١٣-١٤، ط١، ١٩٨٩، مكتبة مدبولي.

بإحدىٰ أهم نظريات الاتصال السياسي والاجتماعي بجمهور الحركة الإسلامية؛ إذ إنَّ الأنساق التنظيمية المغلقة أنتجت خطابين؛ أحدهما: داخلي خاص بالأتباع، وآخر: خارجي عام يخاطب عموم الناس، وهذه الثنائية سربت شيئًا من الخطاب غير المتسق لدىٰ الحركة؛ وبالتالي غلب علىٰ الاتصال بالجمهور خطاب أشبه بالخطاب الانتهازي الذي يروم تواصلًا جماهيريًا مصلحيًا يستخدم عند الحاجة، والذي أصبح مع الوقت يبتعد عن مصداقية الاهتمام بحاجات ومصالح الناس، وينشغل شيئًا فشيئًا بضغوط الصراع السياسي والاجتماعي. يقول النفيسي: «لأن الحركة الإسلامية انشغلت في يومياتها عن التفكير المنهجي ذي المدىٰ البعيد؛ صار من السهل احتواء الحركة وبتر علاقاتها السياسية أو الاجتماعية حسبما تقتضيه مصالح الأطراف المضادة. وتفيد الدراسات المتخصصة في علم الاجتماعي السياسي أنَّ الجمهور لا يتحمس لمساندة أي تيار إلا إذا تحقق فيه شرطان؛ **الأول**: أن يفهم الجمهور مقاصد التيار وأهدافه، **والثاني**: أن يجد الجمهور لدىٰ التيار حلًا لمشاكله الحقيقة التي يعاني منها»[1].

* غياب التأريخ الرسمي للحركة الإسلامية

وفي انتقاد مركزي دقيق، يشير النفيسي إلىٰ كارثة منهجية وفكرية وقعت فيها جماعة الإخوان المسلمين بالتحديد، ولم تسلم

---

(١) السابق، ص١٤.

منها باقي الحركة الإسلامية في غالبها؛ وهي غياب أدبيات التأريخ المنهجي للجماعة أو الحركة، وغاية ما تحقق في ذلك بالنسبة إلىٰ تيار الإخوان خروج بعض المذكرات الشخصية لبعض رموز تيار الإخوان، أو بعض كتابات أجيال الخمسينيات والستينيات من رموز الحركة الإسلامية، وتجلت غاية الجهود التنظيمية في تأسيس موقع «إخوان ويكي» الذي حوىٰ جملة ضخمة من الكتابات المؤرخة للجماعة والتيار بمختلف فروعه المحلية والعالمية؛ إلا أنَّه بقي وللأسف قاصرًا في غالبه علىٰ تفريغات كتب مطبوعة بالفعل، ولم تقد الجماعة أية مشروعات علمية تناسب حجمها في التأريخ لذاتها، حتىٰ في أوج حضورها السياسي والاجتماعي بعد الثورات، وقد لا يخلو الأمر من وجود مشاريع بالفعل كانت حاضرة علىٰ أجندة الحركة؛ إلا أنَّ عدم التعجيل بالعمل عليها أدىٰ إلىٰ كارثة المحنة الثانية التي تمر بها الجماعة الآن، إذ إنَّنا علىٰ فرض حصول انقشاع لهذه المحنة في الأمد المتوسط؛ فسيحتاج التيار لجهود جبارة لإصلاح كمّ التشويه والشيطنة التي رسختها أجهزة الإعلام في العقل الجمعي العربي، ولا أدري لماذا لم يتنبه الإخوان لنموذج مسلسل وحيد حامد «**الجماعة**» كإشارة لقدرة الإعلام علىٰ قلب الحقائق وتسريب المفاهيم للجمهور، هذا مع اعتبار أنَّ ذلك كان في سني «النعمة» التي كانت تعيشها الجماعة مع مبارك، بالطبع ذلك بالمقارنة بسنوات القهر التي تعيشها الجماعة الآن.

يقول النفيسي: «خذ مثلًا فصيلًا من فصائل الحركة الإسلامية المعاصرة كالإخوان المسلمين والذي تأسس في ١٩٢٨م، فرغم مرور ما يربو علىٰ الثمانين عامًا لهذه الجماعة؛ لا نجد في المكتبة العربية الإسلامية كتابًا واحدًا أصدرته الجماعة من حيث هي الجماعة، أي رسميًا وباسمها لا باسم أفراد، يتناول بالتقويم الموضوعي هذه الفترة الطويلة من الزمن والعمل والتحرك. حركة بهذا الاتساع، الزماني والمكاني، أليس من المطلوب أن تقدم للأمة التي تتحرك في إطارها تفسيرًا رسميًا لسلسلة المحن التي مرت بها، وحلقات الإخفاق التي تكررت في تاريخها، وصورًا عن النجاحات التي حققتها، ودورها كما تراه في حاضر الأمة ومستقبلها، وأهدافها الاستراتيجية التي تروم تحقيقها، وما هي المراحل التي قطعتها صوب تلك الأهداف؟ وكم بقي من المراحل لكي تصل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية؟ وما هي آليات وسبل الانتقال من الأوضاع الراهنة بما تنوء به من مشكلات وتناقضات إلىٰ الآفاق الجديدة التي تبشر بها؟ إذ لا قيمة ولا فعالية ولا إيجابية للتصورات والرؤىٰ الاستراتيجية ما دام لا يرافقها وضوح مواز للآليات والدروب الانتقالية»[١].

---

(١) السابق، ١٩-٢٠.

* **إشكاليات التنظيم**

يقول النفيسي: «أصبح التنظيم من حيث هو إدارة بشرية علمًا يدرس في الجامعات والمعاهد العليا، وصارت اليوم المسألة التنظيمية تحتل مكانة بارزة في علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع . . . والمشكلة **الأولىٰ** في التنظيم الإسلامي أنَّ النظم الأساسية واللوائح الإدارية تعامل وكأنها سر من الأسرار؛ فالقاعدة العريضة من أعضاء التنظيم الإسلامي ربما تقضي العمر كله في الصف دون أن تطلع علىٰ النظام الأساسي الذي يحكمها مجرد إطلاع . . . لقد تأثرت كل إطارات الحركة الإسلامية في العالم بالظروف الاستثنائية التي عايشتها جماعة الإخوان المسلمين في مصر، والسرية مبررة في تلك الفترة بالذات، وإن كانت هذه المسألة محل نقاش أيضًا فهي غير مبررة في الأقطار العربية التي لم تضطهد حكوماتها الاتجاه الإسلامي؛ بل إنَّ بعض الحكومات العربية تتيح للتنظيمات الإسلامية ما لا تتيحه لغيرها؛ فعلام السرّية إذن؟

والمشكلة **الثانية**: التداخل الخطير والملحوظ بين الدين وأمره ونهيه من جهة، والتنظيم كإدارة بشرية وأمره ونهيه من جهة أخرىٰ؛ بحيث إنَّ الحد الفاصل بين الدين كأمرٍ رباني والتنظيم كأمر بشري لم يعد واضحًا بالنسبة إلىٰ القاعدة العريضة من الأتباع، وهذا أمر ينبغي توضيحه . . . والمشكلة **الثالثة** في التنظيم الإسلامي: أنَّه

يطالب أعضاءه بتأدية واجباتهم تجاهه دون أن يسمح لهم بالمطالبة بحقوقهم عليه، خذ مثلًا «النظام العام للإخوان المسلمين» المعمول به والصادر في ٩ شوال ١٣٠٢هـ، يلاحظ أنَّ منطوق المواد كلها يؤكد علىٰ واجبات العضو، ابتداء بعهد البيعة في المادة (٤)، مرورًا بدفع الاشتراك المالي في المادة (٥)، وصولًا إلىٰ الإجراءات الجزائية الذي يتخذها التنظيم في حق العضو الذي يقصر في واجباته بما فيها الفصل في المادة (٦)، دون أن نجد مادة تعطي الحق للعضو في التظلم، ودون أن تحدد مادة أخرىٰ الجهة التي يتظلم إليها العضو. هذه الثغرة الخطيرة فتحت الباب علىٰ مصراعيه أمام القيادة لفصل وإعفاء وتجميد عناصر كثيرة اختلفت معها في شأن من شؤون الجماعة، وخسرت جماعة الإخوان أعدادًا كبيرة من أعضائها النابهين المؤسسين جراء خلو «النظام العام» من المؤسسات العدلية التي تكبح إساءة استعمال القيادة لسلطتها»[1].

هنا تبرز مجددًا إشكالية جذرية بنيوية في معمار تيار الإخوان المسلمين؛ فبينما يصبح العمل الجماعي السري في ظل أنظمة القمع والبطش ضرورةً للمحافظة علىٰ أبناء الحركة الإسلامية، وحاجة مرحلية تنجلي بجلاء المحنة؛ فقد تحول هذا النسق الحركي إلىٰ خصيصة ملازمة لفكر وحركية الجماعة، وباتت حتىٰ معايير بناء

(١) بتصرف من السابق، ص٣٠-٣٢.

الرؤىٰ المستقبلية منبنية في أحد أسسها علىٰ النفسية السرية التنظيمية، ولو كان الواقع يدفع ويساعد علىٰ العلنية، وواقع التيار بعد الثورات يدلل علىٰ إشكال كهذا بشكل بارز، حتىٰ بلغ الأمر حد «الانفجار» من الداخل، والثورة علىٰ المبالغة في الانغلاق والتراتيبية التي تستفز القواعد، خاصة وأنَّ الأمر وصل لأخطاء تتعلق بالدماء والأموال والأعراض.

وفي انتقاد آخر يوجهه الدكتور النفيسي يرصد فيه التداخل الشعوري بين التنظيم وبين الدين، أو كما عبر عنه النفيسي **الاشتباك بين الدين والتنظيم**[1]، حيث يتماهىٰ شعوريًا التنظيم والدين في وجدان الأفراد التنظيميين، وليست الإشكالية في مجرد التماهي، لأنَّ كل نموذج فردي أو جماعي يسعىٰ لتمثل الصورة التي يراها هي الأفضل والأقرب للدين؛ لكن الإشكالية الناجمة عن عدم ضبط الفروق والحدود بين النموذج الأول والنهائي للدين وبين التحقق التاريخي المتمثل في التنظيم الساعي لتمثل الصورة الأمثل للدين، هي الإشكالية الأهم والأبرز التي أنتجتها سياسات التنظيمات الكلاسيكية كالإخوان؛ حيث تذوب هذه الفوراق وتنمحي الحدود بين الدين والتنظيم، ويصبح مع مرور الوقت من العسير جدًا أن يتقبل أفراد الجماعة النقد أو التخطئة أو المعارضة، وتزداد حساسية وممانعة ذلك كلما توجه النقد لرتب تنظيمية أعلىٰ.

---

(١) انظر: «الحركة الإسلامية: ثغرات في الطريق»، عبد الله النفيسي، ص٤٧، مكتبة آفاق - الكويت، الطبعة الثانية، ٢٠١٣.

ونستطيع القول إنَّ تراكم هذا التماهي الشعوري لدىٰ بعض أفراد وتيارات وجماعات الحركة الإسلامية المعاصرة، وبالأخص جماعة الإخوان المسلمين؛ جعل من الصعب بالفعل تلمس أية أدبيات أو رسائل أو حتىٰ حوارات داخل التنظيم تدلل علىٰ وجود عنصر النقد الذاتي لديها، علىٰ الرغم من أنَّ الحركة مرت بمحن وابتلاءات ومشكلات متكررة، ولم يدفع ذلك الجماعة بحجمها الكبير، وأخطائها الكبيرة تبعًا لحجمها، أن تثير وتطرح هذا المكون المهم في دينامية أي مؤسسة أو حركة تسعىٰ لإنضاج مسارها ومسيرتها ذات الأهداف السامية.

كما أشار الدكتور النفيسي أيضًا إلىٰ الإشكاليات المترتبة علىٰ الإيغال والتطبيع مع العمل السري؛ حيث يرىٰ أنَّ لهذه السرية، التي لا يختلف هو علىٰ مشروعيتها المنضبطة شرعًا، لها مخاطر حركية وعقائدية، يتمثل بعضها[1] في أنها تؤدي لبروز «**الإدارة الحزبية**»، وهي جهاز يتضخم في ظل السرية ويضم أعدادًا كبيرة من المنفذين واللائحيين والموافقين والملتصقين. وتنشأ علاقة خاصة بين القيادة من جهة وبين الإدارة الحزبية من جهة أخرىٰ، ونظرًا للطواعية المطلقة التي تتسم بها هذه الإدارة؛ فإن القيادة تثبت دعائم هذه الإدارة المريحة والمنقادة، وتترسخ هذه العلاقة وتتنمط مع كبر حجم الإدارة الحزبية؛ فتختفي الشورىٰ والمحاسبة،

---

(١) بتصرف من السابق، ص١٦٥-١٦٧.

وتراكم الأخطاء في بيئة تتجاوزها دون مراجعة أو حساب. كما أنَّ النفيسي يرىٰ أنَّ السرية منتجة لشعور مؤكد ومستمر بالعزلة، يؤدي لمزيد انكفاء علىٰ الداخل، وعناية دائمة وشعور مستمر بالتنظيم فقط، ويفقد الإحساس بما هو خارج التنظيم، كما أنَّ ثمة حالة من «الخمول الثقافي» والاكتفاء بما يتلقاه من ذاته التنظيمية، فتزداد عزلة الأفراد والقيادات أيضًا عن واقعها الذي تعيش فيه.

ولا يمكن بحال إنكار أهمية التربية علىٰ الجندية والانضباط والانقياد «الواعي» لقيادات الحركة الإسلامية، لكننا كحركة إسلامية ما نزال نعاني من نقص جودة القيادات وكفاءتها بما يتوافق مع حجم الأحداث والمواقف التي تتصدر لها هذه القيادات؛ وبالتالي فتوجيه النفيسي الانتقاد للجماعة في بنود اللوائح التنظيمية فيه دلالة مهمة علىٰ غياب التشريعات التنظيمية الواعية بضرورة التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتها، وأنَّ بمرور الوقت بات الفرد منسحقًا بأعباء أوامر القيادات واحتياجات الحفاظ علىٰ التنظيم؛ وهو ما أفرز إحدىٰ أهم المشكلات النفسية والاجتماعية للشخصية الإخوانية، وهي: **مشكلة الحالة المتصالحة مع القهر والراكنة إلىٰ الخطاب الاستضعافي الذي تجده خطابًا تفسيريًا لواقعها**، ووقتما تجد من مستجدات بطش السلطة وازدياد حدة المواجهة؛ تقارب هذا الواقع، مهما كانت الأسباب التي آلت بها لهذا الواقع، بمقاربة انهزامية استضعافية، وتستحضر المرحلة النبوية المكية لتنزلها علىٰ واقعها، تسكينًا وتجاوزًا، أو تعاميًا بصورة أدق عن

الأسباب الذاتية الحركية الحقيقية التي أنتجت هذا الواقع؛ وبالتالي يختل تعاطيها مع الواقع «المشوش» الذي رسخته في عقلها.

*** انتقادات النفيسي للأستاذ حسن البنا**

وبشيء من الجرأة يوجه النفيسي انتقاداته لبعض نقاط الضعف التي يراها في الأستاذ البنا، فيقول: «وأما نقاط الضعف لدىٰ البنا ﷺ؛ فتتركز في ثلاثة جوانب أساسية؛ **أولها**: ضعف إشرافه علىٰ «النظام الخاص»، أي الجناح العسكري في الجماعة. **وثانيها**: إهماله تدريب كوادر قيادية تمتع بأهلية القيادة لتأتي من بعده. **وثالثها**: تحامله الدائم علىٰ الحزبية والأحزاب، مما يعكس لديه غياب النظرية المتكاملة لعلاقاته السياسية داخل مصر ... فليس من المناسب أن يكون علىٰ رأس الجهاز الخاص طالب في الجامعة في السنة الأولىٰ لا يتعدىٰ ٢١ سنة، ولا شك أنَّ الإنجليز في مصر والصهاينة في فلسطين يستحقون لمواجهتهم عسكريًا أكثر من ذلك. لقد تسلم عبد الرحمن السندي الطالب في كلية الآداب، وفي السنة الأولىٰ منها، قيادة هذا الجهاز بعد أن بايع البنا علىٰ السمع والطاعة، دون أن يدرك الأول ضخامة المهام المنوطة به ولا تشابكاتها السياسية والعسكرية والأمنية، ودون أن يدرك الثاني أنَّ هذا «النظام الخاص» سوف يورط الجماعة في شبكة من المآزق السياسية، وسوف يعرض الجماعة للحل والمطاردة والتشريد جراء الأعمال اللامسؤولة التي انغمس فيها ... وفي رأيي أنَّ قيام النظام الخاص من الأساس كان اجتهادًا في غير محله؛ فهو قد نشأ

وقام كما تقول مصادر الإخوان لتواجه به الجماعة مسؤولياتها إزاء الإنجليز في الداخل والصهاينة في فلسطين». ويزيد النفيسي في نقد فكرة تأسيس النظام الخاص فيقول: «كل هذه الأسئلة كان ينبغي التصدي لها بعلمية وموضوعية آنذاك، وقبل الإقدام علىٰ تأسيس النظام الخاص، إذا كان الهدف منه هو كما حددته مصادر الإخوان. أما إذا كان الهدف هو فقط تكوين أداة ردع لأعداء الإخوان في داخل مصر وخارجها من التعدي عليهم؛ فكان من المطلوب تحديد ذلك ابتداء حتىٰ لا تتشعب تطلعات قيادة «النظام الخاص»، وهي قيادة لا مسؤولة ولا واعية ولا تحكم تصرفاتها رؤية تاريخية وموضوعية وعلمية للأوضاع والأشياء»[1].

ولا يخفىٰ علىٰ أحد الرمزية الكبيرة للأستاذ البنا في الذهنية والمنظومة المرجعية الإخوانية، وقد رصد النفيسي بشكل موضوعي نقطة في غاية الأهمية تتعلق بالتأسيس المتعجل نسبيًا للنظام الخاص، بالإضافة إلىٰ إشارات تتعلق بضعف الارتباط التنظيمي بقيادة الجماعة؛ الأمر الذي أنتج بعد ذلك جملة من الأخطاء التي ارتكبتها كوادر النظام الخاص خارج الإطار التنظيمي الحركي والفكري للجماعة، حتىٰ وصلت الأمور لحد اعتباره تنظيمًا موازيًا

---

(١) بتصرف من: «الإخوان المسلمون في مصر التجربة والخطأ»، د. عبد الله فهد النفيسي، ضمن: «الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية .. أوراق في النقد الذاتي»، ص٢١٦-٢١٩.

للجماعة بعد أن خرجت عن مطلق الانقياد التنظيمي الذي تلزمه البيعة.

ثم يشير النفيسي إلىٰ أمر آخر تعاني منه جل الحركات الإسلامية، ورَصَده هو في الجماعة بشكل دقيق؛ وهو إشكالية التمركز حول الشخص الرمزي المؤسس، إذ تظهر من عبارات بعض قيادات الصف الأول المؤسس دلالات معبرة عن حالة الأَسْر التي ارتبط بها البعض بالأستاذ البنا. يقول النفيسي: «النقطة الثانية التي كان أداء البنا فيها ضعيفًا، هي إعداد الكوادر القيادية التي تأتي من بعده، وهذه قضية متشعبة وتشتمل علىٰ عوامل عدة قد لا يكون البنا وحده مسؤولًا عنها، ولكنه قطعًا أحد أقطابها. يصف صلاح شادي حالة الإخوان بعد مقتل البنا رحمه الله، فيقول: ماذا كان يعني وجود حسن البنا بيننا؟ **لم يكن فقط إشعاع نور علىٰ طريق الحق نبصر به خطونا؛ وإنما كان المحور الذي تبلورت عليه آمالنا للوصول بالحركة الإسلامية إلىٰ هدفها الصحيح، كانت حياتنا بعض أنفاسه وصحونا من صحوه وحركتنا من خطوه، فلما اختاره الله إلىٰ جواره توقف إدراكنا لمسيرتنا؛ إلىٰ أين نسير؟ وكيف نمضي بعده؟**

فكنا إذا شهدنا مصيبة أحدنا في دينه أرجعنا ذلك إلىٰ مصرعه! وإذا رأينا غرسًا كريمًا من غراس هذه الدعوة أثار أحزاننا؛ لأنَّه فقد من تعهّد برعايته!

هذا النص الذي كتبه عسكري وليس شاعر يؤكد علىٰ أنَّ

القيادة في مفهوم الإخوان هي شخص أكثر منها مؤسسة، شخص ينتمي وتكون معه نهاية، ولا بدَّ من شخص آخر يبتدئ لتكون معه بداية، هذا المفهوم الشخصاني للقيادة قد عانت منه كل التشكيلات العقائدية في العالم الثالث، سواء كانت الإسلامية منها وغير الإسلامية، وأخطر ما في هذا المفهوم من آثار هو ربط المشروع العام للحركة بشخص القائد أو الزعيم . . . ظلت جماعة الإخوان من دون قيادة ما بين مقتل البنا في ١٢/ ٢/ ١٩٤٩ حتىٰ ١٩/ ١٠/ ١٩٥١ عندما تسلم حسن الهضيبي ﷺ القيادة، **أي إنَّ الإخوان ظلوا من دون قيادة ولا توجيه لمدة تقارب الثلاث سنوات**»[(١)].

وإن كان في انتقاد الدكتور النفيسي وجاهة فيما يتعلق بالنص السابق؛ إلا أنَّ تعميمه قد يخل بالنقد الموضوعي، إذ لم تكن غالبية قيادات الجماعة وعموم التيار المتأثر بالبنا بهذه الصورة، وإن كانت أدبيات حسن البنا وأفكاره وشخصيته قد ظلت مركزية ومرجعية وأساسية في البناء الفكري والدعوي للجماعة.

* انتقادات النفيسي لمهام مكتب الإرشاد المنصوص عليها في لائحة الإخوان وتمركز القيادة في الأعضاء المصريين والغياب التام للمحاسبة علىٰ الأخطاء والكوارث

«مكتب الإرشاد العام كما تنص المادة ١٨ هو القيادة التنفيذية العليا لجماعة الإخوان المسلمين والمشرف علىٰ سير الدعوة

---

(١) بتصرف من السابق، ص٢١٩-٢٢٠.

والموجه لسياستها وإدارتها، كيف يتألَّف؟

تنص المادة ١٩ علىٰ أنَّ المكتب يتألف من ثلاثة عشر عضوًا، عدا المرشد، يتم اختيارهم وفق الأسس التالية:

أ- ثمانية أعضاء ينتخبهم مجلس الشورىٰ من بين أعضاء من الإقليم الذي يقيم فيه المرشد العام (بمعنىٰ مصر).

ب- خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورىٰ من بين أعضائه ويراعي في اختيارهم التمثيل الإقليمي.

ج- يختار المرشد من بين أعضاء مكتب الإرشاد أمينًا للسر وأمينًا للمالية.

ويلاحظ من نص المادة الحرص الشديد من جانب المشرّع علىٰ **أن يكون زمام أمر مكتب الإرشاد العام أيضًا بيد تنظيم الجماعة في مصر**، ومن الغريب أن يصر النظام علىٰ (مراعاة التمثيل الإقليمي المتوازن) عند انتخاب الخمسة في فقرة (ب) دون أن يكون لذلك أي (مراعاة) عند انتخاب الثمانية في فقرة (٢)؛ لذا نجد أنَّ مكتب الإرشاد العام الحالي مكون من: ٨ من الإخوان المصريين عدا المرشد + أخ من الكويت وأخ من لبنان وأخ من الجزائر وأخ من الأردن وأخ من سوريا، ومن الطبيعي في تركيبة كهذه أن يصبح الكويتي أمينًا للمالية لضمان الدعم المالي للتنظيم الدولي، وهو دعم صار أساسيًا وأفرز بعض التحالفات القيادية التي لا تخدم المسار العام للدعوة بقدر ما تكرس هيمنة نجوم المال عليها وبعض العالقين بهم.

مدة ولاية مكتب الإرشاد العام ٤ سنوات هجرية، ويجوز اختيار العضو لأكثر من مدة، أي يجوز عمليًا أن تتحول عضوية مكتب الإرشاد إلىٰ عضوية مدي الحياة مثلها مثل مسؤولية المرشد العام، وهذه ثغرة خطيرة في (النظام العام) للجماعة ينبغي معالجتها للحفاظ علىٰ حيوية وعصرية وأهلية القيادة التنفيذية الممثلة في مكتب الإرشاد العام . . . وتحدد المادة (٢٤) من النظام العام مهام مكتب الإرشاد:

١- تحديد مواقف الجماعة الفكرية والسياسية من كافة الأحداث العالمية.

٢- الإشراف علىٰ سير الدعوة وتوجيه سياستها.

٣- رسم الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الشورىٰ العام في جميع الأقطار.

٤- تكوين اللجان والأقسام المتخصصة في المجالات اللازمة.

٥- وضع الخطة العامة.

٦- إعداد التقرير السنوي العام (القيادة - الأحوال العامة - المالية).

من يقرأ هذه المهام الضخمة ويستعرض أسماء وشخوص أعضاء مكتب الإرشاد العام للتنظيم الدولي للإخوان؛ لا يسعه إلا أن يصاب بالإحباط؛ لأنَّ هذه المهام أكبر بكثير من قدراتهم الذاتية، إذ كيف يتمكن عضو المكتب من (تحديد مواقف الجماعة

الفكرية والسياسية من كافة الأحداث العالمية) وهو بالكاد يقرأ عناوين الجريدة، أما القراءة في الاتجاهات الفكرية والتاريخ المعاصر فهذا أمر غير وارد إطلاقًا؛ لأنَّه وأقولها ببساطة فاقد الشيء لا يعطيه، هذا الوضع المؤسف المتدني في الكفاية والاقتدار الفكري والسياسي في قيادة الإخوان إنما نتج عن اهتمامها بالعناصر التنفيذية التي تطيع طاعة مطلقة وإبعادها للعناصر المؤهلة فكريًا وسياسيًا والقلقة علىٰ مستقبل الدعوة. تغليب هذا الأمر -أي أهل الولاء علىٰ أهل الكفاية- نتج عنه هذا التدني في مستوىٰ القيادة لدىٰ الجماعة، والعجيب في الأمر أنَّ بعض أعضاء مكتب الإرشاد العام ذهب مذهبًا بعيدًا في الربط بين (التقوىٰ والعلم)؛ فإذا قيل له إنَّ قدراته الفكرية والسياسية محدودة للغاية وأكثر من متواضعة فكيف سيباشر مهمته في (تحديد مواقف الجماعة الفكرية والسياسية من كافة الأحداث العالمية)، قال: ألم تقرأ قول الله: (واتَّقُوا اللهَ ويعلِّمُكُم اللهُ)؟ . . . والمشكلة الذهنية والنفسية لدىٰ أعضاء مكتب الإرشاد العام الحالي، هي أنهم يصنعون عالمًا من الأوهام ثم يتصورون أنَّه الحقيقة، ويتعاملون معه علىٰ أنَّه كذلك؛ أي حقيقة فعلية وواقعية.

لقد تورطوا في أكثر من مأساة نتيجة لذلك؛ كانت تأتيهم الأخبار غير الدقيقة والتقارير التي أعدها الهواة والشعراء والخطباء حول الوضع السياسي والعسكري في حماة بسوريا (١٩٨٠ - ١٩٨٢م)؛ فتورطوا في تحريض الناس علىٰ المواجهة العسكرية مع الحكومة

السورية آنذاك، وعندما سالت الدماء وطحنت الرؤوس تحت الأنقاض ودمرت المدينة من أثر القصف وزهقت الأرواح (٣٠ ألف روح) نفض مكتب الإرشاد العام يده من الأمر وأخذ يبرر ويتلعثم ويسقط كل الإخفاقات علىٰ الجهات الأخرىٰ. إنَّ جريمة حماة في الأساس جريمة قرار غير مسؤول وغير مدروس في مواجهة لم تستكمل بعد شروطها الموضوعية، هذا إذا سلمنا بضرورة المواجهة أو بشرعيتها، وكان ينبغي أن تشكل جماعة الإخوان محكمة لمحاكمة أعضاء قياداتها ابتداءً من المرشد العام، مرورًا بأعضاء مكتب الإرشاد العام، ووصولًا لأعضاء مجلس الشورىٰ؛ لتحديد المسؤولية وفرض العقوبات التنظيمية عليهم ومحاسبتهم علىٰ سوء تقديرهم للموقف، وعلىٰ تجاهلهم لأصوات العقل والتريث والمدارسة التي انطلقت من قواعد الإخوان قبل حلول مأساة حماة. **لقد تم فصل أعضاء في جماعة الإخوان قضوا حياتهم في صفوفها وجرائمهم لا تتعدىٰ مقالة هنا أو رأيًا هناك مناقضًا لرأي القيادة، وها هي القيادة تتورط في جريمة حماة ويذهب ضحيتها ألوف الناس دون أن يُمس فرد منها بسوء أو بما ينكد مزاجه: أين المؤسسات العدلية في الجماعة؟** ثم كيف إذن تجيز قيادة الجماعة لنفسها المطالبة بمحاسبة المسؤولين عن هزيمة حزيران ١٩٦٧م حيث قتل ١٢ ألف جندي، ولا تقبل بمحاسبتها علىٰ جريمة وهزيمة حماة ١٩٨٢م والتي قتل خلالها ٣٠ ألف نسمة من الأطفال والنساء والشيوخ والشباب؟»[١].

---

(١) بتصرف من السابق، ص٢٤٥-٢٤٨.

وبلغة نقدية صريحة وقاسية بعض الشيء يشدد النفيسي علىٰ تحميل مسؤولية الأخطاء الكارثية التي ارتكبتها الجماعة للقيادات العليا التي احتمت باللوائح التنظيمية عن المحاسبة والمعاقبة، وهي إشارة مهمة ظلت الجماعة تسير وفقها حتىٰ تكررت مذبحتا رابعة والنهضة، وانفجرت الجماعة من داخلها ضد الحصانة التي تحوط قيادات مكتب الإرشاد وباقي القيادات التنفيذية.

ويدلل النفيسي مجددًا علىٰ أزمة ضعف إمكانيات قيادات الجماعة في رؤيتها وتحليلها للأحداث والوقائع بموقفهم من الثورة الإيرانية قائلًا: «لقد كان سوء تقدير الموقف داء بارزًا في ممارسات مكتب الإرشاد العام، خاصة في مجال العلاقات السياسية وتفسير الأحداث الكبيرة والخطيرة مثل «الثورة الإيرانية». ففور حدوث بوادر الثورة بادرت أمانة سر التنظيم الدولي للإخوان المسلمين بالاتصال بالمسؤولين الإيرانيين بغية تشكيل وفد من الإخوان لزيارة إيران والتهنئة بالثورة وتدارس سبل التعاون، وفعلًا عينت إيران ضابطًا للاتصال بالتنظيم الدولي للإخوان وهو «كمال خرازي»، واجتمعت أمانة التنظيم الدولي للإخوان في لوجانو بسويسرا بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٩م لدراسة القرارات بشأن العلاقة بإيران، واتخذت بعض القرارات السريعة منها:

١- تشكيل وفد من الإخوان لزيارة إيران وتقديم التهاني بمناسبة نجاح الثورة الإيرانية والإطاحة بالشاه.

٢- إصدار كتيب عن الثورة الإيرانية لإبراز الإيجابيات الصادرة عن الثورة وقيادتها من أقوال ومواقف.

٣- بناء صلات تنظيمية مع حركة الطلبة المسلمين في إيران عن طريق الاتحاد العالمي للطلبة المسلمين، وتنشيط عملية الترجمة من وإلىٰ الفارسية خاصة فيما يتعلق بكتابات الإخوان.

٤- تزويد إيران بالفعاليات الإعلامية للاستعانة بها في المؤسسات الإعلامية للثورة في إيران.

ورغم هذا التهافت السريع تجاه إيران؛ لم تبد القيادة في إيران حماسا كثيرًا له، رغم أنها استحسنته وقبلته ورحبت به، وأدرك الطرفان بعد فترة غير وجيزة (١٩٨٤-١٩٨٥م) أن (بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لا يَبْغِيَان)، وبدلًا من أن يتدارس الإخوان أوراقهم ومواقفهم ويضعوها في أطرها السياسية العامة؛ انتقلوا للطرف الآخر من الطيف السياسي، فشكل التنظيم الدولي للإخوان لجنة أسموها بتسمية تدل علىٰ قصورٍ سياسي بيِّن، وتشكلت «لجنة فتح إيران» . . . ومن غريب الأمور أن تكون مهمة هذه اللجنة، بل إحدىٰ مهامها، تحويل الشعوب الإيرانية إلىٰ مذهب السنة، وكأن هذا الأمر صار من أولويات العمل الإسلامي، علىٰ افتراض إمكانيته. ألم يكن من الأولىٰ أن يشكل التنظيم الدولي للإخوان بقيادته التي تفتقر للشرعية والأهلية لجنة لفتح القدس وتحرير الأقصىٰ؟ لكنه القصور السياسي وسوء تقدير الموقف الذي يجعل

صاحبه يتعامل مع الأوهام وكأنها حقيقة»[1].

علىٰ الرغم من وجاهة اعتراضات الدكتور النفيسي نسبيًا؛ إلا أنَّ لغته الحادة والتعميمية تنم عن بعدٍ قد يكون مرتبطًا بأحد أمرين؛ أحدهما: المكون السلفي الذي مرَّ به النفيسي في بعض مراحل حياته؛ وبالتالي العداوة السلفية النمطية تجاه كل ما هو إيراني. والثاني: أنَّ ثمة تحاملًا نفسيًا منه علىٰ الجماعة لسبب ما، وهذا البعد، أيًا كان ارتباطه التفسيري، مؤثر في الغالب علىٰ لغته النقدية الحادة؛ لكننا نقر بكونه أفضل النماذج النقدية الجريئة والواضحة والموضوعية في هذه الحقبة، وإن كانت الجماعة افتقرت بالأساس لجرعات نقدية مناسبة ومتوافقة مع حجمها، فضلًا عن عدم بلوغ ما وجد منه لدرجة ما قدمه النفيسي وغيره.

---

(١) بتصرف من السابق، ص٢٤٨-٢٤٩.

• رابعًا: نموذج أزمة حرب الخليج الثانية (١٩٩٠م) وخلافات الفروع الإخوانية

تمثل الأزمة التي مرت بها بعض فروع الجماعة إبان غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ أحد نماذج الحراك النقدي الداخلي المهم في تاريخ الجماعة، علىٰ الرغم من عدم وجود معلومات ومعطيات كثيرة حول الخلافات التي حصلت بين فرع الجماعة في الكويت وبين الفرع الفلسطيني والأردني، واضطرار المركز في مصر لأن يتبنىٰ موقفًا وسطًا بين جميع الأطراف؛ إلا أنَّ المعلومات القليلة المتوفرة تشير إلىٰ انتقادات داخلية يمكن اعتبارها ضمن ظاهرة النقد الذاتي لتيار الإخوان.

لكن من المهم رصد الفجوة الزمنية الكبيرة بين الحقب النقدية لجماعة ضخمة كجماعة الإخوان؛ إذ علىٰ الرغم من القدرات المادية والتنظيمية الهائلة للجماعة؛ إلا أننا لم نرصد مطلقًا أية دلائل أو إشارات لجهود نقدية تقييمية لتفاعلات الجماعة ومواقفها مع الأحداث والوقائع المختلفة، ولم تصدر أو تتسرب أية مذكرات أو بحوث أو توصيات بشأن تقييم أداء القيادات والمسؤولين في الجماعة، وغاية ما يثبت ويعلن جملة من البيانات والتصريحات حول موقف الجماعة من الثورة الإيرانية، أو أحداث جماعة مروان حديد وما لحقها من مجزرة في مدينة حلب، أو تسجيل موقف هنا أو هناك، مع اعتبار الظروف الأمنية القاسية التي كانت تعمل فيها

الحركات الإسلامية في عمومها. ولذا؛ فإنَّ ذلك لا يبدو أنَّه مما يضطرهم إلىٰ عدم إبراز وتطوير أوجه العمل الحركي الممنهج والواعي، وليس ثمة ضرر من انتشار ثقافة المراجعة والتقييم والمحاسبة مع الانضباط الحركي الإداري، ولا شك أنَّ ما مرت به الحركة والتيار الإخواني في سنوات ما بعد الثورة خير شاهد علىٰ ضرورة ترسيخ هذه المفاهيم والقيم في نسيج الحركة الإسلامية بعامة، ولعل في الحديث عن حقبة ما بعد مجزرة رابعة والنهضة وأثرها في انفجار وضعية الكبت الحركي الذي كانت تسير به الجماعة ما سيوضح أثر هذا الخلل المفاهيمي والوظيفي في الحركة الإسلامية وفي تيار الإخوان بشكل أكبر.

لقد تسبب الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠م في صدع كبير داخل الجسد الإخواني العام، وكان لموقف فرع الإخوان في الأردن والرافض بحدة للاستعانة بقوات أمريكية للتدخل في الكويت، أثر بالغ في حالة الخلاف الإخواني حينها.

يذكر إسماعيل الشطي، أحد رموز إخوان الكويت، أنَّ موقف إخوان الأردن كان أشد المواقف المتصلبة في رفض الاستعانة بالقوات الأجنبية، وقال: «إنَّه أشد من موقف إخوان فلسطين حتىٰ». بينما دافع حينها همام سعيد، نائب مراقب الإخوان في الأردن آنذاك، عن موقف إخوان الأردن الذين نزلوا إلىٰ الشارع وقادوا مع بعض القوىٰ القومية مظاهرات في الشارع الأردني تعارض تحرير الكويت علىٰ يد التحالف الدولي، بقوله: «موقفنا

أننا كنَّا ضد التدخل الأمريكي، وكنَّا نعتبره استعمارًا جديدًا لمنطقتنا، وهذا ما أثبتته الأيام». وأجاب عن سؤال البعض: ما هو مقترحكم إذن لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي؟ فقال: «كان خيارنا أن تنشأ حركة إسلامية وعربية تطالب برد العدوان عن الكويت». وأوضح وقتها علي أبو السكر أنَّ موقفهم كان موجهًا ضد وجود القوات الاستعمارية في المنطقة وليس تأييدًا لاحتلال الكويت كما أشيع عن إخوان الأردن. وحينما سئل: هل حدث بينكم وبين إخوان الكويت خلاف بسبب ذلك؟ فقال: «حصل وتناقشنا وكان لهم وجهة نظر ونحن كان لنا وجهة نظر»، وأضاف: «نحن اجتهدنا في موقفنا من حرب الكويت، ولم نناصر صدام، وموقفنا كان، ولايزال، محقًا». أما بسام العموش، القيادي الإخواني السابق الذي خرج من صفوف الجماعة، فقد قال: «موقف الإخوان من أزمة الخليج الثانية كان موقفًا مرعبًا؛ بسبب الانشقاق الكبير وعدم وجود تصور ورؤية إخوانية واضحة للموقف»[1].

ويتحسر إخوان الكويت من موقف الخذلان والعداء، حسب رؤيتهم، الذي لاقوه من أشقائهم الأيديولوجيين؛ إذ يذكر في هذا السياق العضو الإخواني البارز مبارك الدويلة تفاصيل زيارة الوفد

(١) بتصرف من مقال: «حرب تحرير الكويت وتصدع الواحدية الإخوانية»، مشاري الذايدي، مقال منشور في جريدة «الشرق الأوسط» ضمن سلسلة «أوراق أردنية في السياسة والأصولية»، الثلاثاء ١١ أكتوبر ٢٠٠٥، العدد ٩٨١٤.

الشعبي الكويتي، الذي ترأسه أحمد السقاف، وكان الدويلة عضوًا فيه، إلىٰ الأردن في أثناء الغزو لشرح القضية الكويتية، ويصف الدويلة في لقاء صحفي مع جريدة «الشرق» القطرية في يوليو ٢٠٠٤، حين سئل عن صحة هذا الحوار؛ فأجاب بالإيجاب، ويصف الدويلة موقف الإخوان المسلمين بالأردن بأنَّه كان مخزيًا، وعبَّر يوسف العظم، النائب الإخواني الأردني الشهير، عن ذلك بقوله: «لَقدم عراقية في أرض الكويت خير من قدم أمريكية».
ويؤكد الدويلة أنَّ الموقف الإخواني المنحاز لصدام حسين ضد الكويت، حسب زعمه، لم يكن مقصورًا عليهم؛ فقد كانت الأردن كلها، بشارعها وأحزابها وصحفها وحكومتها في موقف مؤيد لصدام مناوئ للكويت. وحسب مبارك الدويلة، كان الاستثناء الوحيد في الأردن هو موقف الأمير حسن ولي العهد حينها الذي بدا أكثر تفهمًا. لكن إخوان الكويت يبدو أنهم آثروا، بعد أن حررت الكويت، نسيان تلك اللحظة المريرة، وإن كان إسماعيل الشطي قد قال لأحد الصحافيين إنهم اتخذوا موقفًا معارضًا لحركة الإخوان الدولية، تمثَّل بتجميد عضويتهم في التنظيم الدولي للإخوان؛ إلا أنَّ فلاح المديرس، الباحث الكويتي في تاريخ الحركات السياسية في الكويت والخليج، قال بأنَّ موقف الإخوان الكويتيين الرسمي اتسم بالتذبذب في أول الأمر؛ حيث يقول المديرس: «لا أذكر أنَّه كان لهم موقف يمثل وجهة النظر الرسمية إزاء خذلان إخوان الأردن أوغيرهم من فروع الإخوان للقضية

الكويتية، فلم يوجد بيان رسمي يعبر عن ذلك الموقف الواضح». لكن إسماعيل الشطي أكَّد أنَّه شخصيًا من أبرز من تصدىٰ بالنقد الحاد للإخوان المسلمين الذين خذلوا الكويت، كما تشهد لذلك مقالاته التي تلت الغزو[1].

أما موقف إخوان مصر، ممثلًا في المرشد العام حينها الأستاذ مصطفىٰ مشهور؛ فقد كان أفضل من موقف إخوان الأردن، وذلك حسب إسماعيل الشطي ومبارك الدويلة؛ حيث قال الأخير في لقائه مع الشرق القطرية: «الإخوان المسلمون في الأردن كانوا أشد فرق الإخوان عنفًا وخلافًا للإخوان المسلمين في مصر الذين كان موقفهم طيبًا؛ إذ كان مرشدهم مصطفىٰ مشهور أول من أبرق لمؤتمر جدة الشعبي مؤيدًا الحق الكويتي، وقد قرأ الأخ عبد الرحمن الغنيم هذه البرقية علىٰ المؤتمر وكانت واضحة لا لبس فيها، ولكن إخوان الأردن كانوا علىٰ العكس من ذلك تمامًا)[2].

ويبدو من خلال تتبع المعطيات القليلة الموثقة والمتوفرة حول تداعيات الخلاف الإخواني الإخواني إبان حرب الخليج الثانية أنَّ ثمة نوعًا من أنواع النقد الداخلي لمنطلقات وأسس بناء موقف الجماعة تجاه الأحداث، وبالتحديد للفرعين الكويتي والأردني، وهو ما أثّر في الموقف المتوسط للجماعة الأم في مصر. كما أنَّ

(١) السابق.

(٢) السابق.

الاضطراب الذي أصاب البنىٰ الشرعية المرجعية للجماعة وفروعها في تصوير وتأصيل الواقع السياسي والموقف الشرعي من الأحداث وتداعياتها وما تبعها من قبول أو رفض للتدخل الغربي، فضلًا عن اعتبار وجود احتمال تشكيل قوة عربية أو إسلامية لمواجهة الأزمة؛ كل ذلك ربما يمكن اعتباره من ضعف وعي منظري وقياديي الجماعة بالواقع ومعطياته، بل يمكن اعتباره أحد أبرز تجليات التعلق بالسرديات التي يروج لها الإسلاميون في أدبياتهم؛ فالواقع لا يضن علينا بالتدليل الجليّ الواضح علىٰ وضعية حضارية متردية ومتأخرة للأمة العربية والإسلامية بكل ما تعنيه الكلمات، ودلائل التبعية الساحقة لمنجزات الحضارة والحداثة الغربية لا تخفىٰ علىٰ أحد، والإسلاميون في حالة من الذوبان الحداثي المضطرب، لا هم ارتكزوا علىٰ خصوصيات النموذج الإسلامي الحديث المتماسك؛ لأنَّه غير موجود أصلًا، والعجز عن إنتاج النموذج يشكل صلب أزمة الواقع العربي والإسلامي، ولا هم تمكنوا من إنتاج حداثة تنسجم مع قيم الإسلام ومضامينه الأخلاقية والسلوكية والسياسية!

- خامسًا: نموذج الأستاذ عمر عبيد حسنة

النقد العام الذي يراد به الخاص

في رسالته القيمة التي ألَّفها عام ١٩٩١م، أي فور انتهاء حرب الخليج الثانية، دوَّن الأستاذ عمر عبيد حسنة جملة من الانتقادات التي قصد بها عموم الحركة الإسلامية من باب النقد الذاتي والمراجعة والتقويم، ولم يشر فيها لتخصيص جماعة الإخوان بالنقد؛ إلا أنَّ مساحات النقد التي تقصدها كانت تدلل بكل وضوح علىٰ انتقادات لعموم تيار الإخوان المنشغل بالعمل العام وبالشأن الحركي والسياسي؛ إذ إنَّ حقبة التسعينيات كانت تشهد تيارين أساسيين هما: تيار الإخوان بمختلف تنوعاته، والتيار السلفي بمختلف نسخه واهتمامته الدعوية والعلمية، ولم يكن للأخير حضور سياسي أو حركي بشكل ملفتٍ إلا من التيار السروري الصحوي، وخَفُت نجمه نسبيًا في أعقاب حملة تقويضه في السعودية في سياق رفضه التدخل الغربي في تحرير الكويت. وبالتالي؛ فجل الانتقادات التي ساقها الأستاذ حسنة مرتبطة موضوعيًا بتيار الإخوان في عمومه.

نلاحظ في انتقادات الأستاذ عمر نزوعًا للمنهج الكاشف عن الأخطاء والعلل، وبعدًا عن طرح الحلول والمخارج لما يطرحه من إشكاليات، وهو ما أقرَّه في مقدمة كتابه. ويمكن أيضًا أن نلاحظ نوعًا من التكرار أو التداخل الموضوعي والشكلي بين الانتقادات

التي يذكرها، وهو مما يمكن اعتباره تكرارًا مرتبطًا بدوافع وسياقات كتابة الرسالة؛ إذ إنَّ الخلافات والاضطرابات التي بدت من جماعة الإخوان وفروعها إبان حرب الخليج الثانية ثم التدخل الغربي في حل الأزمة، رآها الأستاذ عمر أهم مباعث كتابته لهذه الانتقادات، وهو ما يشير إلىٰ بعد نفسي مرتبط بالضجر وعدم الرضا؛ بل وحصول ما يمكن اعتباره صدمة من ردة فعل الحركة الإسلامية بشكل عام، والإخوان بشكل خاص، من أحداث حرب الخليج، ولا يمكن بحال فصل ذلك عن حال الحركة الإسلامية المحتفي بزعامة «صدام حسين» في حرب الخليج الأولىٰ بين العراق وإيران، وتناقض ذلك مع ما كان ينبغي اتخاذه من مواقف تجاه اعتداء الزعيم علىٰ الكويت.

وبنوع من التوازن والموضوعية يقول الأستاذ عمر في مستهل نقده لواقع الحركات الإسلامية: فمما لا شك فيه أنَّ الحركات الإسلامية علىٰ الرغم من كسبها المقدور في إثارة الوعي الإسلامي العام، وتعبئة الجماهير، وتوجيهها صوب الهدف، وما حققته من تجديد الانتهاء للإسلام والاعتزاز والالتزام به؛ لم تستطع أن تنفك تمامًا عن مناخ الأزمة الفكرية التي تعاني منها الأمة، وتخلصها من الواقع الذي تعيشه هذا إن لم نقل: إنها وقعت في أمراض جديدة وتأزمات تعتبر من العلل الخاصة، في نطاق العلة العامة، في الوقت الذي كان الأمل معقودًا عليها في أن تكون طلائع إحياء وبعث، ونخبة متقدمة، قادرة علىٰ تنزيل الإسلام علىٰ حياتها في

الحدود المتاحة، والتدريب عليه والإغراء به وإثارة الاقتداء بالنسبة إلىٰ الآخرين)[1].

ثم يحدد حسنة عددًا من الإشكاليات التي تعاني منها الحركة الإسلامية، ومنها:

* **سيادة العقلية الذرائعية**

لقد أصاب الأستاذ حسنة موطنًا مهمًا من مواطن الإشكال لدىٰ الحركة الإسلامية، وفي عموم الحالة الإسلامية الحركية وغير الحركية منها؛ إذ ينتج التعصب والتعلق والميل النفسي للجماعة أو الأفراد والرموز آلية تبريرية وعقلية ذرائعية تصبح مع مرور الوقت جزءًا من نمط التفكير والعمل داخل الحركة الإسلامية، وتتراكم لتصبح عائقًا في تفعيل آليات النقد والمراجعة والمحاسبة. يقول الأستاذ عمر: «سيادة العقلية الذرائعية التي تعفي النفس من المسؤولية عن التقصير، والبحث في أسبابه ووسائل علاجه، بإلقاء التبعة علىٰ الآخرين؛ إنَّه القوت الذي تقتات به معظم الحركات الإسلامية، وتبرر استمرار وجودها دون أن تتوقف ولو قليلًا عند القابليات وتبحث في طبيعة تشكيلها الثقافي غير السليم، الذي يمكّن الآخرين منها ... والناظر في أدبيات الحركة الإسلامية بفصائلها المتعددة وفكرها، لا يجد في مجال المناصحة والمراجعة

(١) «مراجعات في الفكر والدعوة والحركة»، عمر عبيد حسنة، ص١٠٨، سلسلة إسلامية المعرفة (٩)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩١.

والنقد والتقويم إلا بوارق والتماعات، تعقبها الظلمة من المديح، والتستر علىٰ الخطأ، وباستطاعتنا القول: إنَّ هذه الأمور التي كانت محظورة ومحاصرة ومحرمة تمامًا، أصبحت الآن مطروحة وموضع جدل الكثير من قواعد الحركات الإسلامية، وهذا يبشر بخير مستقبلي إن شاء الله»[(١)].

ولست أدري ما موقف الأستاذ عمر الآن بعد خمسة عشر عامًا من خطّه هذه البشرىٰ؟ إذ إنَّ الحركة الإسلامية ذاقت وبال ازدياد مؤشرات العقلية الذرائعية، ولم نرَ إلا أثر تمددها وانتشارها في عموم الحركة الإسلامية بعد الثورات!

* انقلاب الوسائل إلىٰ غايات

يشير الأستاذ عمر إلىٰ إحدىٰ أهم الأزمات التي نشأت وترعرعت في محاضن العمل التنظيمي؛ وهي إشكالية اضطراب مفاهيم الوسائل والغايات، فمع شدة الاهتمام بتماسك التنظيم وصلابة الحركة وقدرتها علىٰ الصمود أمام المواجهات، وفي ظل نقص منسوب التوعية الفكرية والشرعية التي تترتب من خلالها الأولويات والأهداف، ويميز بها بين الوسائل والغايات؛ نشأت مشكلة «قد تكون من أخطر المشكلات التي لحقت بالحركات والتنظيمات الإسلامية فكرًا، وفي كثير من الأحيان سلوكًا، لعدم جرأتها علىٰ تسجيل ذلك في طروحاتها الفكرية؛ وهي انقلاب

---

(١) السابق، ص١٠٩-١١٠.

الوسيلة إلىٰ غاية. فالتنظيم كما هو معلوم ومقصود وسيلة؛ لأنَّه تجميع وتنسيق للطاقات والخبرات بهدف تحصيل كسب أكبر للقضية الإسلامية، يزيد من العطاء المنظم الذي يسرع الخطا باتجاه تحقيق المجتمع الإسلامي، حيث يشكل التنظيم المناخ الذي يضمن التواصل للمعاني الإسلامية الغائبة عن حياة الأمة، ويشكل خميرة النهوض للمجتمع بشكل عام، ويعطي دليلًا مجسدًا وعمليًا علىٰ الخيار الإسلامي لإثارة الاقتداء وإغراء الناس به، ويكون ميدانًا للتدريب علىٰ المعاني الإسلامية المفقودة في الأمة. ولسنا هنا بسبيل استقصاء المعاني الهامة والكثيرة التي يحققها التنظيم؛ لكن المشكلة التي أصابت العمل الإسلامي والتنظيمات الإسلامية في مقتل هي انقلاب الوسيلة (التنظيم) إلىٰ غاية بحد ذاتها، وتبرير كل شيء من الكسب والخطأ في سبيل حمايتها، وهذا جعلها أجسامًا منفصلة عن الأمة، وجعل لها أهدافًا خاصة بها، وأدىٰ إلىٰ الانغلاق والتحزب والافتتان بالنفس، والإعجاب بالرأي والفكر الذاتي، والانكفاء علىٰ قراءة الذات وتاريخ الذات، وعدم الرغبة ابتداءً، والقدرة انتهاءً علىٰ الإفادة مما عند الآخرين، وإشاعة أجواء الإرهاب الفكري، حتىٰ علىٰ مستوىٰ التنظيم نفسه، بحيث لم يبق مكان للحوار والمناقشة والمفاكرة والشورىٰ، إلىٰ درجة لم تسمح معها بعض هذه لتنظيمات بأي فكر معارض أو ناقد أو مقوّم، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ نزف العقول المستمر، وابتعاد الكثير من الإمكانات الفكرية عن التنظيمات الإسلامية، واستمرار مراوحتها

في مواقعها، وتكريس الخطأ والعجز عن التعامل مع العصر؛ مما أدىٰ لأن يكون الكثير من الأتباع نسخة مكررة عن القائد أو الزعيم أو الشيخ، وإحكام الأسوار الحزبية التي تحمي الضعف وتكرس الخطأ وتغيّب الحقيقة، وكأن الإسلام بدأ بمثل هذه التنظيمات، وسوف ينتهي بها . . . ويمكن أن نقول أيضًا: إنَّ بعض المؤسسات الإسلامية التي نذرت نفسها لتقويم المعوج ومعالجة التأزم في الواقع الإسلامي علىٰ مستوىٰ الأمة لم تكن أحسن حالًا بكثير، فسرعان ما تسربت إليها العلل، فحاصرت نفسها، واصطحبت العقلية الحزبية التي تربت عليها من المناخ الذي تعمل فيه»[1].

* **القضاء علىٰ مفهوم الأخوة الشامل**

يتعمق الأستاذ عمر بشكلٍ دقيق في الممارسة والسلوك الاجتماعي للفرد التنظيمي، وبحفرٍ في عمق الانكفاء التنظيمي علىٰ الذات؛ يشير الأستاذ عمر إلىٰ تحول مفهوم الأخوة الدينية الإسلامية من بعده العمومي المقتضي لتوسيع دوائر التآخي والتجانس الاجتماعي في البيئة المسلمة، إلىٰ بعدٍ أكثر حصرًا علىٰ الأخوة التنظيمية، وهو إشكال يضرب بجذوره في أعمدة البناء الاجتماعي الإسلامي التي تؤسس لعمومية الدعوة والأخوة مع بعض الخصوصية لاعتبارات الميل النفسي والطبعي. يقول حسنة: «لقد قضت بعض التنظيمات علىٰ مفهوم الأخوة الشامل، وضيقته

(١) بتصرف من السابق، ص١١٢-١١٣.

وضاقت به إلىٰ درجة ساهمت معها بشكل سلبي ببعثرة وتفرق المسلمين، ولإن كانت عصمة عموم الأمة ألغيت بإغلاق باب الاجتهاد، والحجر علىٰ حرية الفكر، وشيوع الاستبداد السياسي، الذي كان وراء ذلك بحجة عدم الأهلية علىٰ ما في ذلك من مناقضة للشرع والعقل؛ فإنَّ انغلاق بعض التنظيمات الإسلامية علىٰ نفسها، والانكباب علىٰ وجهتها جاء ثمرة طبيعية لتلك العقلية التي توهمت أنها تقدم الحل وتمتلكه دون غيرها، فعمقت الأزمة وكرستها؛ ذلك أنَّ بعض هذه التجمعات التي جاءت للعلاج، حملت أمراض الأمة، وعللها، وخللها، ولم تستطع أن تتمثل الإسلام، وتغري به؛ فغابت في تراثها، تبدي فيه وتعيد، لعجزها عن الامتداد والتجدد، وانفصلت عن هموم الأمة، وتحولت من صناعة التاريخ إلىٰ قراءته مكتفية بترديد أمجاد لم تصنعها، فأصبحت طائفة خارجة عن نطاق هموم الأمة»[1].

وفي انتقاد آخر مقارب ومماس للإشكال ذاته الذي اعتور مفهوم الأخوة، يشير حسنة إلىٰ إشكالية تحكم العقلية الحزبية التي سقطت في حمأتها بعض الجماعات والتنظيمات، وما أفرزته من قناعات أعجزتها عن الإفادة من الكفاءات الموفورة في العالم الإسلامي خارج جماعتها، وحرمتها من الموارد الثقافية المتعددة من غير إنتاجها؛ مما جعلها تعيش علىٰ إنتاجها الخاص، ويزداد انكفاؤها علىٰ ذاتها بالتبعية.

---

(١) السابق، ص١١٤.

* عدم تقدير قيمة التخصص

لعل الحقبة التاريخية التي دوَّن فيها الأستاذ حسنة انتقاداته تلك لم تكن بعد كشف حجم الإشكال ومنسوبه في الحركة الإسلامية، فبينما كان اختبار أزمة حرب الخليج الثانية مظهرًا لبعض مظاهر هذا الخلل؛ إلا أنَّ واقع الحركة الإسلامية بعدها، وفي موضوع التخصص بالتحديد، كان أكثر إشكالًا وتأزمًا وتضخمًا، وجاءت موجة الثورات العربية، وصعود الإسلاميين المهرول للمزاحمة علىٰ السلطة، ثم انتكاسات ما بعد «سكرة» الربيع العربي؛ كل ذلك أجلىٰ حقيقة غياب واحترام التخصصات داخل الحركة الإسلامية بعمومها، وداخل تيار الإخوان بشكل أوضح. «ومن الأمور الهامة التي غابت عن إدراك الكثير من الجماعات والتنظيمات الإسلامية وأصابت منها مقتلًا: عدم تقديرها لأبعاد وقيمة الاختصاص وتقسيم العمل بالقدر المطلوب ودور ذلك في أداء وظائف المجتمع وضرورته للقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني . . . وبذلك افتقدت الجماعات الكثير من القدرة علىٰ اعتلاء المنابر أو المواقع الفاعلة، وعجزت أن تجعل الاختصاص في خدمة العقيدة والهدف، حتىٰ علىٰ مستوىٰ الجماعة نفسها، إن لم نقل علىٰ مستوىٰ الأمة؛ مما زاد تخلفها وعزلتها، ووضعها خارج إطار الحياة الفاعلة، في الوقت الذي نرىٰ فيه العالم كله يتجه نحو دقة الاختصاص، وتقسيم العمل، ويدرك دوره في البناء الحضاري، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ إعادة ترتيب شبكة

العلاقات الاجتماعية والنسيج الاجتماعي للأمم، كما أدىٰ إلىٰ إتقان العمل والقدرة علىٰ الإبداع وزيادة الإنتاج. وبنظرة واحدة علىٰ بعض المؤتمرات والنشاطات أو كلها، والأدبيات الفكرية لهذه الجماعات في ذلك؛ نجد أنَّ الكثير من عناوين المؤتمرات والندوات تتغير لكن المتحدثين هم أنفسهم، والمضامين هي نفسها، تصلح لكل مجال وكل عنوان. إنَّ بعض المؤسسات المالية أو الإعلامية أو التربوية أو الثقافية التي بدأت تخط طريقها كتجارب إسلامية في عالم المسلمين تشكو وتفتقر اليوم إلىٰ المتخصصين القادرين علىٰ إدارتها وقيادتها؛ لذلك نرىٰ الكثير منها يستعين بمتخصصين من الخارج الإسلامي، إن صح التعبير، علىٰ الرغم من كثرة المتحمسين الإسلاميين الذين لا يغني حماسهم في مجال الاختصاص شيئًا»[1].

* العجز عن استنبات قيادات متجددة

وفي سياق استكماله لبيان إشكاليات الانغلاق والانكفاء علىٰ الذات التنظيمية يرصد الأستاذ عمر ملمحًا خطيرًا ومتراكمًا في الحركة الإسلامية، حيث يشير إلىٰ «عجزها وعدم قدرتها علىٰ استنبات قيادات متجددة ومعاصرة بالقدر المأمول تضمن القدرة علىٰ التواصل، وغالبًا ما تتوهم أنَّ المحافظة علىٰ استمرارية القيادات حتىٰ ولو أصبحت عاجزة، نوع من الوفاء؛ الأمر الذي

---

(١) السابق، ص١١٩.

جعلها تتجمد وتتحنط وتتكلس وتتحول لتقتات بتاريخها وإنجاز القادة السابقين. علمًا بأنَّ اختيار القيادة ومدتها وتجديدها أمور اجتهادية تحكمها المصلحة العامة، وليس في ذلك نص ديني محكم. كما أنها لم تستطع تجاوز الارتكاز علىٰ الفرد والشخص إلىٰ الاعتماد علىٰ المؤسسة القادرة علىٰ الامتداد لإبصار المستقبل ضمن تأطير ثابت لمسيرتها. ولعل من أهم الأسباب التي كانت وراء عدم بروز المواهب واكتشافها وتقدمها حيث تستحق؛ بل لعل العكس هو الصحيح إلا من رحم الله؛ أنَّ المطلوب من الكل أن يعيش علىٰ عقل القائد ويكون نسخة مكررة عنه، فإذا حاول أن يفكر أو يبصر بعض الآفاق لا يلبث أن يحاصر، ومن ثَمَّ لا بدَّ له أن ينزف أو يبتعد؛ لأنَّ الجماعة أصبحت تضيق به، ولأنها تريده أن يبقىٰ رقمًا في خانة القائد»[1].

إنَّ النظر والتحليل الدقيق لتاريخ وواقع الحركة الإسلامية، التنظيمي منها بالتحديد، يكشف بشكل واضح أزمة الغلو في الجندية والطاعة والانقياد، وبسقف يشرعنها من خلال استنطاق نصوص ومواقف من السير والتاريخ، وبشيء من الانتقائية والاختزال، وليبقىٰ هدف المحافظة علىٰ الهيكل التنظيمي متفوقًا في العقلية الحركية علىٰ هدف تجويد وتطوير الحركة والعمل

(١) السابق، ص١٢٥.

التنظيمي كوسيلة لتحسين المنتج الدعوي والتوعوي الموصل للصورة التي يتغياها الإسلام ويتحسن بها نسيج المجتمعات المسلمة علىٰ مستوىٰ القيم والمفاهيم والسلوك والمعايير، وعلىٰ مستوىٰ التدبير السياسي والوعي الاجتماعي فيما يتعلق بالنخب والقيادات.

- سادسًا: نموذج أبو العلا ماضي

النقد من علىٰ حدود الانشقاق

يمثل أبو العلا ماضي رمزية مهمة لجيل التأسيس الثاني للجماعة، ويعتبر من التيار الإصلاحي الذي تزعمه عبد المنعم أبو الفتوح، وهو الخط الذي يؤرخ له أبو العلا ماضي ويحقّب للحظات إبعاده عن مركز الجماعة وفاعليتها. فالفترة منذ انتهاء أحداث (عام ١٩٨١ حتىٰ عام ١٩٨٦م) كانت فترة انطلاق وإعادة بناء لجماعة الإخوان المسلمين من جديد، بينما تمثل المرحلة منذ (عام ١٩٨٦ حتىٰ عام ١٩٩٦م) مرحلة الصراع من أجل التطوير ثم إنشاء حزب الوسط. وبعد وفاة الأستاذ عمر التلمساني عادت قيادات كانت قد خرجت هربًا من أحداث التحفظ وما تلاها من اعتقالات في نهاية عام ١٩٨١م، مثل: الأستاذ مصطفىٰ مشهور، والدكتور محمود عزت، والمهندس خيرت الشاطر، والمستشار مأمون الهضيبي، الذي كان يعمل مستشارًا لوزير الداخلية السعودي آنذاك، والأستاذ محمد مهدي عاكف.

يرىٰ أبو العلا ماضي أنَّه بعد عودة هذه المجموعات بدا له أنَّ هناك ترتيبًا يجري بينهم علىٰ تحجيم الأجيال التي تقود العمل الفعلي من الجيل الوسيط داخل الإخوان، علىٰ حساب هذا الجيل الذي يتكون من رجال النظام الخاص ومجموعة ٦٥ (التي اتهمت في تنظيم سيد قطب عام ١٩٦٥م)، وبعض من ارتبط بهؤلاء

وهؤلاء. وفي الوقت الذي اكتشف فيه التيار الإصلاحي، حسبما يطلق عليه ماضي وينتمي إليه، مشكلات ضخمة داخل الجماعة، وحاول جاهدًا حلها وتطوير الجماعة تطويرًا شاملًا؛ يشير ماضي إلىٰ تصدي التيار الثاني، التيار المحافظ، لمقاومة هذه المحاولات بكل قوة[١].

وفي مقال له نشر عام ١٩٩٤م، أي في خضم تراكم خلافاته مع الجماعة وقبيل استقالته بعام، وضع أبو العلا ماضي خريطة توصيفية للمشكلات التي يراها في الجماعة من الناحية التنظيمية؛ حيث قرر وقتها أنَّ التنظيم الذي تشكل من خلال دعوة ومدرسة البنا لم يكن علىٰ مستوىٰ نجاح المدرسة الأولىٰ؛ بل أخفق كثيرًا في تحقيق أهدافه وخاصة في الفترات التي تلت وفاة الأستاذ حسن البنا. ويرىٰ ماضي أنَّ المعضلات التنظيمية لحركة الإخوان نوعان: معضلات تتعلق بالوضع القطري للحركة في مصر، ومعضلات تتعلق بالوضع الدولي للحركة؛ أي التنظيم الدولي للإخوان.

يلخص ماضي المعضلات المتعلقة بالوضع القطري في مصر من وجهة نظره في الآتي[٢]:

---

(١) انظر مقال أبو العلا ماضي: «حكايتي مع الإخوان وقصة الوسط»، والذي نشر علىٰ موقع جريدة «المصريون» بتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٦م.

(٢) انظر: «الحالة التنظيمية لحركة الإخوان المسلمين»، مقال للمهندس أبو العلا ماضي منشور علىٰ موقع الجزيرة.نت، الأحد ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤ م.

١- المشروعية التاريخية لقيادة الجماعة والنزاع بين النظام الخاص والقيادات الفعلية.

٢- طبيعة تشكيل الجماعة والتنازع الوظيفي بين الدعوي والسياسي والخدمي فيها.

٣- مشكلة الوجود القانوني للجماعة في مصر.

أما بالنسبة إلىٰ المعضلات المتعلقة بالوضع الدولي للحركة، وهو الأمر المتعلق بالتنظيم الدولي للإخوان؛ فيذكر أبو العلا ماضي أنَّه منذ تشكل هذا التنظيم وضعت له لائحة لم يتم الالتزام بها ولا مرة واحدة في قضية اختيار المرشد، حيث كان أول اختبار لها عام ١٩٨٦م حين توفي الأستاذ عمر التلمساني فتم اختيار الأستاذ محمد حامد أبو النصر بغير الالتزام بهذه اللائحة؛ إذ لم تكن توجد لائحة للإخوان في مصر تتناسق مع لائحة التنظيم الدولي، ولم تكن توجد انتخابات حتىٰ ذلك الوقت، ويرىٰ ماضي أنَّ الإشكال نفسه قد تكرر بعدما توفي الأستاذ محمد حامد أبو النصر عام ١٩٩٦م، حيث لم يتم تطبيق اللائحة بانتخاب الأستاذ مصطفىٰ مشهور المرشد الجديد حينها من مجلس شورىٰ الجماعة في مصر، وتم ما عرف بـ«بيعة المقابر» التي جعلت الهيئات القيادية في التنظيم الدولي تقبل راغمة إقرار ما تم بالمخالفة للائحة[١].

---

(١) انظر السابق.

ويعود ماضي فيبيِّن الدور الذي يقوم به الجناح الإصلاحي داخل الجماعة في مصر، وهو الجناح الذي ينتمي إليه ماضي قبل خروجه من الجماعة؛ حيث بدأ دور هذا الجناح بالإصلاح، بحسب ماضي، بعد غياب المرشد الأسبق الأستاذ عمر التلمساني في عام ١٩٨٦م، واستمر في محاولات تجديد الرؤىٰ الفكرية والسياسية، وكذلك محاولات تصحيح أسلوب الإدارة، حتىٰ خرجت مجموعته من الجماعة بسبب تكوين حزب الوسط عام ١٩٩٦م، وذلك بعد يأسهم من الاستجابة للتغيير، بينما بقي آخرون في دورهم الإصلاحي داخل الجماعة، مثل الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح قبل خروجه من الجماعة بعد ثورة يناير ٢٠١١م. ويشير ماضي إلىٰ أنَّ حركة الإخوان كحركة بشرية إنسانية تخضع لما تخضع له الحركات البشرية من وجود رؤىٰ مختلفة، ومن تشكيل أجنحة وفق هذه الرؤىٰ؛ وبالتالي فهناك صراع مكتوم، وإن كان من أدبيات الحركات الإسلامية عمومًا إخفاء الصراع ونفيه وعدم الرغبة في إشراك أطراف خارجية في متابعة هذا الصراع، لكن هذا النفي لا يلغي وجوده داخل الجماعة.

- **سابعًا: نموذج حل فرع الجماعة في قطر**

بعد مراجعة ومدارسة وتحليل من قبل مجموعة الفرع الإخواني القطري، توصلت المجموعة عام ١٩٩٩م إلىٰ ضرورة حل التنظيم في قطر بناءً علىٰ عدة معطيات ونتائج، وهذه المعطيات يمكن تصنيفها ضمن ظاهرة النقد الذاتي داخل تيار الإخوان؛ بل وهي من أخصب صور النقد الذاتي الذي أنتج فعلًا عمليًا قد يكون هو الأفضل والأنسب لحاضر الجماعة وقتئذ ومستقبلها الذي نحياه الآن.

وحسب تصريح الدكتور جاسم سلطان، وبعض كتب الدكتور عبد الله النفيسي؛ فإن قرار حل الفرع القطري للجماعة كان بناءً علىٰ دراسة وبحث وتحليل لفروق الواقع السياسي والاجتماعي بين الجماعة الأم في مصر وفرعها في قطر، كما أنَّ الخلاف الجذري في طبيعة وبنية الدولة في مصر وفي قطر تستدعي خلافًا في واقع الحركة الإسلامية كذلك، وطالما أنَّ أهداف الحركة الإسلامية تتحق في جلها دونما حاجة لانكفاء تنظيمي خارج إطار الدولة؛ فإنَّ الفرع القطري اختار الاندماج في مؤسسات ونظم الدولة القطرية والعمل من خلالها، وبقي الحال علىٰ ذلك حتىٰ يومنا هذا[1].

---

(١) انظر طرفًا من بعض هذه المعلومات في دراسة الباحث مصطفىٰ عاشور: «تجربة الإخوان المسلمين في قطر»، ضمن كتاب: «الإخوان المسلمون والسلفيون في الخليج»، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية ٢٠١٢.

لعل هذا الخيار الاستراتيجي للفرع القطري مما يمكن اعتباره رصيدًا اجتماعيًا وسياسيًا للجماعة بشكل عام؛ إذ باتت قطر، بالإضافة إلىٰ تركيا مؤخرًا، مأوىٰ المطاردين والمطرودين من أبناء وقيادات الجماعة في كل أنحاء العالم؛ بل واحتضنت قطر كثيرًا من قيادات الحركة بفرعها الفلسطيني المقيد الحركة، لتصبح قطر متنفسًا مهمًا للجماعة، قد يكون أحد أهم أسبابه قرار الحل عام ١٩٩٩.

• ثامنًا: نموذج الإخوان المسلمين في السودان

تمثل التجربة الإخوانية السودانية نموذجًا فريدًا ومهمًا في حركيتها وتقلباتها وتموضعاتها بين حيازة السلطة وفقدانها، كما أنَّ طبيعة الانشقاقات التي حدثت، وأبعاد العامل البنيوي في تأسس الحركة الإسلامية بشكل عام، وتيارات الإخوان المسلمين بشكل خاص؛ قد تشير إلىٰ طبيعة الحركة وظروف النشأة والتشكل المباين في بعض جوانبه لباقي فروع الإخوان الأخرىٰ.

إنَّ من أبرز سمات النقد الذاتي لدىٰ الحركة الإسلامية السودانية هي ما يمكن اعتباره ضربًا من «**النقد المتماهي مع الحركية**»، أو بصورة أخرىٰ؛ عمليات النقد والمراجعة مصاحبة ومتوازية في غالبها مع ترجمة حركية لهذا النقد، يظهر ذلك بصورة جليّة بالتتبع الدقيق لتاريخ وتقلبات الحركة الإسلامية في السودان منذ نشأتها.

بدأ اتصال الإخوان بأهل السودان عن طريق الشيخ عبد الله حمد التاجر بأم درمان، حيث أعجب بالإخوان المسلمين وجريدتهم في أثناء تواجده في القاهرة؛ فزار مكتب الإرشاد العام، وجلس مع الأستاذ حسن البنا في إحدىٰ ليالي شهر أبريل من عام ١٩٣٦م، وأبدىٰ استعداده لنشر مجلة الإخوان الأسبوعية بين مواطنيه السودانيين، فرحب المكتب باستعداده الجميل، واعتمد حضرته مندوبًا للإخوان بأم درمان. غير أنَّ الدعوة لم تكن

بشكل انتمائي كلي للحركة في مصر؛ فقد كان للإخوان شعبتان في السودان عام ١٩٣٧م وكان لهم فيها مندوبون، وإن كان الكلام لم يكن فعليًا علىٰ أرض الواقع؛ فكانت هناك شعبة الزيداب ومندوبها الحاج حسن محمد فلاتي، وشعبة الخرطوم ومندوبها محمود أفندي عفيفي مهندس شركة المياه والنور[1].

وقد بدأت الدعوة بشكلها المنظم مع مطلع عام ١٩٤٣م، حيث يقول الأستاذ صادق عبد الله عبد الماجد: «تعرفنا علىٰ الإمام البنا عام ١٩٤٣م حيث دُعينا في مدينة حلوان لحضور محاضرة للإمام الشهيد حسن البنا، وتحدث الرجل حديثًا طيبًا، ملك علىٰ الناس القلوب ونحن في تلك السن وتحت تأثير ذلك التيار الذي انطلق من ذلك الشيخ، وقفت أسأل الرجل وأحدثه عن أهلنا المحرومين في السودان عن مثل ما سمعنا منه وما رأينا فيه، وفي حماسة الشباب وقتذاك ناشدت الرجل بأن يمتد بقلبه إلىٰ السودان، وأسرّها الرجل في نفسه بعد أن أطلقت نفسه شرارة التحرك ومد الجسور لهذه الدعوة مع السودان». وفي عام ١٩٤٤م، أوفد البنا وفدًا فيه الطالب السوداني جمال الدين السنهوري بكلية الحقوق، الذي طاف بعدة مدن يدعو ويبشر باسم الإخوان المسلمين. ثم أرسل الإخوان الأستاذين صلاح عبد الحافظ وجمال الدين السنهوري ما بين عامي ١٩٤٤م-١٩٤٥م لنشر دعوة الإخوان

---

(١) بتصرف من مقال: «نشأة دعوة الإخوان المسلمين في السودان»، عبده مصطفىٰ دسوقي، منشور علىٰ موقع «إخوان ويكي».

المسلمين؛ حيث خطبا في نادي الخريجين، ودعيا لفكرة الإخوان المسلمين، وحسب رواية علي طالب الله؛ فإنَّ الفكرة -في تلك الفترة المبكرة- وجدت حماسًا وقبولًا شديدين؛ مما أدىٰ إلىٰ تكوين أول لجنة للإخوان المسلمين برئاسة إبراهيم المفتي. وبعد عامين -خاصة في أكتوبر عام ١٩٤٦م- أرسل الإمام البنا إلىٰ السودان وفدًا عالي المستوىٰ برئاسة السكرتير العام للإخوان المسلمين عبد الحكيم عابدين؛ حيث تكونت أول هيئة فعالة للإخوان المسلمين برئاسة عوض عمر الإمام، إمام مسجد أم درمان الكبير، وعبد الفتاح جليٰ، ومحمد عبد الراضي زقالي -الذي أصبح مسؤولًا عن توزيع الجرائد والمنشورات القادمة من مصر-، وأخذت هذه الجماعة تجتمع كل مساء جمعة كجمعية دينية؛ إلا أنَّ دورة اجتماعاتهم كانت تمثل تحركًا عمليًا غير مسبوق في سبيل انتقال دعوة الإخوان إلىٰ السودان، إلا أنَّ غياب الفكر التنظيمي السليم أدىٰ إلىٰ ضياع مجهودات كثيرة في سبيل انتشار الدعوة.

وخلال تلك الفترة، تم اتصال بين الإمام البنا والأستاذ علي طالب الله ودارت بينهما مكاتبات كوّن علىٰ إثرها الأستاذ طالب الله أول أسرة للإخوان مستوحيًا برنامجه إلىٰ حد ما من منهج الإخوان في مصر. وفي عودة بعض الطلاب السودانيين الإخوان في عطلاتهم إلىٰ السودان مجال لبث الدعوة والحديث حولها؛ مما مهد أرضية طيبة في إطار محدد حيث يتواجدون[١].

---

(١) بتصرف من السابق.

وفي الفترة نفسها، في نهاية الأربعينيات، تكونت في مدرسة حنتوب الثانوية حركة من الطلاب أسموها «**حركة التحرير الإسلامي**»، علىٰ رأسها الأستاذ بابكر كرار، وظنَّ الطلاب بعد انتقالها إلىٰ الخرطوم أنها جزء من حركة الإخوان. وبعد أن حُلت جماعة الإخوان في مصر عام ١٩٤٨م هاجر عدد كبير من الإخوان المصريين إلىٰ السودان من مختلف التخصصات، وأسهم ذلك في تركيز الجهود لبناء حركة إخوانية شاملة لكل قطاعات المجتمع، وأدىٰ ذلك إلىٰ أول تميز تنظيمي قاده رموز حركة التحرير الإسلامي بقيادة بابكر كرار وميرغني النصري، وتسمت تلك المجموعة باسم «**الحزب الاشتراكي الإسلامي**»؛ وذلك حفاظًا علىٰ استقلاليتها عن جماعة الإخوان المسلمين. وفي إطار عملية الدمج بين الحركتين: «الحركة الإخوانية الشعبية»، و«الحركة الإخوانية الطلابية»، ليكونا حركة الإخوان المسلمين، وقع أول خلاف حول اسم الحركة وتبعيتها لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، والقيادة المناسبة لذلك العمل الكبير، والتحديات الكبيرة التي تقف أمامه، وقد حُسم هذا الخلاف في مؤتمر الجماعة الأول في العام ١٩٥٤م، والذي اعتبر أنَّ اسم الحركة هو الإخوان المسلمون، واعتبرها امتدادًا للحركة الإخوانية في مصر مع الاستقلال التنظيمي كتنظيم قطري[١].

---

(١) السابق.

يقول الشيخ صادق عبد الله عبد الماجد: «إنَّ حركة التحرير الإسلامي لم يمتد بها العمر في علاقتها بالإخوان المسلمين لأكثر من نحو ثلاث سنوات حين حُسم الأمر في موضوع الاسم في مؤتمر عقد عام ١٩٥٤م بنادي أم درمان الثقافي، واختار المؤتمر اسم الإخوان المسلمين عنوانًا للجماعة، وانسحب بعض الأفراد ليظلوا علىٰ اسم حركة التحرير الإسلامي بقيادة المرحوم بابكر كرار وميرغني النصري وأحمد عبد الحميد والدرديري إبراهيم وأحمد الطيب حرحوف وآخرين؛ حيث تحولت إلىٰ الحزب الاشتراكي الإسلامي، ثم إلىٰ الجماعة الإسلامية». أما بالنسبة إلىٰ الحزب الاشتراكي الإسلامي؛ فهو مجهود طلابي بحت من طلاب جامعة الخرطوم، بابكر كرار وميرغني النصري وغيرهم، قام كردة فعلٍ ضد موجة الشيوعية والإلحاد بالجامعة ولم يكن لهم ارتباط مباشر بجماعة الإخوان المسلمين، ولكنهم تأثروا بالكتيبات والمجلات الصادرة من مصر. وفيما يتعلق بجبهة الميثاق الإسلامي أو الإخوان المسلمين (١٩٦٩-١٩٧٩م)؛ ففي العام ١٩٦٩م انتُخب حسن الترابي أمينًا عامًا لجماعة الإخوان المسلمين، وخرجت مجموعة من الجماعة رافضة هذا الانتخاب، كانوا بعد ذلك النواة لجماعة الإخوان الحالية. وبعد محاولة عسكرية انقلابية قام بها العميد محمد نور سعد ١٩٧٦م، مسنودًا من ليبيا، وكان الانقلاب علىٰ يد مجموعات تدربوا عسكريًا في ليبيا من أعضاء التنظيمات الكبرىٰ في السودان كحزب الأمة (السيد الصادق المهدي)، والحزب

الاتحادي الديمقراطي (السيد محمد عثمان الميرغنى)، والإخوان المسلمين (حسن الترابي)؛ استشعر الرئيس نميري خطورة تلك الأحزاب؛ فعقد في السنة التالية ما عرف باسم المصالحة الوطنية، فدخلت هذه الأحزاب معه الحكم ٧/٧/١٩٧٧م، وقام الترابي وقتها بحل تنظيم الإخوان المسلمين شكليًا[١].

شكل بعد ذلك الدكتور حسن الترابي الجبهة الإسلامية القومية، ولم يكن كثير من الناس يفرقون فعليًا بين الإخوان المسلمين وبين جبهة حسن الترابي وفريقه؛ إذ كان الترابي المراقب العام لفرع الجماعة في السودان لفترة مهمة، وكان أغلب تنظيم الجبهة فعليًا من الإخوان المسلمين. وأصبح الترابي الأمين العام للجبهة الجديدة الخارجة من رحم إخوان السودان، بينما ظلَّ الإخوان المسلمون، بنسختهم ما قبل الترابية، تحت قيادة الحبر يوسف نور الدايم، حيث خاضوا باسم الإخوان المسلمين انتخابات ١٩٨٦م، ولم يفز منهم أحد. أما الجبهة التي أسسها الترابي عام ١٩٨٦م؛ فقد تمايزت عن الجماعة بتطورات في ملفات دعم حق المرأة في التصويت والترشح، وكانت أهداف الترابي الرئيسة هي: أسلمة المجتمع، وتأسيس حكم الشريعة الإسلامية في السودان. وصعدت فاعلية «الجبهة الإسلامية» بالوصول إلى البرلمان والحكومة والجيش والمنظمات المحلية والإقليمية

(١) بتصرف من السابق.

ومنظمات رعاية المرأة والشباب. كما أخذت الجبهة الإسلامية مواقع الإدارة في البنوك الإسلامية الناشئة في السودان. أما الإخوان المسلمون؛ فقد حدث انشقاق آخر في صفوفهم في العام ١٩٩١م، حيث انتُخب الشيخ سليمان أبو نارو رئيسًا لجماعة الإخوان المسلمين؛ إلا أنَّ الكثيرين ظلوا مع قيادات الإخوان التقليدية (صادق عبد الله عبد الماجد)، والذي أيدته أيضًا الجماعة الأم في مصر ومرشدها العام. وبعد أكثر من عشر سنوات، قامت جماعة أبو نارو بحل نفسها وتغيير اسمها إلىٰ جماعة «**الاعتصام بالكتاب والسنة**». ثم حلَّ الترابي الجبهة الإسلامية القومية بعد انقلاب ١٩٨٩م[1].

إنَّ أبرز ملامح النموذج الإخواني السوداني هو المرونة الأيديولوجية والسياسية، حيث كان الترابي منذ الستينيات يسعىٰ إلىٰ توسيع قاعدة الدعم للحركة عبر التخفيف من شروط العضوية وعقد التحالفات مع قوىٰ سياسية غير إسلامية وأحيانًا غير مسلمة. وقد كانت أبرز خطوة في هذا المجال هي الدخول في تحالف مع نظام النميري، بدءًا من عام ١٩٧٧م، حيث تولىٰ الترابي منصبًا قياديًا في الحزب الحاكم آنذاك، الاتحاد الاشتراكي السوداني، ثم أصبح وزيرًا للعدل في الحكومة، إلىٰ أن تم إبعاده عام ١٩٨٣م. وقد انتهىٰ هذا التحالف بعد أن تم إيداعه وطائفة من كبار أنصاره

---

(١) بتصرف من السابق.

السجن في عام ١٩٨٥م قبل أقل من شهر من سقوط نظام النميري في أبريل/نيسان ١٩٨٥م. وقد كانت هذه الخطوة في المشاركة مثيرةً للجدل في أوساط الحركة وخارجها، واعتُبرت دعمًا لنظام استبدادي غير إسلامي، مما كان يتناقض حتىٰ مع مواقف الترابي المعلنة المؤيدة للديمقراطية (والتي أثارت بدورها جدلًا في الأوساط الإسلامية). وقد دافع الترابي وقتها عن موقفه بالاحتجاج بأنَّ الحركة كانت تحتاج إلىٰ التقاط أنفاسها وتطبيق استراتيجيتها طويلة المدىٰ لتدعيم وضعها في المجتمع، كما أنَّه نوَّه بتوجهات النميري الإسلامية التي بلغت مداها بإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر من عام ١٩٨٣م. وقد رأىٰ الترابي وأنصاره في هذا التوجه، وفي المكاسب السياسية التي حققتها الحركة نتيجة لتحالفها مع النميري تأكيدًا لصواب منهجها، خاصة في ظل الفشل الكبير للجناح المنشق الموالي للتنظيم الدولي في تحقيق أي حضور سياسي ذي بال علىٰ الساحة.

إضافة إلىٰ المرونة السياسية، فإنَّ الحركة السودانية بقيادة الترابي انتهجت نهجًا تجديديًا في مجالات عدة، من بينها السعي إلىٰ إعطاء المرأة دورًا أكبر في الحركة والمجتمع، وتبني الدعوة إلىٰ الديمقراطية، وتطوير أفكار جديدة حول موقف الإسلام من الفنون. إضافة إلىٰ ذلك، فإنَّ الحركة لعبت دورًا رياديًا في مجالات الاقتصاد الإسلامي والنشاط الخيري والاجتماعي. واعتبرت تجربة الحركة في المشاركة في الحكم، سواء في عهد

النميري أو في العهد الديمقراطي وأخيرًا انفرادها بالحكم، من التجارب الرائدة في مجال العمل الإسلامي. وقد أثارت كثير من أفكار الترابي لغطًا في الأوساط الإسلامية، واعتبر بعضها (مثل التوقف في حد الردة، والقول بجواز زواج المسلمة من كتابي) مخالفة للإسلام. ولكن المفارقة، هي أنَّ دور الحركة السياسي كان أيضًا سبب الانتكاسة التي واجهتها الحركة وقيادة الترابي لها شخصيًّا. وتحديدًا، فإنَّ تجربة الحكم العسكري في حكومة الإنقاذ التي رأسها الفريق عمر حسن أحمد البشير كانت لها محصلة سلبية علىٰ العمل الإسلامي عمومًا، وعلىٰ الحركة السودانية خصوصًا؛ فقد شابت التجربة ممارسات تعسفية من النوع الذي كان الإسلاميون ومازالوا يشكون في وقوع مثله من الحكومات العلمانية، بما في ذلك إقصاء الخصوم وانتهاكات حقوق الإنسان ورفض النهج الديمقراطي. وكان لوقوع هذه الممارسات في وقت تشكو فيه أكثر الحركات الإسلامية من المطاردة والتهميش أثرٌ سلبي من حيث إنَّه منح خصوم هذه الحركات حجةً ضدها؛ حيث دأب هؤلاء علىٰ الإشارة إلىٰ النموذج السوداني باعتباره الدليل علىٰ أنَّ الحركات الإسلامية غير جادة في دعاواها في التعايش مع الآخرين وإفساح المجال لهم في المشاركة السياسية فيما إذا جاؤوا إلىٰ الحكم. واعتبر الخصوم هذه حجة كافية للاستمرار في نهج الإقصاء المتبع ضد القوىٰ الإسلامية. من جهة أخرىٰ، فإنَّ الاستيلاء علىٰ السلطة شجع قيادة الحركة علىٰ الاستغناء عن

أجهزتها ومؤسساتها والاعتماد بدلًا من ذلك علىٰ مؤسسات الدولة، وخاصة أجهزتها الأمنية، والاتجاه إلىٰ تذويب الحركة في الدولة. وقد أدىٰ هذا إلىٰ تضعضع الحركة وضمور أجهزتها وسريان الفساد والانتهازية في صفوفها[(١)].

لقد كانت طموحات الترابي عالية تناطح فضاء الجماعة الأم ورمزيتها البناوية، وكأنَّ الترابي كان يسعىٰ لوظيفية حركية تجديدية يراها في نفسه، وللدور المعقد والمهم الذي لعبة الترابي في المسار السياسي للحركة الإسلامية السودانية؛ يمكننا أن نستقرئ بعض الملامح والسمات التي ترسم صورة لطبيعة هذا الدور:

* يوصف الترابي بـ«أنَّه من أفضل المفكرين الإسلاميين في العالم، ولكنه من أسوأ السياسيين فيه كذلك»، وعلىٰ ما في هذا الوصف من المبالغة؛ فإنَّ الذين خبروا الترابي وعايشوه وعاصروه يقولون عنه إنَّه رجل بالغ الذكاء ومتقلب وشديد الدهاء ومراوغ وصبور ولا حدود لطموحاته، ومعياره الرئيس هو شخصه ويستطيع وضع المبررات، ويوصف بأنَّه متحدث بارع يجيد الخطابة وفصيح اللسان وقوي الحجة وواسع الثقافة، ويوصف الترابي بأنه زاهد في المال ولكن شهوة السلطة طاغية عنده[(٢)].

---

(١) بتصرف من مقال: «ظاهرة الانشقاق عند الإخوان .. الحالة السودانية»، د. عبد الوهاب الأفندي، الجزيرة.نت، الأحد ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤ م.

(٢) مقال: «الترابي وطريق الصعاب»، د. تيسير محيي الدين عثمان، موقع سودانايل، وانظر: «مع الحركات الإسلامية في العالم»، ص٦٥، حسام تمام، مكتبة الأسرة- مصر.

* مشروعه الفكري يقوم علىٰ فكرة محورية أساسها «**تجديد الدين**»[1]، وهو التجديد القائم علىٰ فهم الواقع والتغيرات والتجارب الإنسانية والتوفيق بين الثابت المطلق والمتغير النسبي، ويمتد التجديد الذي يراه الترابي إلىٰ كل جوانب الدين؛ حيث يعلن دونما مواربة ضرورة تجاوز الموروث الفقهي كله باعتبار أنَّ التنقيب فيه -حسب زعمه- لن يغني عن ضرورة إيجاد فتاوىٰ جديدة عصرية، والمنهج الجديد -الذي يتصوره الترابي- متجاوز لكل التراث الإسلامي، ولا يحتاج -في رأيه- إلىٰ أن نطلب له شاهدًا من التاريخ أو سابقًا من السلف. فالتراث الديني عند الترابي فيما بعد التنزيل -أي القرآن والسنة- كله من كسب المسلمين، ولا بدَّ أن يتطور مع الأزمان تبعًا لاختلاف البيئات الثقافية والاجتماعية والمادية. كما دعىٰ إلىٰ بناء منهج أصولي جديد للاجتهاد بعد أن صار من غير الممكن -كما يرىٰ- للمنهج القديم الاستجابة لبناء المجتمع المعاصر، ومعلوم موقفه من مطلق عدالة الصحابة وكذا الاحتجاج بأحاديث الآحاد؛ الأمر الذي زاد من الفجوة بينه وبين جماعته الأم الإخوان المسلمين. كما أنَّه ابتكر ما أسماه «الفقه

---

(١) للمزيد في تقويم الفكرة، انظر: «تجديد الدين لدىٰ الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر»، د. أحمد بن محمد اللهيب، مركز الدراسات والبحوث بمجلة البيان، و«حديث (إن الله يبعث لهذه الأمة من يجدد لها دينها) رواية ودراية»، قسم التجديد البدعي، د. عبد العزيز مختار إبراهيم، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٦٨). صفر ١٤٢٨ هـ. مارس ٢٠٠٧م.

الشعبي» أو «الرأي العام وفطرة المسلمين» المعتمد علىٰ إجماع الشعوب المسلمة، وذلك بديلًا عن الفقه الإسلامي المعتمد علىٰ الفقهاء[1].

* والترابي المفكر منطلق ومتحرر من كل قيد أو زمام؛ وهو ما جعله مثار صدمة وقلق دائم للجميع، خاصة الإسلاميين الذين كانت معظم خصوماته ومعاركه الفكرية معهم. حتىٰ إنَّ جماعة الإخوان المسلمين بالسودان -التي كان قائدًا لها يومًا ما- أصدرت بيانًا نشر سنة ١٩٨٨م تؤكد فيه أنَّ الخلاف بين الإخوان والترابي خلاف في الأصول، ووصفه أحد الكتَّاب السلفيين بأنَّه يكرر ما فعله مارتن لوثر مع الكنيسة الكاثوليكية، ويؤسس لما أسماه بالبروتستانتية الإسلامية، غير أنَّ هذا لم يمنع الكثير من الإسلاميين من النظر إلىٰ الترابي باعتباره مدرسة تجديدية إسلامية مستقلة بذاتها، حتىٰ إنَّ اللبناني «فتحي يكن» أحد القيادات الفكرية والحركية البارزة للإخوان المسلمين أقرَّ بأنَّ الترابي بجانب الغنوشي وسيد قطب -حسب رؤية يكن- مدرسة تجديدية مستقلة بذاتها من ضمن ما أسماه بالمدارس التجديدية للإخوان المسلمين[2].

* الترابي لم يقنع بدور المفكر الذي يفكر وينظر ويجتهد، ولم يقنع أيضًا أن تقوم علىٰ أفكاره دولة (كما فعلت ثورة الإنقاذ)،

---

(١) «مع الحركات الإسلامية في العالم»، ص٦٧-٧٠، نقلًا عن محاضرته «قضايا فكرية وأصولية».

(٢) السابق، ص٧١.

ولم يقبل بدور المرشد والموجّه والمنظر الذي يعلو على السياسة وإن احتفظ بدور فاعل فيها (كما فعل الخوميني مثلًا الذي ظلَّ حاكمًا للّعبة السياسية برمتها في إيران حتىٰ وفاته دون أن يتورط كمرجعٍ ومرشد ديني في صراع الفرقاء السياسيين)؛ بل أراد الترابي أن يجمع بين الفكر والسياسة، فانتقل من دور المفكر «الحر» ليلعب دور مفكر «تحت الطلب» يفكر ويجتهد ليوظف أفكاره واجتهاداته لمشروعه السياسي؛ فبدا سياسيًا حتىٰ وهو يفكر ويجتهد، ليقدم المشروعية والعقلانية والغطاء الأيديولوجي لحركته السياسية. حاول الترابي أن يمسك العصا من منتصفها فيبقىٰ المفكر والسياسي، ويحفظ لنفسه مكانة متميزة بين أقرانه من المفكرين والسياسيين علىٰ السواء؛ فهو يتميز عن المفكرين بالسلطة التي هم علىٰ بُعد مسافة منها إن لم يطلهم أذاها، ويفوق السياسيين بالفكر الذين هم أبعد الناس عنه؛ لكنَّه لم ينجح في هذه اللعبة طويلًا، وغلب السياسي فيه علىٰ المفكر في آخر المطاف، وبدا للناس في الوجه الذي قد يقبلون به، ولكنهم لا يحبونه؛ فوقع في التناقضات وأضرَّ -من حيث لا يدري- بأفكاره، وبدا أنَّ هناك بونًا شاسعًا بين السياسي والمفكر في شخصية الترابي[1].

وبين منازعة التفاعل مع الراهن السياسي واستغلال المساحات التي كانت تتاح في الواقع السوداني والظروف

(١) السابق، ص٧٢.

والسياقات الإقليمية والدولية، وبين الانشغال بما هو دعوي وتربوي كدورٍ أساسي للحركة الإسلامية وللإخوان بالأخص؛ نشأت حصيلة نصف قرن من المراجعات والانتقادات التي حصلت للحركة الإسلامية السودانية المعاصرة[1].

وإنَّ مما ينبغي الانتباه إليه في الحالة السودانية أنَّ الحركة الإسلامية فيها توغلت لأعماق السلطة السياسية، وتمكنت من قطاعات كبيرة من أدواتها العسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتبلورت فيها حتىٰ وقت قريب تمايزات النسخ الإخوانية المختلفة، الدعوية التربوية والسياسية وتلك الأخرىٰ الأقرب للسلفية، وهذه كلها تمثل مميزات لنضج الحراك النقدي في الحالة السودانية.

إنَّ الشتات الذي دبَّ في صفوف الحركة الإسلامية ساعد بقوة علىٰ تأخرها وتأخر مشروعها الإسلامي في السودان، ولا يمكن بحال إغفال هذه الآفة التي قد أراها أبرز عوامل انحسار النموذج السوداني؛ فتشظي الحالة الإسلامية السودانية وتشاكس رموزها ورجالاتها، مثَّل عامل إضعاف بارز لمسار التجربة، بل إنَّ عبارة «ذوبان مهام الحركة الإسلامية في مهام الدولة» تلخص أحد أهم

(١) لمزيد تفاصيل عنها، انظر: «مراجعات الحركة الإسلامية السودانية»، إعداد: وليد الطيب، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٨.

الأسباب التي أردت بالتجربة لحالها هذه؛ وبالتالي ترهل النظام والدولة تباعًا. فالنظام الدولي ولوازمه العولمية تضغط وبقوة علىٰ أي مسار يسير بخلاف ما ترتضيه النظم الغربية، ومواجهة هذه العراقيل يستلزم زادًا ومددًا تنظيريًا مستمرًا ومتجددًا بالتوازي مع الممارسة العملية للحكم، وهو الأمر الذي يتطلب انسجامًا في صفّ المتصدرين للحكم من الإسلاميين، وهو ما افتقدته التجربة السودانية بعد فترة من التمكن. فقد وصلت الحركة الإسلامية في السودان إلىٰ السلطة عقب عشرة أعوام مضت من عمر الثورة الإيرانية، ووضعت لنفسها هدفًا تسعىٰ إليه عمليًا وهو تطبيق الشريعة الإسلامية، سارت خلاله عبر ما سمي «المشروع الحضاري» لأسلمة الدولة والمجتمع، حيث تمثَّل في سيادة الإسلام عقيدة وشريعة، عقيدة تجعل السياسة عبادة لله وتحررها من الصراع والطغيان، وشريعة تكون منهاجًا لتربية الفرد والمجتمع وتأسيس الدولة[1]. تبلورت آليات الشروع في هذا المشروع الحضاري من خلال ثلاث أدوات رئيسة؛ الأولىٰ: التأصيل، والثانية: التمكين، والثالثة: الجهاد.

---

(١) «دستور الجبهة الإسلامية القومية»، الأهداف السياسية والدستورية، المادة (١)، في «تجربة الإسلاميين السودانيين في الحكم .. تطبيق الشريعة في فضاء متعدد ثقافيًا ودينيًا وإثنيًا»، شمس الدين الأمين ضواليبت، ضمن «الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي .. اتجاهات وتجارب»، ص٣٠٢، أعمال مؤتمر نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة في أكتوبر ٢٠١٢م.

التأصيل الذي عنته الحركة الإسلامية السودانية تمثَّل في إدارة الدولة والمجتمع وسائر شؤون الحياة وفق اجتهاد جماعي مستمد من أصول الإسلام بمعالجة عملية لمستجدات الواقع، تم مأسسة هذا الهدف من خلال إنشاء «وزارة التخطيط الاجتماعي» و«مستشارية التأصيل والتخطيط الاستراتيجي»، ومنها سعت هذه المؤسسات سعيًا حثيثًا إلى[1]:

- تأصيل الحياة الخاصة للناس، حيث تغيير نمط الحياة نحو النسق الإسلامي بكل أشكاله ومضامينه بطريقة الوعظ والتوجيه والإرشاد.

- تأصيل التعليم وتنقية مناهجه، وذللك من خلال «إدارة تأصيل المعرفة» بوزارة التعليم العالي، وتوجهت المنظومة التعليمية نحو الاهتمام بالعقيدة الإسلامية وترسيخها في نفوس الطلاب، وكذا تحفيز الروح الإسلامية والوطنية في قلوبهم، وتولية اهتمام خاص بالقرآن الكريم وحفظه.

- تأصيل القوانين ومحاولة تمشيتها مع الشريعة الإسلامية، الأمر الذي أوضحناه في ثنايا دراستنا هذه وتبيَّن لنا جودة الصياغات وأخطاء الممارسات التي وقعت فيها الأجهزة التنفيذية.

---

(١) بتصرف من: «تجربة الإسلاميين السودانيين في الحكم .. تطبيق الشريعة في فضاء متعدد ثقافيًا ودينيًا وإثنيًا»، ص٣٦١-٣٨٥.

- تأصيل الاقتصاد، حيث تم فصل الضرائب عن الزكاة، وأنشئ ديوان خاص بالزكاة، وتم تقنين آليات الصرف ومستحقيه، كما تم حظر الفوائد البنكية، واعتمدت التعاملات البنكية وفق الصيغ الاقتصادية الإسلامية والتي شملت المرابحة والمضاربة والمشاركة والسلم والمزارعة والمقاولة؛ لكن افتقار الحركة حينها للتجديد والابتكار آل إلىٰ مشكلات اقتصادية ضربت صلب البنية الاقتصادية السودانية، بالإضافة إلىٰ محاولة الحركة/النظام مسايرة الروشتة المملاة من صندوق النقد الدولي، من رفع الدعم عن بعض السلع وتعويم العملة وخصخصة القطاع العام، وهو ما تسبب في عوار اقتصادي مؤثر.

- تأصيل الإعلام.

- تأصيل الدستور

أما **التمكين**؛ فعني به عملية إحلال وإبدال لكافة المواقع المؤثرة والفاعلة في الدولة وبسط سيطرة ذوي التوجه الإسلامي عليها، استهدفت هذه الخطوة تنقية الجهاز الحكومي من التوجهات العلمانية واليسارية وتعضيد مسار أسلمة الدولة المنبثق من مشروع الحركة الإسلامية الحضاري. بينما عني **بالجهاد** جلّ مضامين الجهاد المعنوي والعسكري.

في جانب التنظير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، نجد أحد أبرز المقربين لمسار الحركة الإسلامية وهو الدكتور غازي

صلاح الدين، والذي كان يشغل منصب مستشار الرئيس عمر البشير، يقول: «حركة التأصيل الفكري كان السودان فيها رائدًا؛ إلا أنها ضعفت بفعل ضرورات الدولة التي أصبحت غلّابة، والذين يقومون بعملية التأصيل قيدوا وشغلوا بالواجبات اليومية للدولة، ولكن الوعي بضرورة التأصيل كان ما يزال غالبًا، والجمهرة الغالبة تعتقد أنَّ هذا من تحديات المستقبل بالنسبة إلىٰ الحركة الإسلامية؛ فالمناهج الأخرىٰ تعرض نفسها بجراءة، وأعتقد أنَّ الحركة الإسلامية إذا تخلفت عن تقديم نفسها بصورة مقنعة؛ فإنَّ هذا سيكون سببًا في ضمورها، وأتفق أنَّ تجربة التأصيل قد تراجعت، وأنَّ هناك ضرورة لاستئنافها ... في نموذجنا السوداني، أعتقد أنَّ تطوير النماذج كان إحدىٰ إضافات حكومة الإنقاذ التجديدية، والتي لم يحسبها لها الناس، خذ مثلًا نظام الزكاة ونظام التكافل الاجتماعي وتطوير نظام الوقف، وكلها قد حدثت فيها ثورات حقيقية في التنظير والتطبيق»[1]. بيد أنَّه نبَّه علىٰ عوز التجربة للتنظير في بعض الجوانب كالعلاقات الخارجية والنظرية السياسية الداخلية ودور المرأة في المجتمع المعاصر، وكذا قضايا تداول السلطة والتعددية السياسية والبيعة.

---

(١) «د. غازي صلاح: الدولة شغلت الإسلاميين عن التأصيل وإنتاج الأفكار»، حلقة حوارية نشرت علىٰ موقع «إسلام أونلاين»، وضمن «مراجعات الحركة الإسلامية السودانية»، ص١٧٠-١٧٢.

إنَّ نموذج النقد الذاتي لدىٰ الحركة الإسلامية في السودان يمثّل مادة ثرية ومهمة لراهن الحركة الإسلامية بشكل عام؛ إذ إنَّ الحركة قد أعدت وأمّلت وتفاعلت مع غالب إشكاليات الدولة ما بعد الكولونيالية، وتعاطت مع أزمات الداخل الحركي، والخارج الإقليمي والدولي، بغض النظر عن الفشل والنجاح في تخطي العقبات؛ إلا أنها أنتجت منتجات معرفية وحركية تناسب حجم وقدر الأزمات والتحديات التي واجهتها، وبل وما تزال تجربة الإسلاميين السودانيين في الحكم قيد التشغيل والاختبار في ظل تحديات وعقوبات دولية، وفي ظل تسرب أدوات الاستبداد الدولتي للإسلاميين في السلطة، أو من تبقىٰ منهم. إنَّ ثراء التجربة وخصوبتها يثوي خلف كمٍّ وكيف الموضوعات والإشكالات التي تعاطت معها الحركة الإسلامية، ومدىٰ وصولها لعمق السلطة وتفاعلها سلبًا وإيجابًا مع السياسة والاجتماع والاقتصاد وما يتولد عن ذلك من أحداث ومشكلات، وهنا تكمن ميزة تاريخ الحركة الإسلامية السودانية كرافدٍ للمدارسة والمراجعة.

• تاسعًا: نموذج الدكتور فريد الأنصاري

أولىٰ الدكتور فريد الأنصار اهتمامًا نقديًا بارزًا للحركة الإسلامية في المغرب، التنظيمية منها بالتحديد، وخاصة فيما يتعلق بالمساحات السياسية وتداعياتها علىٰ الحركة الإسلامية. كما ركَّز في عدد من كتبه ورسائله علىٰ البعد المفاهيمي المرتبط بعالمية الدعوة الإسلامية بعيدًا عن ضيق معاني الحركة والحزب والتيار وتبعات البناء عليها.

لم يكن للأنصاري انتماء واضح لتنظيم الإخوان المسلمين في المغرب؛ إلا أنَّ شدة تركيزه وإدراكه للتفاصيل الإدارية والفكرية يمكن أن نعتبرها إشارةً علىٰ مروره الفكري أو الحركي علىٰ التيار العام للإخوان في ظل غياب ما يؤكد الانتماء التنظيمي وعدم ضرورة إثباته بالأساس إذا بنينا علىٰ فرضية دخوله في التيار العام.

ركَّز الأنصاري في نقده للحركة الإسلامية، التي يميزها عن التيار السلفي المغربي، بكونها تهتم بالحركة والتنظيم، وهو ما أسماه «**الاستصنام**»، وهو مفهوم استقاه من القرآن يشير إلىٰ صناعة الحركة الإسلامية لأصنامها الدعوية أو الحزبية أو السياسية؛ حيث جعل ﷺ الإشكال في كون هذا المنطق الاستصنامي هو المتسبب في أخطاء الحركة الإسلامية، التنظيمة، وسبب تراجع خطابها وعملها التربوي والدعوي. ويستهل الأنصاري مسوغات توجيهه النقد بقوله: «إنَّ الناظر إلىٰ عجيج السياسة وضجيج الصحافة يظن

أنَّ العمل الإسلامي في المغرب اليوم، من حيث هو جماعات تنظيمية، بخير وعلىٰ خير، وأنَّه علىٰ مواقع متقدمة من معركته الحضارية الشاملة؛ لكن الحقيقة أنَّه قد تخلف عمَّا كان عليه من قبل كثيرًا، وفشل فشلًا ذريعًا في الحفاظ علىٰ مواقعه الاستراتيجية التي كان قد استصلحها بمنهجه التربوي وخطابه الدعوي الشعبي والأكاديمي، فكانت له مجالات حيوية منها ينطلق وإليها يعود. إنَّه اليوم قد فقدها كليّة وخرج منها مطرودًا مدحورًا! فصارت ظهوره عارية مكشوفة لأعدائه الأيديولوجيين، تلفحها سياطهم علىٰ الهواء، حتىٰ انهارت صفوفه دون مقاصده الأصيلة، قد أثخنته خناجر الأهواء والأعداء جراحًا بليغة. لقد كانت أخطاؤه الجسيمة التي وصلت إلىٰ حد الانحراف التصوري والسلوكي، والخروج عن المنهج الإسلامي ببعض المواطن، سببًا رئيسًا في دخوله مرحلة من العد العكسي، برزخًا من التراجع المنهجي، لقد تضخمت الأولويات السياسية، علىٰ المستوىٰ التصوري، في جماعة «العدل والإحسان» واستبدت بها أحلام «الخلافة» إلىٰ درجة التخريف والهذيان، وتضخم العمل الحزبي، علىٰ مستوىٰ الممارسة، لدىٰ حركة «التوحيد والإصلاح»، وانتفخ انتفاخًا سرطانيًا، حتىٰ أتىٰ علىٰ كل مكتسبات الحركة التربوية ومكاسبها الدعوية والاجتماعية، فآل أمر الجماعتين معًا، لمن حقق النظر فيهما، إلىٰ أن صارا وجهين لعملة واحدة. تلك علىٰ مستوىٰ التصور والممارسة

الاستعراضية، وهذه علىٰ مستوىٰ برنامج الأولويات والممارسة الحزبية»[1].

ثم حدَّد الأنصاري خمسة أخطاء منهجية تتعلق بالحركة الإسلامية التنظيمية، وخطأ منهجيًا سادسًا يتعلق بالتيار السلفي في المغرب، كلها تدور حولها إشكالية الاستصنام المنهجي، أي صناعة الأصنام. وحول «**الاستصنام الحزبي**» وفق وصف الأنصاري؛ يشير فيه إلىٰ إشكاليات العمل الحزبي وتبعات تراكم مفاهيمه قائلًا: «لن أكون مبالغًا إذا قلت: إنَّ اتخاذ «حزب سياسي» كان أكبر خطيئة وقعت فيها الحركة الإسلامية بالمغرب، لقد صار الإسلاميون يشتغلون في الشك، وقد كانوا من قبل يشتغلون في اليقين، وكانوا إلىٰ الإخلاص في الأعمال أقرب، ثم صاروا إلىٰ خلطٍ مبين، فانتقلوا بذلك من مقاصد العبادات إلىٰ مقاصد العادات، ألهاهم التلميع والتسميع، وانخرط كثير منهم في الحزب علىٰ حرف، تمامًا كـ(من يعبد الله علىٰ حرفٍ فإنْ أصابه خيرٌ اطمأنَّ به وإنْ أصابته فتنةٌ انقلب علىٰ وجهه خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين). إنَّ اتخاذ «الحزب» في العمل الإسلامي هو أشبه ما يكون بـ«**اتخاذ العجل**» في قصة بني إسرائيل، إنَّه ما إن أمضت الحركة الإسلامية قرار «المشاركة السياسية» حتىٰ تطور ذلك القرار

---

(١) «الأخطاء الستة للحركة الإسلامية بالمغرب»، د. فريد الأنصاري، ص١٠-١١، منشورات رسالة القرآن - المغرب، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٧.

بشكل سرطاني وباندفاع ذاتي، ودفع من جهات أخرىٰ، من مجرد «مشاركة» إلىٰ صور «تضخم سياسي» أتىٰ علىٰ الأخضر واليابس من منجزات العمل الإسلامي، في موارده البشرية ومكتسباته الدينية في المجتمع العام -كما بيَّناه في كتابنا البيان الدعوي- لقد كان يوم إعلان اتخاذ حزب سياسي واجهة للعمل الإسلامي بالمغرب هو يوم إعلان وفاة الحركة الدعوية، وبداية العد العكسي المنحدر نحو نهاية «أطروحة العمل الإسلامي» بشموليته الكلية، وهويته الإسلامية»[1].

ولمزيد بيان لنقده الشديد؛ يشير الأنصاري في تعليقه علىٰ هذا النقد أنَّه يميل إلىٰ نمذجة التفكير السياسي بالتجربة الأردوغانية التركية، كونها قامت، بعد سقوط النموذج الإسلامي الأربكاني، علىٰ الأرضية العلمانية للدولة التركية، أو بحسب تعبيره «حزب علماني يقوده أناس متدينون»، وهو بذلك يعتبر الحزب السياسي «عضلة» من عضلات العمل الإسلامي لا هو الجسم الأساسي الدافع للحركة الإسلامية.

ثم يبسط الأنصاري مآل «الاستصنام الحزبي» لدىٰ الحركة الإسلامي في المغرب فيقول: «ولقد كان بإمكان الحركة الإسلامية بالمغرب أن تصل إلىٰ أفضل النتائج السياسية، دون أن تتخذ لها

(١) السابق، ص٢٢-٢٤.

حزبًا، لو أنها اشتغلت كقوة دينية دعوية، حاضرة برجالها وأفكارها في كل ميدان منتشرة في كل قطاع. من المسجد إلىٰ المعمل ثم إلىٰ الإدارة! ومن التعليم إلىٰ الإعلام ثم إلىٰ الاقتصاد. لقد كان بإمكانها أن تجعل بعض الأحزاب السياسية الأخرىٰ تنخرط في تطبيق الممكن من برامجها السياسية دون أن تنزلق هي إلىٰ شرك الاستهلاك التجزيئي لقوتها ... لقد كانت تجربة العمل السياسي للعمل الإسلامي بالمغرب فاشلة بكل المقاييس الشرعية والسياسية؛ بسبب أنَّ الإسلاميين حاولوا قطف ثمرة لم يئن إبّان قطافها، فتجرعوا مرارة فاكهة لم تنضج بعد! فكانت النتيجة خسارة للإسلاميين تجلَّت مظاهرها في المجالات التالية:

* علىٰ مستوىٰ الفهم التصوري للدين: حيث رسخت صورة العمل الإسلامي غير المتوازنة في أذهان كثير من الإسلاميين وتضخُّم التصور السياسي للدين، وضمر موقع العبادات من مساجد وصلوات، وصرتَ تسمع اتهام هذا المتكلم أو ذاك من الدعاة والعاملين للإسلام بأنَّه صاحب «خطاب وعظي» أو أنَّه «غارق في الفقهيات»؛ بل إنَّ منهم من كان يدعو إلىٰ ترك الأحكام الفقهية للمساجد، وأنَّ الساحة إنما هي خالصة للخطاب السياسي والتحليل السوسيولوجي ... لكن الانجراف وراء الرغبات السياسية جعل الفروع أصولًا فقلب الموازين! ثم انصرف كثير من أبناء الحركة الإسلامية إلىٰ ما يشتهون بدعوىٰ أنَّ «السياسة عبادة» فما نجحوا في

السياسة ولا صدقوا في العبادة فخسروهما معًا.

* **علىٰ المستوىٰ التربوي والدعوي**: حيث انهار العمل التربوي والدعوي بصورة رهيبة، وضعفت مقاصد التعبد لدىٰ أبنائه؛ بسبب بروز المغانم السياسية وتطلع ضعيفي الإيمان منهم إلىٰ إغراءاتها المادية، ثم بسبب حماسة العمل السياسي وسرعته وثقل العمل التربوي علىٰ النفس بما يحمل من مغارم وتكاليف، وما يتطلب من إعداد روحي، ومجاهدة للنفس قبل مجاهدة الغير، «إنَّا سنلقي عليك قولًا ثقيلًا»، وظهر المتسلقون والانتهازيون في الصف الإسلامي أيضًا، ووصل بعضهم إلىٰ مواقع الصدارة فعلًا؛ فبدأ العمل التربوي يتلاشي، وينهار شيئًا فشيئًا -وهو صمام الأمان للمشروع كله- حتىٰ انهارت الحركة تمامًا، وأخلت مكانها لصالح الحزب السياسي، وإن بقيت هياكلها الشكلية قائمة؛ لكنها أشباح بلا أرواح! وخسر العمل الإسلامي موقعه في مواطنه الأصلية وعلىٰ رأسها المدارس والثانويات ثم الجامعات.

* **علىٰ مستوىٰ الأمانة الأخلاقية**: كانت الأخلاق هي الضحية الأولىٰ التي ذبحت عند قدمي الصنم السياسي وبات الرهان خاسرًا؛ فبدل أن يخلّق الإسلاميون الحياة السياسية -كما زعموا- تدنسوا بأوساخها! بسبب أنَّ الموازين التي اشتغلوا بها في تقدير طبيعة الزمان والمكان كانت خاطئة! وبسبب أنَّ الأولويات التي نادوا بها -عند اتخاذ الحزب- كانت علىٰ غير أولويات الدين!

فماذا بقي للإسلاميين من الدين إن هم فقدوا أخلاقهم؟ يا ويلهم! كيف وهذا الدين كل الدين إنما هو منظومة من الأخلاق؟ . . . لقد جعلت التجربة السياسة بعضهم يناور ضد إخوانه في الحركة وينشئ الجيوب والأحلاف، ليكون علىٰ رأس لائحة الترشيحات البلدية أو البرلمانية، ومنهم من فجر وبجر هائجًا من الغضب لما أقصي من الاقتراح الانتخابي! ومنهم من وصل عبر السلم الخلفي إلىٰ رأس اللائحة كما يصل اللص عبر السراديب المظلمة إلىٰ مكان المجوهرات! ويركل برجله ساخرًا من كلمات البيان النبوي الصريح: (إنَّا والله لا نُولي علىٰ هذا العمل أحدًا سأله ولا أحدًا حرص عليه)، ثم يزعم علينا في نهاية المطاف أنَّه يمثل صوت الإسلام في «البلدية» أو في «البرلمان» بغير استحياء يرفع شعار دين أنزله من (يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور) . . . **لقد انحطت الأخلاق العامة للإسلاميين انحطاطًا بليغًا، وعلىٰ رأس ذلك خلق الحياء في الرجال والنساء علىٰ السواء!**»[(١)].

وبلغة نقدية حادة، وفي رأيي أنها مبالغ فيها وحساسة تجاه الاشتغال السياسي، ومبنية علىٰ شيء من تصورات المجتمع المسلم الطهوري النقي، يوجِّه الدكتور فريد سياط رصده للإشكالات التي رآها من الانخراط «السلبي» للحركة الإسلامية في المغرب في الفضاء السياسي؛ الأمر الذي استهلك من رصيد العمل الدعوي

---

(١) بتصرف من السابق، ص٣٢-٣٨.

والتربوي والأخلاقي بحسب استقراء الدكتور فريد. والحقيقة أنَّ في نقده الحاد حقائق لا مناص من الإقرار بوجودها وحصولها من جراء الاضطراب وعدم الاتزان بين السياسي والدعوي والتربوي الأخلاقي والسلوكي. تكرر نقد الأنصاري بشكلٍ مشابه في **الخطأ المنهجي الثاني المتعلق بـ«الاستصنام النقابي»** وتداعيات الانخراط في النشاطات العمَّالية والنقابية.

بينما في الخطأ الثالث المتعلق بما أسماه استصنام «الشخصانية المزاجية» في الحركة الإسلامية، والتي يرىٰ الأنصاري أنَّ من أهم أسباب الوقوع فيما ذكر من مظاهر الاستصنام غياب القيادات العلمية الرسالية، والربانية الحكيمة، وتصدي الزعامات اللاعلمية لقيادة العمل الإسلامي، علىٰ المستوىٰ العالي والمتوسط من الهرم الإداري؛ مما أدىٰ إلىٰ اسصنام «شخصاني» لتلك القيادات وإلىٰ رسم معالم السير الحركي، بناء علىٰ مزاجها لا بناء علىٰ قواعد العلم وأولوياته الشرعية، يقول: «إننا لا نعرف من الحركات الإسلامية البارزة في الساحة المغربية اليوم حركة يقودها علماء حقيقيون اللهم إلا ما قد حصل لبعضها في فترات محدودة؛ وإنما واقع الحركات الإسلامية بالمغرب في الوقت الراهن أنها تتأرجح بين قيادة «المثقف» وقيادة «التكنوقراطي»، سواء علىٰ مستوىٰ القيادة العليا أو القيادة المتوسطة، وربما توهم أنَّ اشتهار بعضهم بالكتابة والتأليف في

الفكر، أو في السياسة أو في التصوف هو عين العلم، وهو صفة «العالمية»؛ كلا! فقد بيَّنَّا في غير هذا الموطن أنَّ صناعة «التأليف» هي غير صناعة «البحث العلمي» المتخصص ... وعليه؛ فغياب العلماء عن مواقع القيادة والتوجيه المباشر لأغلب حركات العمل الإسلامي، جعلها تقع في استصنام «الشخصانية المزاجية» لمن قدر أن يكونوا قادتها اليوم علىٰ مستوىٰ القيادات العليا والمتوسطة، وذلك ما أدىٰ بها -في بعض أشكالها التنظيمية- إلىٰ انحرافات شتىٰ في مجالات أخرىٰ؛ فقد تسبب لها الفراغ العلمي الرباني الراشد في الوقوع بمستنقع الضلالات العقدية، والانحرافات السلوكية، والانجراف وراء الأهواء والبدع، في العقائد والعبادات والبناء علىٰ مرجعية لا شرعية تعتمد الأوهام الخرافية، في المنهاج التربوي والتخطيط الحركي وفي استصدار المواقف والقرارات وشتىٰ ضروب الأحكام علىٰ الأشخاص والمؤسسات ... وتضخمت «الأنا التنظيمية» في الجماعات، ثم تضخمت بداخلها «الأنا الفردية» وتمجدت الذوات، وبسبب ذلك لم تنقطع حركة التمرد الفكري بهذه الحركة أو تلك، وحالات الشرود التربوي والتشوه الخلقي، وإنشاء الأحلاف المعاكسة، والجيوب المرضية والتيارات الشاذة داخل البناء التنظيمي للحركات الإسلامية ... فكل هذا العجب العجاب خرج من تحت جلباب الحركة الإسلامية التي فقدت كثيرًا من موازينها بفقدان القيادات العلمية الراشدة

والحكيمة الموجهة لمسارها العام علىٰ المستويين الفكري والتربوي. والله المستعان»[1].

وبذات النسق النقدي الحاد يأتي الدكتور فريد علىٰ الخطأين المنهجيين الآخرين اللذين رصدهما، وهما «**استصنام التنظيم الميكانيكي**»، و«**استصنام العقلية المطيعة**»، والتي تشير فيما أرىٰ أنَّه ثمة هيمنة للنقد السياسي المرتبط بالحركة التنظيمية وما أثمرته من تشوهات في بنية الحركة الإسلامية في المغرب عند الدكتور فريد. وعلىٰ الرغم من أنَّ مضمون النقد يحوي كثيرًا من واقع الحركة الإسلامية وإشكالياتها؛ إلا أنَّ الدخول لنقدها من بوابة السياسة والانشغال بها فقط يُعد نقصًا في بنية النقد؛ إذ إنَّ ثمة مشكلات نفسية واجتماعية ومعرفية وتربوية لم تكن مرتبطة بالنشاط السياسي كمنشئ للإشكال؛ بل إنَّ بعض الإشكالات السياسية لدىٰ الإسلاميين الحركيين كانت نتاجًا لخلل نفسي أو معرفي، بل إنَّ قطاعًا من مشكلات غير الحركيين من الإسلاميين يتطابق مع ما عند الحركيين من دون الارتباط بالجامع السياسي أو التنظيمي الحزبي.

وفي الجملة، فإنَّ الإفادة من طرح الدكتور فريد مهمة للغاية في أمرين؛ **الأول**: كونه نابعًا من شخصية علمية وقامة معرفية كبيرة ولها ارتباط بالحركة الإسلامية الإخوانية والسلفية، وهو ما يعطي

(١) بتصرف من السابق، ص٦٠-٧٤.

مصداقية وموضوعية أكثر. والثاني: هو النظر الفاحص لتجربة نقدية للإسلاميين في ظل نموذج ملكي؛ إذ إنَّ النشاط الحركي والسياسي للحركات الإسلامية في الدول العربية الملكية غالبًا ما يكون غير ظاهر بشكل كبير؛ نظرًا لظروف وطبيعة الحكم الملكي، ويمكن استثناء النموذجين الأردني والمغربي من ذلك، كما يمكن اعتبار نموذج الدكتور فريد الأنصاري النقدي مرآة لأحدهما.

- **عاشرًا: الإخوان ورحلة ما بعد انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣م**

طالت موجة القمع الشديد التي أعقبت انقلاب الجنرال السيسي علىٰ الدكتور محمد مرسي غالب تيار الإخوان المسلمين، ووصلت أيضًا لجلِّ التيار السلفي الذي اصطف مع الإخوان، ولم يسلم نسبيًا من هذه الموجة إلا تيار عبدالمنعم أبو الفتوح، بالإضافة إلىٰ السلفية الدعوية والسكندرية.

في رأيي أنَّ قرار الإخوان وتحالفهم الإسلامي مواجهة النظام المصري ولو مواجهة شكلية، وليست مواجهة بالمعنىٰ شديد العنف، كان ممثلًا للحظة تاريخية أهم من ثورة الخامس والعشرين من يناير. إنَّ تكشّف الكثير من الحقائق التي تغافلت عنها قيادات الحركة الإسلامية وما تبع ذلك من مواقف داخلية وإقليمية، بالإضافة إلىٰ انكشاف القيادات ذاتها أمام أنفسها وقواعدها؛ كل ذلك يمثل مرحلة جديدة ومهمة في عمر ومصير الحركة الإسلامية بعمومها، وجماعة وتيار الإخوان بشكل خاص. إنَّ هزة فكرية ومعرفية عنيفة أصابت جسد قواعد الحركة الإسلامية المصرية بعد مفاجأة ثورة يناير، أدت لخروج عدد من شباب جماعة الإخوان أو المحبين لها عن الجماعة بسبب الاضطراب والتحجيم الذي ارتآه هؤلاء الشباب من قيادات الجماعة وقتئذ، وازداد الإشكال بظهور شخصية كاريزمية كشخصية حازم أبو إسماعيل لتشبع الروح الثورية التي اختزنها قطاع من شباب الإخوان والسلفيين، لكننا لا يمكن

بحال أن نعتبر هذه الأحداث نموذجًا لموجة انتقادات ومراجعات داخل جسم التنظيم ومحبيه.

يشير تقرير مؤسسة راند الصادر عام ٢٠١٢م[١] أنَّ الفجوة الجيلية داخل جماعة الإخوان المسلمين كشفت النقاب عن نزاعات حادة متمثلة في أربعة محاور أساسية هي مصدر الانشقاقات: **أولها** محاولات الجماعة التوفيق بين مهام مختلفة في الوقت ذاته؛ فالمنشقون من الجماعة يتحفظون علىٰ عدم قدرة الجماعة علىٰ الفصل بين النشاط الديني/الدعوي والسياسي.

فيما يتمظهر **المحور الثاني** في موقف الجيل القديم لقيادات الجماعة من القضايا الاجتماعية كالمساواة بين الجنسين وحقوق الأقليات، والتي يُعتبر جيل شباب الإخوان بشكل عام -والمنشقين بشكل خاص- فيها أكثر انفتاحًا من الجيل القديم. بينما يتضمن **المحور الثالث** التعارض الواقع بين حماسة الشباب وثوريتهم مع الخط المحافظ والهادئ للجيل القديم. أما **المحور الرابع**؛ فيتضح من خلال طبيعة الممارسات والنشاطات الداخلية للجماعة، حيث تستلزم البنية الهيكلية التنظيمية الصارمة للجماعة نوعًا من التهميش لشبابها.

وقد خلص التقرير في توصياته للإدارة الأمريكية بخصوص

(١) "The Muslim Brotherhood, Its Youth, and Implications for U.S. Engagement", Jeffrey Martini, Dalia Dassa Kaye, Erin York, Published 2012 by the RAND Corporation.

التواصل مع الجماعة وشبابها بالتحديد إلىٰ أنَّه لا شك أنَّ تسليط الضوء علىٰ شباب جماعة الإخوان أمر يستحق الاهتمام، لا لأهميته كتحدٍ لتماسك جماعة الإخوان فقط؛ بل ولأنهم يمثلون للولايات المتحدة قنوات تواصل محتملة مع الجماعة، ويقدم هذا التقرير جملة من التوصيات لصانع القرار الأمريكي في كيفية الانفتاح والتواصل مع جماعة الإخوان المسلمين وشبابها:

١) من المهم استيعاب طبيعة الانشقاقات الحاصلة عن الجماعة دون اللعب بها أو عليها. فالمنطلق الأساسي للتواصل مع شباب الجماعة هو الرغبة في فهم الطبيعة المعقدة والمتنوعة للتنظيم، وذلك دون اللعب علىٰ الانشقاقات الحاصلة عنها أو تحديد مع من يتحدثون أو لا يتحدثون من الإخوان وعن الإخوان.

٢) التواصل المنتظم والرسمي الذي يتضمن أعضاء من الكونجرس والقيادات البرلمانية لحزب الحرية والعدالة؛ وذلك لتقليل المظلة السياسية للتواصل مع الإخوان. حيث من المفترض أن يزداد حجم التواصل وأثره بمشاركة الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة والذي يضمن تواصلًا أوسع مع جماعة الإخوان كونها جزءًا من خريطة الأحزاب السياسية المصرية ووفق حجمهم السياسي في الحالة المصرية.

٣) توسيع حجم التواصل من خلال الدبلوماسية الشعبية والتي تركز علىٰ القيادات الشابة ونشطاء الاتحادات الطلابية في الأقاليم.

حيث يعتبر التقرير أنَّ أحد أخطر النقاط العمياء بالنسبة إلىٰ الولايات المتحدة هي قيادات الإخوان الناشئة المتمركزة في أقاليم مصر المختلفة، ويرىٰ التقرير أنَّه من المفيد للولايات المتحدة توسيع نطاقات التواصل مع قيادات المناطق النائية والأقاليم؛ وذلك لتكوين رؤية واضحة وكاملة لطبيعة أعضاء الجماعة في تلك المناطق.

٤) توسيع نطاق برامج التوعية الأمريكية ورفع ميزانياتها لتستوعب شباب الإخوان المسلمين.

٥) يشير التقرير أنَّه من المهم الوضع في الاعتبار ما تقوم به قيادات جماعة الإخوان بجهود لاستيعاب شبابها، حيث إنَّ للتنظيم طبيعة صلبة؛ ولذا سعت قياداته لاستيعاب وتوعية جناح الشباب بالجماعة وكذا اشراكهم في عضوية مكتب الإرشاد.

وبالنظر في مدىٰ وعمق اهتمام المؤسسات والمراكز البحثية الغربية بجماعة الإخوان بعد ثورة يناير سنجد تعاطيًا معلوماتيًا وتحليليًا مثيرًا للانتباه؛ فالدراسات والتقارير الغربية في غالبها تكون علىٰ درجة عالية من الدقة والموضوعية، تثير أسئلة وتطرح فروضًا بحثية عملية ترتبط بتعميق فهم التيار والوعي بمكوناته ورصد فواعله وصانعي القرار فيه، بالإضافة إلىٰ الاهتمام بموارده البشرية، ومن ثمَّ وضع توصيات لصنَّاع القرار هناك في كيفية رسم سياسات التعامل مع الجماعة في حاضرها ومستقبلها، وضبط استراتيجيات التغيرات الجيوسياسية والاجتماعية التي ستطرأ في حال تمدد وجود

الجماعة في مراكز التأثير السياسي والاجتماعي، أو في حال انحسار وجودها والانقلاب عليها. بل إنَّ الأنشطة البحثية التي تدور في أروقة قاعات البحث والمدارسة في هذه المؤسسات تحرص علىٰ استقدام عدد من المؤثرين والفاعلين في تيار الإخوان، وعموم الحركة الإسلامية، وفتح آفاق المناقشة والحوار والجدل حول بعض القضايا والأسئلة التي تشغل العقل البحثي هناك، وكثيرًا ما استضافت مراكز ومؤسسات بحثية مشهورة رموزًا من الإخوان والسلفيين وغيرهم، وفتحت أفق الحوار والنقاش معهم في العديد من الموضوعات والمسائل التي يحتاجها الباحثون والخبراء لإكمال تصوراتهم ومشاريعهم البحثية حول الحركة الإسلامية، وهو الأمر الذي كان من المفترض أن يدفع حركة كبيرة كالإخوان لمواجهة ذلك بصورة أكثر واقعية وفاعلية واستفادة.

لقد تسببت أحداث ما بعد انقلاب الثالث من يوليو، ثم صدمة أحداث رابعة والنهضة، في حصول هزة عنيفة داخل تيار الإخوان المسلمين، وطالت هذه الهزة مساحات فكرية وحركية وتنظيمية كان بعضها جديدًا علىٰ نسق وخط التيار منذ عقود، وأثارت أخطاء الحركة في قطاعات واسعة من شباب الإسلاميين عمومًا، والمنتمين للإخوان خصوصًا، موجة مراجعات وانتقادات ما تزال تتشكل وتتطور، خاصة وأنَّ في جزء منها تغلب عليه الحماسة المفرطة وردود الفعل المتسرعة تحت ضغوط النظام وبطشه، بالإضافة إلىٰ جاذبية عنف داعش المتصاعد، والتي تشير

بعض المعلومات أنَّ أُسر وشُعب الجماعة تهتم بحماية شبابها من خطر الانجذاب إلىٰ فكر داعش والانخراط في منظومة العنف الإقليمي المتصاعد، ويتم توزيع رسائل من حين لآخر داخل الأُسر لمواجهة هذه الثغرة.

ثمة عدد من المراجعات والانتقادات التي طرحها بعض رموز التيار عقب الانقلاب، كانت بعض هذه المراجعات تخرج علىٰ استحياء وبلغة مواربة، وبدا البعض الآخر واضحًا وصريحًا حاملًا قناعة بوجوب التقييم والمراجعة والحزم مع أخطاء الجماعة وكوراث تبعات قراراتها التي تسببت في هذه المحنة الشديدة التي تعانيها الجماعة الآن. فالدماء والأموال والأعراض التي تخسرها الحركة الإسلامية في مصر وبشكل متصاعد، تحتاج إعادة النظر في أسباب هذه الخسائر ودوافعها التي يُلزمنا الشرع بحفظها ومعاقبة مضيعها، وإذا بقيت هذه الحالة متراكمة علىٰ أجيال الحركة الإسلامية بهذه الصورة؛ فإنَّ ذلك منذر بشؤم التفريط في المحاسبة والمعاقبة، ومؤشر لتضخم كارثة في صلب مسار الحركة الإسلامية المعاصرة المتمثلة في غياب مراجعة الأخطاء وتقويمها، التي رُدمت أصلًا ولم يراجعها أحد؛ وبالتالي نعود لنموذج من يريد إعادة اختراع الدراجة من جديد!

* د. أحمد البيلي ومراجعات «معركة الوعي»

يركز البيلي في كتاباته التي ينشرها عبر صفحته العامة علىٰ

الفيسبوك وعبر مدونة له، والتي يضع موضوعاتها تحت عنوان «معركة الوعي»، علىٰ توضيح بعض مواطن الخلافات داخل جسم جماعة الإخوان، خاصة بعد الانقلاب، ورغم عدد المقالات والبحوث المتواضع؛ إلا أنها تمثل نموذجًا جيدًا للنقد الذاتي للجماعة بدرجة أقرب ما تكون للنقد المحافظ المحتفظ بانتمائه العام للجماعة.

بدأ البيلي في نشر مقالاته تلك في منتصف عام ٢٠١٤، وفي ذلك إشارة علىٰ تأخرٍ شديد في ظهور مراجعات وانتقادات داخل جسم الجماعة، وفيه إشارة أيضًا، فيما أرىٰ، علىٰ أنَّ ثمة اعتقادًا ظلَّ عند البعض باحتمال عودة الجماعة أو سقوط الانقلاب، وهو ما راج فترة طويلة قبيل وعقب فض اعتصامي رابعة والنهضة، وبقي بعض نشطاء الجماعة وحلفائهم يروجون لذلك حتىٰ صدقها الكثيرون، ويبدو أنَّ الدكتور أحمد استفاق من ذلك وقرَّر الخوض في مراجعات مهمة لبعض أفكار وإشكاليات الجماعة.

في مقاله **«لماذا فشل الإخوان في تفكيك الدولة العميقة والقضاء عليها؟!»**[(١)]، يرصد البيلي جملة الأخطاء التي وقعت فيها الجماعة في تعاطيها مع الدولة العميقة في مصر بعد الثورة؛ حيث يقول: «مع وصول الإخوان لسدة الحكم كانت أقطاب الدولة العميقة أشبه بمن أسلم رقبته منتظرًا قطعها قصاصًا لما فعل، فلما طال انتظاره ولم يجد إلا العفو تيقن أنَّه قد نجا، ثم تطور

---

(١) نشرت بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٤ علىٰ مدونته المسماة «معركة الوعي».

الإحساس بالنجاة إلىٰ أمن العقوبة التي جرأته علىٰ التقاط أنفاسه واستجماع قوته من جديد، ثم تطور الأمر من أمن العقوبة إلىٰ استضعاف الخصم ومن ثَمَّ التفكير والتخطيط للانقلاب عليه! كل هذه المراحل وتطورها إلىٰ هذا الحد الذي أوصلنا إلىٰ الانقلاب علىٰ الثورة، لا شك أنَّ الإخوان كانوا يخسرون ويخفقون مع كل مرحلة منها، والسبب الأساسي وراء ذلك الإخفاق كان أمرين أساسيين؛ **الأمر الأول**: أنَّ الإخوان لم يخططوا لهذه اللحظة التي جاءت مبكرة عليهم، ولم يتوقعوها ... أما «مرسي»؛ فأتىٰ إلىٰ الحكم معتمدًا علىٰ أجهزة الدولة العميقة في كل شيء، فكان أشبه بمن ركب ثورًا هائجًا. **أما الأمر الثاني؛ فهو عدم القدرة علىٰ سرعة التحول ببرامج التربية والتحول بالجماعة وأفرادها من رجال دعوة إلىٰ رجال دولة**، صحيح أنَّ عامًا واحدًا ليس كافيًا لذلك؛ لكن العدو لا ينتظر خصمه ليجهز نفسه له، وإنما يباغته قبل أن يستكمل استعداداته .**لقد ظلَّ الحزب رغم انفصاله عن الجماعة غير قادر علىٰ الانفصال، وإن انفصل إداريًا لكنه لم ينفصل فكريًا وتنفيذيًا**؛ فظل عامًا كاملًا قاصرًا نشاطه علىٰ الرحلات والندوات والصالونات السياسية بعيدًا عن اقتحام مؤسسات الدولة والإشراف عليها ومؤازرة الحكومة في مراقبتها، فتخضع الدولة العميقة وتستشعر خصمًا قويًا لا يمكن الانقلاب عليه ... هذا علىٰ مستوىٰ الحزب، أما علىٰ مستوىٰ الحكومة ومن يمتلكون القرار؛ **فكان هناك ارتباك كبير في فهم رجل الدولة كطبيعة جديدة عليهم**

داخل إطار الفكر الإسلامي الذي يؤمنون به، فلا أستطيع أن أفهم العفو غير المبرر عن كثيرٍ ممن تيقن تورطهم في الخيانة والفساد!، هل كانوا يظنون أنَّ صور التسامح والتواضع والنصح وحدها ستخضع الناس لهم؟ أهكذا يُحكم الناس؟! هل كان غائبًا عن الإطار الفكري الإسلامي لهم مثل خطاب عمر حينما تولىٰ الحكم قائلًا: «أيها النَّاس، إنَّ بعض الطَّمع فَقْر، وإنَّ بعض اليأس غِنىٰ، وإنَّكم تجمعون ما لا تأكلون، وتأملون ما لا تدركون، وأنتم مؤجَّلون في دار غرور، كنتم علىٰ عهد رسول الله ﷺ، تُؤْخَذون بالوحي، فمن أَسَرَّ شيئًا، أُخِذ بسريرته، ومن أعلن شيئًا، أُخِذ بعلانيته، فأَظْهِروا لنا أَحْسَن أخلاقكم، والله أعلم بالسَّرائر، فإنَّه مَنْ أَظْهَر شيئًا، وزعم أنَّ سريرته حسنة، لم نصدِّقه، ومن أَظْهَر لنا علانية حسنة، ظننَّا به حسنًا» . . .بل كان هناك ضعف شديد في فقه السياسة الشرعية خلق حالة من الارتباك والتردد في التعامل مع الكثير من القضايا».

وفي مقال مهم حول مركزية قيادة التنظيم[1]، وتوصيفه للخلاف الحاصل بين الشباب والشيوخ داخل الجماعة؛ يشير البيلي إلىٰ سمات ما أسماهم «المركزيين» داخل التنظيم، وهي حسبما يرىٰ: أنَّ الشخص المركزي هو الذي يجلس دائمًا وسط الطاولة يربط كل الخيوط به ولا يتكلم أحد علىٰ الطاولة إلا من خلاله وفي

(١) مقال: « «المركزيون» داخل جماعة الإخوان»، منشور علىٰ مدونته الموسومة بـ«معركة الوعي»، بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٤.

إطاره الذي يحدده. كما أنَّ «المركزيين»، وفق البيلي، دائمًا منغمسون في التفصيلات، لا يقدرون علىٰ التفكير الاستراتيجي ولا يقع في بؤرة اهتمامهم، نظرتهم دائمًا داخل الطاولة لا يستطيعون أن يزوغوا بها بعيدًا، تشغلهم إدارة الطاولة عن ما هو خارجها فلا يلتفتون إلىٰ ما في بيئة العمل من فرص كان يمكن اقتناصها أو تهديدات كان يمكن تجنبها. ويرىٰ البيلي في «المركزيين» أنهم محدِّدُون لمن يقودونهم في نطاق ضيق يسمح به وقتهم علىٰ الطاولة، فوقتهم موزع علىٰ الجميع، يبذلون طاقة هائلة لكنها في النهاية طاقة موزعة لا تكفي لإعطاء المساحات الكافية للعاملين معهم ليعبّروا عن أنفسهم وعن نجاحهم، ولا تكفيهم هم للتمييز بينهم في الإنتاج أو لرصد احتياجاتهم. ويرىٰ البيلي أنَّه كلما انتشر الأفراد المركزيون في الإدارات العليا للتنظيم؛ كلما تبنَّت هذه الإدارات العليا ردود فعل وتصورات غير منطقية لما يحدث في المنظمة والعاملين فيها، وذلك بناء علىٰ ما ينقل لها من معلومات غير دقيقة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، مما يوثر في أداء المنظمة وعملية تقييم العاملين فيها بشكل سلبي.

وبناءً علىٰ هذا التوصيف يحلل البيلي الأزمة الحاصلة داخل الجماعة بأنها ليست بين «الشباب» و«الشيوخ»؛ بل إن المشكلة الأساسية والأزمة الحقيقية في وجهة نظره بين «المركزيين» و«المؤسسيين».

ثم يعود مرة أخرىٰ في مقال آخر ليشير إلىٰ إشكالية بنيوية في إدارة الجماعة وآليات تسييرها؛ ففي مقاله: «**أزمة الإخوان الداخلية (رؤية من الداخل)**»؛ يقول: «**إن أزمة الجماعة بشكل أساسي في عدم قدرتها حتىٰ الآن علىٰ تطوير نظمها الإدارية وتحولها** -كجماعة مدنية نجحت في العمل الجماعي المنظم بشكل كبير- من العمل الجماعي البسيط إلىٰ العمل الجماعي المؤسسي المعقد الذي يتناسب مع إدارة الدولة الحديثة ... يحاول البعض أن يصور المشكلة علىٰ أنها دولة عميقة أو أنها مشكلة تربوية أو أزمة فكرية، ولكن كل هؤلاء يرونها من زاوية ضيقة، ربما تكون موجودة لكنها لا تنطلي علىٰ جسم التنظيم ككل. **إنَّ ظاهرة «الإكس إخوان» هي إحدىٰ أهم الظواهر الناتجة عن عدم التطوير الإداري وتفعيل العمل الجماعي المؤسسي**، وهي مجموعات لديها طاقات عالية عجز العمل الجماعي البسيط عن استيعابها؛ وبالتالىٰ تهرب هذه الطاقات إلىٰ كيانات أو مؤسسات تستوعبها، أو تكون لنفسها مجموعات مستقلة متحررة تحاول من خلالها أن تعيش العمل الجماعي كما تريد هي. إنَّ الجيل الجديد يمتلك الأدوات الحديثة التي تكسبة السرعة في التفكير والمعالجة أكثر من الجيل القديم الذي انشغل بالأمور التنظيمية عن تحديث أدواته، وفوجئ بامتلاك الشباب لها، وهذا أمر طبيعي جدًا في تطور الأجيال؛ إلا أنَّه عمّق الأزمة الإدارية داخل التنظيم؛ لأنَّه في النهاية يعتمد التطوير الإداري علىٰ

شقين: الخبرات المتراكمة، وأدوات المعالجة؛ فالكبار يمتلكون الخبرات والشباب يمتلكون الأدوات الحديثة، مما خلق حالة أشبه بالتنازع والصراع من أجل امتلاك القدرة علىٰ الخروج من الأزمة الراهنة ... ولعل بداية هذا النزاع الجيلي كانت في عام ٢٠٠٦م حينما اتخذت قيادة الجماعة قرارًا جريئًا وقويًا بإجراء انتخابات داخلية بصورة الانتخاب القاعدي ... **إنَّ علىٰ القيادات التي تربت علىٰ «المركزية» في الإدارة ولا تستطيع التخلي عنها أن تتراجع إلىٰ الوراء، وأن تعمل في الصفوف الخلفية مع العناصر الجديدة حديثة العهد بالعمل الجماعي في التأصيل والتأطير له؛ فإنَّ ذلك هو ثغرها المناسب والمثمر الآن، وأن تتنحىٰ عن مواقعها في القيادة العليا والذي أصبح له أثره الضار علىٰ التطوير الإداري والتحول إلىٰ العمل الجماعي المؤسسي».**

ويرصد البيلي مجددًا الإشكال المرتبط بالفجوات الجيلية وتبعات ذلك في طرائق التفكير وصناعة القرارات وتشكيل الوعي والتصورات؛ ففي مقاله: **«٨٧ سنة إخوان والتركيبة المعقدة»**، يؤرخ البيلي لتنامي التيار التنظيمي المحافظ بصورة كبيرة داخل الجماعة وتراجع التيار الانفتاحي الإصلاحي، وكذلك يرصد تنامي التيار الريفي وتراجع التيار المديني، حتىٰ أصبح التيار التنظيمي المتريف يتمدد حتىٰ داخل دائرة العمل العام والمجال السياسي التي كان يضطلع بها من قبل التيار الإصلاحىٰ. ويرىٰ البيلي أنَّ

مسألة «التريیف»[1] لم ترتبط بالتيار التنظيمي وتقويته فحسب؛ بل أضافت له نمطًا فكريًا جديدًا متعلقًا بموروث الريف المصرىٰ ذاته، فعلاوة علىٰ اشتراكها معه في التقليدية والمحافظة ومقاومة التحديث والاهتمام بالبناء التنظيمي؛ إلا أنها أضافت نمطًا تفكيريًا يقاوم الارتباط باللوائح والقوانين، ويميل إلىٰ ما يسمىٰ «الإدارة بالحب» والعلاقات؛ مما ساعد علىٰ نمو العلاقات غير المؤسسية وبروز الروابط الجغرافية خصوصًا في المحافظات، فتسمع مثلًا أنَّ هذه المحافظة تبع «الحاج فلان» أو هذه المنطقة «مقفولة» علىٰ مسؤولها؛ مما صعّب علىٰ أي إدارة مركزية أن تحرك جماعة أشبه بكنتونات! كل هذه الأنماط الفكرية ترسبت داخل الشخصية الإخوانية، وأصبحت بمثابة التركيبة الجينية لأي فرد في الإخوان وتتمثل نسبة كل نمط فكري عنده بقدر احتكاكاته ونشأته داخل الجماعة. بينما في المقابل، يرىٰ البيلي في جيل الثورة «شباب الإخوان» أنَّه رغم مقاومة ومحاربة التسميات التقسيمية داخل الجماعة طوال العقود الماضية حفاظًا علىٰ وحدتها؛ إلا أنَّ مصطلح «شباب الإخوان» عبَّر عن نفسه بقوة فاقت التسميات القديمة التي أطلقت من قبله، كتنظيميين أو انفتاحيين أو إصلاحيين أو تريیف الجماعة، والتي لم تجد مسارها داخل الجماعة، كما

(١) وهو مصطلح مأخوذ بالأساس من كتابات الأستاذ حسام تمام رحمه الله حول الإخوان، انظر: «تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم»، و«الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة».

أصبحت تسمية «شباب الإخوان» واقعًا لا ينكر؛ ولعل ذلك بسبب شدة معاناة هذا الجيل كمكونٍ اجتماعي جديد ولد مع الثورة وأصبح يحيا في حيرة شديدة داخل هذه التركيبة المعقدة التي تتعارض في معظمها مع نمطه الثورىٰ الجديد.

في دراسته الموسومة بـ«الإخوان وثورة يوليو ٥٢: تجربة الأمس ودروس اليوم (مراجعات فكرية)»[1]، يتناول البيلي طرفًا من أخطاء الجماعة التاريخية والبنيوية التي تكلست وتضخمت، وكأنَّه يريد القول إنها أحد أبرز أسباب الكارثة الحالية، لكن انتماءه وحرصه علىٰ الاستقرار التنظيمي فيما يبدو لي جعله يمسك عن ذلك، وتكلم في دراسته عن مشكلات التنظيم الخاص والسمع والطاعة وعلاقات الإخوان والعسكر في سياق المطالبة بإعادة تقييم تجربة الإخوان مع ثورة يوليو ١٩٥٢م، ومستشهدًا بتصريح الأستاذ فريد عبد الخالق ﷺ بضرورة تقييم ومراجعة تجربة الإخوان مع ثورة يوليو.

ويتكرر في مقالات الدكتور أحمد البيلي المضمون النقدي المنشغل بتسليط الضوء علىٰ ترهلات ومشكلات بنية وتكوين التنظيم، ويسعىٰ لتشغيل قدر من مطالعاته المعرفية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والساسية، وإن كانت ما تزال بدائية نسبيًا، في تفسير

---

(١) «الإخوان وثورة يوليو ٥٢: تجربة الأمس ودروس اليوم (مراجعات فكرية)»، د. أحمد البيلي، دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٥.

وتحليل هذه الأزمات والمشكلات، وفيما يبدو لي أنَّ هذه المحاولات ما تزال حتىٰ الآن وكأنها منطلقة من مبادرات فردية، أو في أحسن حالاتها مرتبطة بمجموعات صغيرة داخل الجماعة أو محسوبة علىٰ عموم التيار، واختارت أن تتوقف وتهدأ وتتروىٰ في التفكير والمعالجة والمراجعة مع الواقع الصادم الذي شاهدته وتعيشه، وهو ما قد يمكن أن يصبح تيارًا داخل الجماعة حسبما يقول البيلي، الذي يصف جهوده في ذلك كونها نقدًا ذاتيًّا للجماعة وليس مراجعات فكرية بالمعنىٰ الشائع، ومضيفًا أنَّ المراجعات الفكرية ينتج عنها تغيير المسار، لكن ما تناولته عبارة عن نموذج لجزء من الأفكار التي تطرح داخل الجماعة الآن علىٰ كل مستوياتها وشرائحها، والهدف منها التأصيل والتأطير للحالة والنقطة التي تعيشها الجماعة، حسبما يقول البيلي، ومن ثَمَّ الاستفادة من التجربة والانطلاق منها مرة أخرىٰ[(١)].

* د. جمال عبد الستار والاعتراف بالأخطاء «بعد فوات الأوان!»

في تصريحات للدكتور جمال عبدالستار، أحد الأعضاء البارزين في جماعة الإخوان، وذلك في مارس ٢٠١٤م؛ يشير فيها إلىٰ جملة من الأخطاء التي يرىٰ أنها وقعت من الجماعة فيما

(١) انظر تصريحات البيلي علىٰ موقع «مصر العربية»، في: «بعد مقاله أزمة الإخوان الداخلية، أحمد البيلي: نقدي للإخوان ليس بداية مراجعات فكرية»، والمنشور بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٤.

يخص حقبة رئاسة الدكتور مرسي. وبالرغم من وجاهة الانتقادات التي وجهها للجماعة؛ إلا أنَّ الإشكال الأبرز الذي ما يزال ملازمًا للنقد الذاتي داخل الجماعة هو التأخر الشديد في تفعيل وتشغيل النقد ومنجزاته ونتائجه، في ظل واقع صعب يضغط علىٰ قيادات وقواعد الجماعة منذ انقلاب الثالث من يوليو.

في حوار معه نشر بموقع «مصر العربية»[1]، يرىٰ عبد الستار أنَّ أهم الأخطاء التي وقعت من الجماعة وأدت لما أسماها «المحنة»؛ كان **خطأ إدارة الدولة بمنهج إدارة الجماعة**، وهو انتقاد جريء وجيد وجديد كونه من أحد قياديي الجماعة؛ إلا أنَّ عامل التوقيت المتأخر في رأيي يفقده جزءًا مهمًا من فاعليته وتأثيره. ثم يأتي عبد الستار علىٰ إحدىٰ أبرز الإشكاليات التي توجهت للجماعة انتقادات عديدة بصددها وقت أن كانت في السلطة، وهي ما يتعلق باحتياج إدارة الدولة إلىٰ المصارحة والمكاشفة مع الشعب ليتحمل المسؤولية، بالإضافة إلىٰ ما يراه حالة من الانخداع الزائد عن الحد بقطاعات كثيرة من المؤسسات والتيارات، الأمر الذي يراه عبد الستار مما أوقع البلاد في هذه المحنة. كما أضاف أنَّ الجماعة في حاجة إلىٰ مراجعات وإعادة هيكلة، وإلىٰ الاستفادة من التجربة.

---

(١) انظر: «جمال عبد الستار: ٨ أخطاء للإخوان أوقعتنا في المحنة»، منشور علىٰ موقع «مصر العربية»، بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٤.

* النقد من مدرسة القرضاوي للجماعة

كان لا بدَّ من رصد موقف تيار الدكتور يوسف القرضاوي القريب من جماعة الإخوان؛ نظرًا لرمزية ومرجعية القرضاوي في فضاء الفكر الإخواني المعاصر، ولأنَّ القرضاوي نفسه بدأ بصورة علنية ينتقد الجماعة منذ فصلها للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، ومنذ أن وقف الرجل مؤيدًا له في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠١٢م، ولم يدعم مرشح الجماعة آنذاك الدكتور محمد مرسي.

في الأزمة التنظيمية الطاحنة التي تمر بالجماعة مؤخرًا تدخَّل القرضاوي من خلال اقتراح تحكيم بين الطرفين المتنازعين، وتشير المعلومات إلىٰ أنَّ القرضاوي يميل لتيار شباب الجماعة في الداخل والممثل بمتحدثه الرسمي «محمد منتصر»، كما تشير المعلومات أيضًا إلىٰ أنَّ تيار محمود عزت رافض وسيرفض أي مخرجات لهذا التحكيم، وهو ما يدلل علىٰ مزيد اختناق في الوضع التنظيمي للجماعة في مصر.

وجَّه القرضاوي، ما أسماه مجموعة من «**النصائح**» إلىٰ قيادات الإخوان المسلمين وأعضائها للخروج من الأزمة العنيفة التي تشهدها الجماعة في الآونة الأخير حول آلية التعامل مع المشهد السياسي الراهن في مصر. وذكر القرضاوي في سياق نصائحه تلك أنَّ أفكار حسن البنا ومقترحاته، مؤسس الجماعة، هي جهد نابع من بشرٍ يقبل التعديل والتطوير وليس منهجًا ثابتًا كما

يروج له البعض، مطالبًا جماعة الإخوان بتحسين هذه الأفكار. كما أشار القرضاوي إلىٰ أنَّ جماعة الإخوان مع التطور الحالي مطالبة بالتجديد، **داعيًا الجماعة وقواعدها بأن تقدم الولاء للدين والشريعة الإسلامية بدلًا من أن تقدم الولاء لجماعة الإخوان وأفكارها، والعمل علىٰ الدعوة بدلًا من العمل للتنظيم**، والترحيب بالأفكار الجديدة وإن لم يكن للجماعة سابق عهد بها. وأكَّد علىٰ ضرورة أن تزيد الجماعة من التفاهم مع التيارات الأخرىٰ وإن كانت مخالفة، وأن تفكر بجدية في تجديد الوسائل بحسب ظروف المرحلة، وألا ينغلقوا علىٰ أنفسهم، وتستغرقهم الأفكار المحلية. وأوضح أنَّه علىٰ الإخوان أن يضعوا من المناهج ما يعمق ثقافة الأفراد الشرعية والعامة، ويقيمها علىٰ أصول راسخة، ويغرس فيهم حب التجديد، وروح المحاسبة والنقد للذات، والحوار مع الآخر، والتسامح[1].

بينما يُعتبر الأستاذ عصام تليمة الصورة الشابة لجيلٍ صاعد من مدرسة الشيخ القرضاوي، حيث عمل تليمة كمديرٍ لمكتب القرضاوي في قطر، كما ساهم في تأسيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وهو النموذج الذي يعبر عن عولمة مشروع القرضاوي ونسقه الفكري والشرعي.

لم ينفلت نقد تليمة عن أزمة عموم الخطاب النقدي داخل تيار الإخوان في كونه جاء متأخرًا جدًا عن وقت الحاجة، ويبدو لي أنَّ

---

(١) مقال: «ثماني نصائح من القرضاوي لحل أزمة ا?خوان»، منشور علىٰ عدد من المواقع.

في ذلك إشارة لما ذكرناه من قبل من أنَّ قطاعات من نخب وقيادات وطلائع تيار الإخوان ومن اصطف معهم، بقيت لفترة طويلة عقب فض اعتصامي رابعة والنهضة متعلقة بآمال سقوط الانقلاب، ومتمسكة بسرديات عودة الدكتور مرسي والشرعية، وتحت وطأة الكارثة الدموية في رابعة والنهضة وما تلاها؛ ازداد خطاب حالة «الاستضعاف»، وبالغ إعلام «تحالف الشرعية» المتخبط في اهتبال كل شاردة وواردة ومعلومة وإشاعة ليوظفها ويشغلها في خطابه الإعلامي والتعبوي. هذا النسق أنتج خللًا في مسار الجماعة ومصيرها في مرحلة ما بعد الانقلاب، وهي المرحلة التي كانت تستوجب من وجهة نظري هدوءًا وتراجعًا تكتيكيًا لالتقاط الأنفاس؛ بل وقد لا أبالغ إن ترجح عندي أيضًا أنَّ حلًا وتجميدًا ظاهريًا للجماعة يمتص جزءًا كبيرًا من بطش النظام ويقلل من الضغوط الإقليمية ولو نسبيًا هو الأنجع لها في هذه المرحلة، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقًا.

لتليمة عدد من المقالات والانتقادات التي توجهت للجماعة وقياداتها، داخل الإطار الجامع له بتيار الإخوان العام، وبمعنىٰ آخر؛ فإنَّ التيار الفكري والشرعي لمدرسة القرضاوي بات جزءًا لا تستطيع الجماعة التخلي عنه كونه أبرز وأهم منتج معرفي يحسب لها ويتضمن الجانبين الشرعي/ الدعوي والفكري، حتىٰ وإن بقي القرضاوي ومدرسته بعيدًا عن الإطار التنظيمي الحركي للجماعة؛ وبالتالي فإنَّ حفاظ الجماعة وتيار القرضاوي علىٰ مسافة مقبولة من

الود والتجانس، مع وجود مناطق خلاف فكري وحركي؛ مما ساعد علىٰ تشكل مساحة أوسع تستوعب عموم تيار الإخوان من التنظيميين والمحبين والمنشقين المعتدلين، وجعلت فيما بعد منهما أوعية يكمل بعضها بعضًا كما هو الحال في واقع ما بعد الانقلاب. فتليمة يمثل الآن أحد أهم وجوه الخطاب الديني والمرجعية الإفتائية العامة في الإعلام الفضائي الإخواني، كما أنَّ الدكتور يوسف القرضاوي تبنىٰ خطابًا مضادًا بشكل مباشر وواضح لسلطات الانقلاب ونظام السيسي، واستغلت الجماعة بلا شك الرمزية المرجعية الكبيرة للقرضاوي كرمزٍ إسلامي عالمي.

في مقال له ردًا علىٰ محمود غزلان[1]، عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان، في موقف الجماعة من ترشيح مرشح إسلامي للرئاسة، ويبدو أنَّ المقالين مرتبطان بتبعات خروج عبد المنعم أبو الفتوح من الجماعة وقراراتها واختياره الترشح لرئاسة الجمهورية، حيث يفند تليمة أوجه اعتبار غزلان بيعة الخروج ملزمة وأنَّ الخارج عنها يقع في الحرج الشرعي ويأثم بكونه ناكثًا للبيعة الشرعية. يقول تليمة: «بل إنَّ الإمام البنا في تاريخه قبل أن يكون من المقتنعين بأنَّ الشورىٰ ملزمة، في عام ١٩٤٢م، وقد عرض عليه النحاس باشا أن ينسحب من الانتخابات مقابل أن

(١) مقال بعنوان: «علىٰ رسلك يا شيخ غزلان»، منشور علىٰ موقع عصام تليمة الشخصي، لكن بتاريخ حديث ولم يدون تاريخ كتابته بالتحديد بما يتوافق مع الأحداث التي عني بها المقال.

يفسح له في النشاط الدعوي؛ فانسحب، وخالف في ذلك قرار مكتب الإرشاد بالكامل، ولسنا بذلك نبرر للدكتور أبو الفتوح ولا لغيره المخالفة لقرارات المكتب، ولكننا نعذر عند المخالفة، أو يتخذ الإجراء الإداري المناسب حتىٰ لو أدىٰ إلىٰ الفصل، وهو حق لكل مؤسسة أن يرعىٰ أفرادها قراراتها النابعة والصادرة عن أهل الشورىٰ فيها. ثم كثيرًا ما يشدد الإخوان في كل أدبياتهم أنهم جماعة من المسلمين، وليسوا جماعة المسلمين، ولكن للأسف يقع البعض دون أن يدري في زحمة العمل، وحب الدعوة، والتفاني لها، نسىٰ ذلك، فنتعامل مع جماعة الإخوان دون أن ندري علىٰ أنها جماعة المسلمين، فمن تركها فقد ترك الخير كله، ومن بحث عن وسيلة أخرىٰ غيرها، فقد اقترف جرمًا وإثمًا لا يغفره الله إلا بالعودة إليها، وهذا خطأ لا أعتقد أنَّ أحدًا يقصده أو يتعمده، وهو ينتج لا إراديًا من البعض، دون تأمل، وربما كان ناتجًا عمَّا تعانيه الجماعة من ضعف الكوادر الشرعية فيها، وتراجع أهل الفقه والشرع عن مكان القيادة . . . أخشىٰ ما أخشاه أن يغيب عنَّا في مثل هذه القضايا أدب الخلاف، وتسرب ظاهرة الاغتيال المعنوي، لأناس لهم تاريخهم، ولهم عطاؤهم، وهو ما تلاحظه ويلاحظه القراء من تعليقات القراء علىٰ المقال، ما بين نيل، وطعن، وتجريح، أو سوء أدب . . . ألا يستحق الذين يختلفون مع الجماعة، أن يعاملوا معاملة ممن نتألفهم للدعوة؟! إذا كان الإخوان يجرون لدعوة وتأليف قلب المخالف لهم، وليس علىٰ

خطهم الإسلامي، فكيف بمن هو منهم، ومن صلب دعوتهم، وخالف، أو ترك؟».

ولم يغب عن تليمة الإشارة لقضية ترشح أبو الفتوح، مشيرًا إلىٰ أنَّ الكثرة من كبار الإخوان لا يرحبون بترشحه، وأنَّ ترحيبًا سمعه تليمة من كل من كمال الهلباوي وراشد الغنوشي في لقاءات جمعته بهما، بينما لم يرحب الدكتور يوسف القرضاوي بترشح أبو الفتوح إلا في حالة لو كان هناك ضغط شعبي كبير ينادي بترشحه. وهنا يسعىٰ تليمة لفتح أفق القبول بالخلاف والدفع بالجماعة للتحرر من أسر الولاءات التنظيمية؛ إذ إنَّ هجمة شرسة طالت أبو الفتوح بالفعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي بعد خروجه من الجماعة وإعلانه الترشح، ثم تأسيسه لحزب «مصر القوية»، وهي الأمور التي أججت مشكلة ضيق أفق القبول بالخلاف فيما يتعلق بالتحديد بقرارات الجماعة ورؤاها. إذ إنَّ تليمة في مقال آخر بعنوان «**أبو الفتوح والإخوان**»[1]، يثير هذه القضية بصورة أخرىٰ، ويحاول أن يتيح مساحة من الانتماء الفكري لا التنظيمي للإخوان، ويدفع باتجاه قبول الجماعة لآراء مخالفيها وشبابها وتيارها الإصلاحي، وجعل ذلك في إطار استيعاب تيار الإخوان الفكري، وتجنب الانغلاق التنظيمي؛ حيث يعلق علىٰ قرار الجماعة فصل أبو الفتوح قائلًا: «لا شك أنَّ قرار مجلس شورىٰ جماعة الإخوان

---

(١) منشور علىٰ موقعه الشخصي، لكنه بتاريخ حديث يبدو أنَّه غير الذي كتب في وقته.

المسلمين القاضي بفصل الدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح من الجماعة، سيظل مجالًا للحديث بين الإخوان وغيرهم فترة من الزمن . . . وسيظل لهذا القرار آثار آنية وبعد ذلك، سواء داخل صف الإخوان، أو خارجه، وسينال تعاطفًا ممن عاشروا وعرفوا وخبروا د. عبدالمنعم أبو الفتوح، سواء رضوا بالقرار وسلموا به، أم سخطوا عليه، وغضبوا، وعبروا عن غضبهم؛ **ولذا علىٰ الجماعة في هذه المرحلة أن يكون ردها ردًّا يليق بمكانتها وتاريخها علىٰ مثل هذه الاعتراضات والعواطف التي تنبع من حب الناس للجماعة، ومن شفقتها علىٰ خسارة فرد بقامة وتاريخ أبو الفتوح، وألا يكون الرد متشنجًا سواء من بعض الأفراد أو المسؤولين . . .** في ظل قرار كهذا، يخرج بذلك د. أبو الفتوح به من التنظيم، ولا يخرج من الفكرة؛ فالإخوان مدرستان، مدرسة التنظيم، وهي ضيقة جدًّا وصغيرة، ومدرسة الدعوة، وهي أوسع وأشمل، ويظل أبو الفتوح رمزًا وتاريخًا لا ينكره إلا جاحد أو مكابر، ولهذا التاريخ حقوق وواجبات، علىٰ الجماعة وأفرادها، وعلىٰ أبو الفتوح علىٰ حد سواء، فيجب تقدير المواقف، وأن تحري الصواب كان مبتغىٰ من الطرفين: الجماعة وأبو الفتوح، وأيهما أخطأ الوصول إليه؛ فهو مغفور في بحر حسنات الجميع، ومغفور بحسن النية، وقرارات البشر دومًا لا يعرف الناس صحتها من خطئها في وقت اتخاذ القرار، بل الزمن والتجربة هي التي تحكم فيما بعد».

وفي عدد من مقالات تليمة، والتي كتبها في عام ٢٠١٥م، أي بعد الانقلاب بعامين، يفتح فيها أفق النقد الإخواني، والذي توجه بالأساس لطبيعة قيادات الجماعة وتركيبتها؛ إذ يرىٰ تلمية أنَّ ثمة خللًا في هذه القيادات يوجب عليها التراجع عن تصدر المشهد السياسي والاجتماعي الذي هو أكبر من إمكانياتها، بحسب مفهوم كلام تلمية. يقول تليمة في مقال له بعنوان «**أزمة الإخوان في قياداتها**»[1]: «الدارس لمعظم أزمات الإخوان المسلمين يلحظ خيطًا مشتركًا، وسببًا رئيسًا فيها، وهو: قيادتها. فلم تكن أزمتها في قاعدتها، بل غالبا في كل حدث كانت قاعدتها علىٰ قدره، ومحسنة التعامل معه، لكن الأزمة الكبرىٰ في قياداتها، **أنها قيادات ليست علىٰ قدر الحدث، ولا قدر المسؤولية الملقاة علىٰ عاتقها**... اتضحت أزمة القيادة في الإخوان بعد ثورة يوليو، خاصة في إدارة الصراع مع قادة العسكر، وذلك في موقف عبد القادر عودة عندما خرجت الجماهير الثائرة تطالب بعودة العسكر لثكناته، في مظاهرات قصر عابدين الشهيرة، فيخرج عودة ليصرف الجماهير بكل سذاجة سياسية، وهو ما استفاد منه الخميني في ثورته، وصرح بذلك أنَّه استفاد من خطأ الإخوان مع

---

(١) مقال منشور علىٰ موقع «عربي ٢١»، بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥. ولتليمة عدد من المقالات الأخرىٰ التي تركز فيها نقده للجماعة والتيار حول طبيعة وعقلية القيادات. انظر مقالات: «مراجعات الإخوان .. لماذا ومتىٰ وكيف؟!»، «قيادات الإخوان زي الفل»، و«نقد الإخوان .. وهل هذا وقته؟».

عبد الناصر، فهل استفاد قادة الإخوان فيما بعد من خطئهم مع العسكر في ١٩٥٤م؟! للأسف لا، وكانت أخطاؤهم كارثية. ثم خرج الإخوان من السجون في عهد السادات، وكان الخطأ الكارثي فيمن يتولىٰ القيادة في الإخوان، وذلك من خلال السبق في الدعوة، وعدد سنوات سجنه، والمفترض أنَّ من يخرج من السجن لا يخرج منه لقيادة جماعة كبرىٰ كالإخوان؛ فالمسجون خلف القضبان، قد غيب لسنوات عن الحياة، وعن إدارة الصراعات، فهذا يحتاج إلىٰ إعادة تأهيل ليعود للحياة، يحتاج علىٰ الأقل لشهور وربما سنة أو أكثر، ليعود لطبيعة فهم الحياة والناس . . . إنَّ كبرىٰ أزمات القيادة وآفتها في الإخوان، أنها قيادات لا تحترم الصف الإخواني، ولا تحترم عقله، ولا تحترم العمل المؤسسي؛ فهي تريد الأفراد سامعين مطيعين دون إخبارهم بحقائق الأمور، أو إشراكهم في التفكير لصنع القرار، يريدونهم منفذين فقط، وهذا ما لم تعد عقلية الإخوان شبابًا وغيرهم تقبله، دون إجراء محاسبة صريحة لهذه القيادات، جالسة علىٰ كرسي الاعتراف داخل الجماعة، ثم بعدها يقرر الصف الإخواني هل تستمر في عملها أم يكتفي بهم في مجلس خبراء يستشارون من حيث أخطاؤهم في كيفية تجنبها، دون إلزام لمشورتهم؟! أفهم أنَّ قيادات الإخوان بعد انتكاساتها المتكررة منذ ثورة يناير، أن يمتثلوا قول رسول الله ﷺ لأحد الصحابة: «أمسك عليك لسانك، وليسعك بيتك، وابك علىٰ خطيئتك». فهل يمسك قادة الإخوان عليهم ألسنتهم، ويسعهم بيتهم

الإخواني، مكتفين بدورهم التربوي أفرادًا لا مسؤولين، ويبكون علىٰ خطيئتهم، بل خطاياهم التي تحتاج إلىٰ أن يسكبوا بدل الدمع منها دمًا؟! هل ستحمل الأيام القادمة قواعد الجماعة علىٰ الهتاف للعسكر: عودوا إلىٰ ثكناتكم، وإلىٰ قيادات الجماعة: عودوا إلىٰ أُسركم؟!».

بينما لم يفت تليمة التنقيب في أخطاء قديمة للجماعة للتدليل علىٰ استمرار أزمة التشوه في قراءة التاريخ لدىٰ قطاعات من المنتسبين والقادة. ففي مقال له حول خطأ الأستاذ عبد القادر عودة ﷺ في مارس ١٩٥٤م يقول: «بداية، أحب أن أنوه بإعجابي الشديد بعبقرية عبد القادر عودة القانونية والشرعية ... أما من حيث أداؤه السياسي؛ فليس ظلمًا له أن نقول: إنَّ **عبد القادر عودة ومن سار علىٰ دربه في الإخوان كانوا يمثلون خط السذاجة السياسية داخل الجماعة، ومن قِبَلهم -بحسن نية طبعا- أُتيت الجماعة، وأكلها العسكر** بطريقة تدعو للغرابة الشديدة، بل للحسرة أحيانًا. إنَّ الموقف الذي نختلف حوله، هو خروج جماهير حاشدة في مصر في مارس ١٩٥٤م، بلغت حوالي نصف مليون متظاهر، معظمهم من الشباب، ينادون بعودة العسكر لثكناته، وتسليم الحكم لقيادات مدنية، وإذ بمحمد نجيب يطل من شرفة قصر عابدين، يطالب الجماهير بالانصراف، وأنَّ الرسالة قد وصلت، ولم يستجب أحد، فنادىٰ علىٰ عبد القادر عودة ليصرفهم، فأمرهم بالانصراف، وبعد دقائق معدودة كان الميدان خاليًا تمامًا من

الجماهير، قال لي المرحوم د. جابر قميحة: كنت موجودًا وقتها، وكان بجانبي أحد المربين الكبار في الإخوان، فبكىٰ، وقال لي: هذا يوم وفاة عبد القادر عودة، فقال له: كيف تقول ذلك، ونحن في هذه القوة؟! قال: لقد كشف عبد القادر عن قوته الكامنة، ومن ورائه الجماعة، ثم أعاد هذه القوة إلىٰ كمون لا ينتهي إلا بوفاته ووفاتنا. فأين مكمن الخطأ فيما أرىٰ في السذاجة السياسية التي تعاملنا بها كإخوان مسلمين مع العسكر هنا؟ وما موازين القوىٰ وقتها؟ ومن كان الأقوىٰ: العسكر، أم الإخوان، من حيث قوة الجماهير، ومن حيث قوة العتاد والعدة؟

إنَّ مكمن الخطأ الأكبر في هذه المعركة، أنَّ العسكر أحسن اختيار من يقوده فيها، بينما أساء الإخوان اختيار من يدير المعركة مع العسكر؛ فبالنظر إلىٰ من أدار المعركة في الطرفين، نعلم لماذا كانت النتيجة لصالح العسكر، فقد قادها في الإخوان عبد القادر عودة، وهو قاضٍ قانوني، والقاضي لا يقضي ولا يحكم، إلا بعد السماع التام الكامل للأطراف كلها، وليس معنيًا بانتصار طرف علىٰ طرف، وشعاره: الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة، أما قيادة العسكر فكانت عبد الناصر، عسكري، كل حياته المعارك، وهو مدرس مادة التكتيك الحربي في الكلية الحربية، والأصل في تعامل العسكري: سوء الظن من حسن الفطن، أي إنَّ سوء الظنِّ مقدم علىٰ حسنه؛ وبالتالي فقد كانت المعادلة محسومة

لصالح العسكر، وكان الصواب أن يقود المعركة في الإخوان عسكر الإخوان لا المدنيون، وقد عرض عليهم ذلك عبد المنعم عبد الرؤوف الذي كان مسؤول عبد الناصر في التنظيم الخاص في الإخوان، وقال لهم وقتها: أريد فقط ثلاثمائة من الإخوان، سأقوم بالقبض علىٰ مجلس قيادة الثورة، وننهي هذا العبث بمستقبل مصر والجماعة ... وهو تمامًا ما تم مع الإخوان بعد ثورة يناير، فقد درسوا الجماعة جيدًا، وعرفوا أنَّ مفتاحها هو المهندس خيرت الشاطر، وإذا تم إقناعه بشيء، فقد ضمنوا الوريد الرئيس للجماعة الذي عن طريقه تبث كل سياسات الجماعة وتوجهاتها؛ فالسيسي رجل مؤمن، وأخ من الإخوان المسلمين، والعقبة الوحيدة في الإخوان تتمثل في محمد البلتاجي ومن علىٰ دربه في تعاملهم مع العسكر، فلينحىٰ هذا التيار القوي داخل الجماعة، حتىٰ تتم الخطة ليؤكل الإخوان سياسيًا، وهذا ما يحتاج لتفاصيل أكثر، لكنها مجرد ربط لعقلية العسكر ودرسه لعقلية الإخوان»[1].

وفي مقال آخر يسعىٰ من خلاله تليمة استمداد المرجعية البناوية في التدليل علىٰ ترسيخ البنا رحمه الله مبدأ العمل الجماعي علىٰ مستوىٰ الحركة وصناعة القرار، يعلق تليمة علىٰ رسالة الأستاذ البنا الموسومة بـ«**هكذا يفهم الإخوان دعوتهم: نماذج من التربية**

---

(١) بتصرف من مقال: «عبد القادر عودة .. وسذاجة الإخوان السياسية!»، عصام تليمة، صحيفة «عربي ٢١» الإلكترونية، الخميس ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

الإخوانية»، والتي نشرت في مجلة الإخوان المسلمين في العدد (٢٠٥) في يوم السبت الموافق ١٩ من شعبان سنة ١٣٦٧هـ، ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٨م، يعلق تليمة قائلًا: «نلاحظ في هذا الخطاب التاريخي، أنَّه قنَّن العمل المؤسسي في الجماعة، وقضىٰ علىٰ كل مظاهر الفردية، أو استبداد الفرد بالقرار، فنلاحظ في القرارت الخمسة، كل قرار باختيار مسؤول، ولكن عمله منوط بإطار جملة نراها متكررة في كل قرار، وهي في حدود قرارات مجلس كذا، أي إنَّ قراراته محوطة بعمل جماعي وشورىٰ ملزمة لا يملك أن يلغيها بقرار مهما كان فيه النفع من وجهة نظره.

ولمنع أي مظهر من مظاهر تقديس المسؤول، بدأ حسن البنا بنفسه، فهو مؤسس الجماعة، ومرشدها، وإمامها، فقال عن رأيه، إنَّه مجرد رأي داخل الجماعة، ليس له حق أن يفرضه علىٰ أحد؛ بل لهم أن يهملوه، وأنَّه لن يغضب من ذلك، أو يتهم من أهمل رأيه بسوء الأدب، أو عدم تقديره، ومراعاة تاريخه ... الخطاب مملوء بمعانٍ وقيم إيمانية وخلقية ودعوية وإدارية، أحوج ما تحتاجها الجماعة في هذه الآونة، فهلا سار الجميع علىٰ درب من سبق وأسس؟!»[١].

ونلحظ من تعليق تليمة قدرًا واضحًا من التلميح لموقفه من أزمة التنازع القيادي التي تضرب الجماعة الآن؛ إذ إنَّ موقفه مناصر

---

(١) مقال: «حسن البنا والقضاء علىٰ الفردية في الجماعة»، عصام تليمة، موقع «عربي ٢١»، السبت، ١٦ يناير ٢٠١٦.

لتيار الداخل الأكثر ثورية ومضاد للقيادات التقليدية التاريخية، وهو منذ بدايات الأزمة يسعىٰ للتنقيب في التراث البناوي كونه المرجعية الأهم في النسق الإخواني، ولتكون محاججاته أكثر قبولًا لدىٰ قواعد الجماعة والتيار في ظل تململ الرمزيات والقيادات الحالية، واضطراب العلاقة بين القيادات التاريخية وتيار الشباب الصاعد والمتفاعل بحماس وقوة شديدتين مع الأحداث.

إنَّ نموذج نقد مدرسة الدكتور يوسف القرضاوي يحمل في طياته سمات وإيجابيات عدة؛ فهو نموذج يتسم بالهدوء والروية والحرص علىٰ تجذير ثقافة قبول الخلاف، ويتلطف في منطق النقد أحيانًا ويشتد لمصلحة شرعية يراها أحيانًا أخرىٰ، ويسعىٰ للحفاظ علىٰ التراث البنّاوي وقراءته قراءة متجددة، وعلىٰ القرب من الجماعة والبعد عنها في آنٍ واحد؛ أي القرب منها لتحسين نسيج تيار الإخوان العام، التيار الفكري لا التنظيمي، والبعد عن الارتباطات التنظيمية التي لا تتفق في مساحات منها مع طريقته المتحررة من القيود التنظيمية الإدارية.

والذي يبدو لي أنَّ دور خط القرضاوي الجامع، بحكم تحرره من الانغلاق التنظيمي، سيكون أكثر فاعلية في ترسيخ فكرة اتساع التيار وأفول التنظيم، خاصة وأنَّ الأزمة التنظيمية الأخيرة تدخلت فيها أطراف عديدة محسوبة علىٰ التيار وحاملة لفكرة التيار الجامع بدلًا من التنظيم المغلق؛ حيث تشير بعض المعلومات إلىٰ تدخل راشد الغنوشي وأردوغان (أو بمعنىٰ أدق الإسلاميين في تركيا)،

بالإضافة إلىٰ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في محاولة تجاوز الأزمة الإخوانية للحركة الأم في مصر، ويبدو أنَّ رمزية القرضاوي ومرجعيته لتيار الإخوان العام كانت عاملًا محفزًا لذلك.

*** انتقادات شباب الإخوان**

حذيفة زوبع: لن يعيش في جلباب أبيه!

نجل القيادي الإخواني المعروف حمزة زوبع، والذي فيما يبدو ضاق ذرعًا بنمطية الجماعة وأسلوبها المتراجع والمتأخر في إدارة الحالة السياسية منذ الانقلاب ومرورًا بفض رابعة ثم محاولة التزيي بلبوس الثوريين. توجَّه حذيفة من خلال مقالين له بالنقد للجماعة مطالبًا بحلها، وبلغة متهكمة يقول: «منذ اليوم الأول للانقلاب وأنتم تكذبون وتتحرون الكذب علىٰ أنفسكم، وعلينا دون أي استشعار للمسؤولية ودون أي مبرر شرعي، أو أخلاقي، أو حتىٰ سياسي. أتذكرون قائد الجيش الميداني الذي انشق وأعلن تأييده للرئيس الشرعي؟ أم تذكرون القائد الآخر الذي أمهل السيسي ٢٤ ساعة لإعادة الشرعية الدستورية؟ هل تذكرون أمريكا التي أعلنت أنَّ ما حدث انقلاب، وليس ثورة؟ أم تذكرون الأشياء التي ستحدث السبت ويعود مرسي الأحد؟ هل تذكرون «ستة أكتوبر.. جيم أوفر» ثم قتلنا كالعادة دون جديد؟ ... أم تذكرون الانقلاب الذي يترنح ترنح العجل بعد أن سُحبت السكينة من علىٰ رقبته؟

يا سادة يا كرام أيُّها القائمون علىٰ أمر جماعة الإخوان، إن أحسنَّا الظن بكم فأنتم علىٰ أحسن تقدير مجموعة من الدراويش السُذج علىٰ صلة وثيقة بذلك المُغفل الذي أخذ مئة «قفا» علىٰ سهوة. يا جماعة الإخوان، لم يعد هناك مساحات كافية للمناورة أو التأثير في الوضع بشكل فعال أو مؤثر، أنتم تملؤون كل المساحات ولا تقبلون نصحًا ولا توجيهًا من عديمي الخبرة أمثالي. والمشكلة أنكم تملؤون كل المساحات الممكنة حتىٰ التي لا تُجيدون اللعب فيها، ثم تنادون بصوت عالٍ لتقولوا إنَّ الساحة تتسع للجميع! والحقيقة أنَّ القائمين حاليًا علىٰ الجماعة لا يجيدون اللعب علىٰ أيّ مستوىٰ من المستويات؛ فعند الحديث عن الفعل الثوريّ الحقيقي، لا تذكرون سوىٰ المسيرات المناهضة للانقلاب التي تملأ مربعات «الجزيرة مباشر مصر»، والسلمية المبدعة التي لا أعرف لها تعريفًا مع بعض الجمل المكررة مثل «حان موعد القصاص»، أمّا عن السياسة فحدث ولا حرج، لا يُذكر سوىٰ مصطلحات علىٰ شاكلة المصالحة والهدنة ويتم نفيها بسرعة فائقة، وكأن النظام يُعاني وينتظر موافقتهم! . . . وفي النهاية عندما يحاول أحد محاسبتهم علىٰ هذه المساحات المُهدرة والفرص الضائعة والأسئلة التي لا إجابة لها، يتحججون بأنَّه «مش وقته»، و«إنه مينفعش لإننا مش في شركة عشان نتحاس» . . . وإن حاولنا الوصول لأصل المشكلة سنجد أنَّ الجماعة لا تعرف ما هو هدفها أصلًا، لا تعرف حجمها وأدواتها لتحدد أهدافها بالأساس؟ علىٰ

سبيل المثال لا الحصر للأسئلة التي تختلف إجاباتها بحسب الحالة المزاجية للسادة المسؤولين، هل الهدف دولة مدنية حديثة لها حدود واضحة أم الهدف هو أستاذية العالم؟

نحن أمام قيادة تائهة غير مدركة للواقع الذي يُعاد تشكيله من حولها، ولا يعرفون سوىٰ بعض الجُمل المحفوظة مثل: «نحن عانينا من الظلم والسجون والقهر من أجل الحرية ومن أجل هذا الشعب»، أو «جماعة الإخوان أكبر جماعة إسلامية في العالم تتواجد في أكثر من ثمانين دولة حول العالم»، أو «كان هناك مؤامرة علىٰ الرئيس المنتخب لإفشاله»، إلىٰ آخر هذه الجُمل المخدرة. و«أصبَع» أفكارهم تتمثل في أنهم سيضحكون علىٰ العالم الغربي ويخبرونه أنهم مؤمنون بالديمقراطية حتىٰ إذا تمكنوا من الحكم كونوا اقتصادًا قويًّا في «الخفاء» وبذلك يتحررون من الهيمنة الغربية عليهم ويبدؤون مرحلة المواجهة والصدام وتحرير فلسطين. في النهاية هذه هي النتيجة الطبيعية لجماعة يقودها أشخاص أوجدت الصدفة بعضهم في أماكن القيادة، وآخرون حصلوا علىٰ أماكنهم لأنهم تعرضوا «لابتلاء» السجن لسنين طويلة، وجزء ليس باليسير خدمته علاقاته الاجتماعية في الترقي داخل الجماعة»[١].

نقد شديد وبلغة ساخرة مستبطنة الاستنكار والسخط مما وصفه بـ«سذاجة» القيادات، وغياب الرؤية والاستراتيجية، مع وعيه

---

(١) مقال: «حلّوها يرحمكم الله»، حذيفة زوبع، ساسة بوست، ٥ ديسمبر ٢٠١٤.

كشابٍ نشط على الأرض بغياب مقومات الفعل والتغيير والتأثير على المشهد الحالي، وهو أحد النماذج المهمة التي تدلل على نشاطٍ نقدي شبابي يعتمل في قواعد الجماعة ويدفع نحو تغيير واقع التحكم الشيوخي لإدارة التنظيم، وهو ما سنتناوله في المطلب الثاني.

عمار مطاوع وتثوير الإخوان

يمثل نموذج عمار مطاوع أحد أبرز وجوه شباب المدونين الإخوان، جيد الاطلاع، العضو المحافظ والثائر في الوقت ذاته، ويبدو أنَّ مرحلة ما بعد الانقلاب والفض أنتجت خطابًا نقديًا أكثر وضوحًا في تدوينات مطاوع، كان أبرزها انتقاده للقيادي جمال حشمت بعد نشر صورة له مع شريف الهواري أحد مؤيدي السيسي وداعمي عزل الدكتور مرسي، حيث اضطر وقتها حشمت لإصدار بيان يوضح فيه حيثيات هذا اللقاء بعد أن نشر عمار تدوينته على صفحته الشخصية على الفيسبوك في ٥ مايو ٢٠١٥:

«ياسر الهواري وجمال حشمت على ترابيزة واحدة!

بعد كل اللي حصل ده ولسه مش قادرين يستوعبوا الدرس!

ياسر الهواري، أشهر من دافع عن السيسي وانقلابه في قناة الجزيزة .. واللي ياما حرق دم وقلوب أهالي الشهداء والمصابين والمعتقلين بكلامه الغبي ومبراته الساذجة ..

علمانيين تاني؟ .. تاني علمانيين؟ .. هوا انتو مش هتتغيروا أبدا؟

اتقوا الله في نفسكم بقىٰ .. اتقوا الله فينا!».

بينما توزعت عدد من الانتقادات التي وجهها إلىٰ الجماعة وقياداتها وبعض مفاهيمها في عدد من المقالات التي نشرها علىٰ مدونته الشخصية؛ حيث كتب في نقد الانغلاق التنظيمي للفرد علىٰ جماعته بعد تجربته في العمل مع حملة الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل في انتخابات الرئاسة، يقول عمار: «وفي الجامعة صرت إخوانيًا، كان هذا كفيلًا أن استبعد بعد العام الأول من أي شكل من أشكال النشاط الطلابي، وبعد عامين استبعدت من المدينة الجامعية أيضًا لأنقطع بعدها في شقة إخوانية صرفة، شربت في تلك الفترة من المنهل الإخواني بشكل كثيف ودون تلويث، كنت أتحفز ضد أي مهاجم لهم أو معاد لسياساتهم،كم خسرت من أصدقاء كدت أكسبهم حين شعرت مجرد شعور أنهم يأخذون علىٰ الإخوان شيئًا. لا أنكر أنَّ انغلاقي في الجامعة علىٰ الإخوان وحدهم كان مكسبًا كبيرًا في حياتي؛ فقد علموني أن أكون صاحب قضية، دائمًا في عمل أو جدال أو نقاش، دائمًا أبتدع الردود وأحفظ العلل، دائمًا أعتبر نفسي جنديًا في معسكر معروف ... علمتني رحلتي في حملة الشيخ حازم أنَّ الانتماء الحقيقي لا يجب أن يكون لجماعة الإخوان وحدها؛ إنما للقلعة الإسلامية الكبيرة الجامعة، والآن، وبفضل هذه الحملة، أصبحت أكثر تحررًا في

تقييمي للإخوان، وأوسع انتماء للصف الإسلامي كله وليس للجماعة وحدها، وأكثر صراحة في التصريح عن معسكري، المعسكر الإسلامي كله، المعسكر الإسلامي دون سواه، المعسكر الإسلامي بجميع فصائله»[1].

كما توجَّه عمار بمقال نقدي شديد اللهجة للجماعة الإسلامية في لبنان (الطبعة الإخوانية اللبنانية) حول موقفها من اعتداءات الجيش اللبناني وميليشيات حزب الله علىٰ اللاجئين السوريين في قرية عرسال، حيث يقول: «الانقلابات ومحاولاتها في الجزائر ومصر وسوريا وليبيا والصومال والعراق وغيرها وغيرها تكفي بشكل كامل لإقناع الإخوان أنَّ عدوهم الأكبر والدائم والذي لا يتغير مهما تغير الزمان، هم العسكر، أي ثناء علىٰ العسكر إذن يصدر عن الإخوان هو تشويه لعقيدة أجيال قادمة من شباب الإخوان ستكون قائدة يومًا ما، من قال إنَّ إطلاق النيران علىٰ العسكر خط أحمر؟ ألم يعتدِ الجيش اللبناني مع حزب الله علىٰ خيام اللاجئين؟ ألم يعتقلوا النساء والأطفال والشباب؟ كيف إذن يكون الدفاع عن النفس مرفوضًا في بيان الإخوان لمجرد أنَّ المعتدي هو الجيش ﷺ؟! وبماذا سيبرر الإخوان لشبابهم إذا جاء اليوم الذي ينقلب فيه جيش لبنان علىٰ حكومة سنية قوية؟ كيف سيقنعونهم ساعتها أنَّ الجيش ليس خطًا أحمر؟ لا يجب أن يؤسس

(١) مقال: «حملة حازم .. حين تكتشف أنَّ الإسلاميين أكبر من جماعتك!».

بيان الإخوان إذن لقاعدة باطلة، العسكر ليسوا خطًا أحمر أبدًا! إنَّ أي ثناء أو دفاع يصدر عن الإخوان، لا أحد علىٰ وجه الدقة يستطيع أن يفسره إلا في خانة الخيانة لله والدين والرسول، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه، لكن الإخوان في لبنان أسلموا إخوانهم للشيعة والعسكر!

البيان صادم، ما هي مرجعية تلك الجماعة؟ الإسلام؟ أي إسلام هذا الذي يقول إنَّ عصابة مسلحة كحزب الله أو جيش لبنان من حقها أن تمنع المسلمين من دخول أرض مسلمة، فضلًا عن أن تبيدهم وهم المستجيرون اللاجئون!؟ وإخوان العراق أيضًا، كانت الصدمة القاهرة حين طالعتُ بيانات الإخوان ومواقفهم في كل البلدان الإسلامية، يكاد الأمر يكون متطابقًا، الإخوان يدعمون الجيش ويؤسسون لمؤسسات «الدولة» وحماية حدودها. أي انحراف سيطر علىٰ الجماعة حتىٰ تمكنت منها تسميات الاحتلال حتىٰ غدت أصلًا معتبرًا في تحركاتهم ومواقفهم؟! يدعي الإخوان أنهم لا يؤمنون بحدود سايكس بيكو التي قسمت بلدان خلافة الإسلام إلىٰ حدود وهمية وجعلت الانتماء قائمًا علىٰ تلك الحدود، تلك الحدود التي جعلت المسلمين في تونس يطردون اللاجئين المصريين من أرض تونس المسلمة لأنهم ليسوا تونسيين، وجعلت إخوان لبنان يدعمون الجيش وحزب الله في إبادة اللاجئين السوريين لأنهم ليسوا لبنانيين!

أعلنوا البراءة، علىٰ شباب الإخوان أن يعلنوا براءتهم من تلك المهزلة، أخشىٰ أن تلقوا الله وفي رقابكم دماء مئات الشهداء ودعوات الجرحىٰ ولعنات التاريخ، ثورة سوريا كلها مهددة بالفشل إذا انكسرت عرسال التي تضم مئات من أسر المجاهدين الذي سيضطر كثير منهم للعودة وترك الثغور من أجل إنقاذ أهليهم، ستلقون الله وحدكم، لن ينفعكم أحد، الصمت عن الباطل تأييد له، هذا ظلم وجناية، ونصرة للظالم، وإسلام للمسكين الضعيف، يا شباب الإخوان، هل أنتم جاهزون لمقابلة الله بهذا الاثم؟ انجوا بأنفسكم إذن. أبرأ إلىٰ الله -كأحد شباب الإخوان- من بيان الإخوان في لبنان حول أحداث عرسال، وأدعم اللاجئين السوريين ضد الجيش الخائن والعصابات الشيعية المرتزقة، وألقىٰ الله علىٰ هذا»[1].

هذا النمط النقدي الحاد يشير إلىٰ حالة تمر بها قطاعات من شباب الإخوان المحافظ المتطلع لتقويض التفلت العقائدي والفكري لدىٰ تيارات الجماعة الإصلاحية، وتتسرب من خلالها مفاهيم يراها عمار مناقضة لمفهوم الإسلام الذي تربىٰ عليه شباب الجماعة.

دراسة ٢٢ مارس: فصل الإخوان عن الثورة

يذكر محمد عباس، وهو أحد شباب الجماعة، أنَّه منذ عام

---

(١) مقال: «إخوان لبنان .. وماذا أبقيتم من الإسلام؟!».

تقريبًا أعدَّ مع بعض إخوانه دراسة مفصلة تحتوي علىٰ أكثر من ١٥٠ صفحة تحمل تصورًا كاملًا لتطوير جماعة الإخوان المسلمين وكيفية تموضعها وتسكينها من الملفات الكبرىٰ والقضايا الكبرىٰ؛ إذ يرىٰ أنَّ عليهم كشباب أن يعملوا ابتداءً علىٰ إصلاح تلك الجماعة العصية علىٰ التطويع سواء من أعدائها أو حلفائها أو أبنائها كذلك. كما نوَّه عباس أنَّ الدراسة التي قوبلت بترحيب من بعض القيادات الإخوانية، وأثنوا عليها كثيرًا، لم تأخذ حتىٰ الآن موقع الفعل لأسباب كثيرة مرتبطة بواقع الخلافات والانقسامات الحاصلة.

وبجرأة وبوضوح شديدين يستطرد عباس في بيان ثمانية أسباب تجعل من الجماعة حاجزًا عن إتمام الثورة، وتجعلها هي ذاتها عصية علىٰ التثوير بصورتها الحالية والسابقة، يقول عباس: «**إننا نرىٰ أنَّ جماعة الإخوان المسلمين لا تصلح بتاتًا لقيادة الثورة وإدارة ملف الثورة من أساسه، وإنَّ الذي يصر علىٰ ذلك وهو يعلم؛ فهو خائن لله وللأمة لغرض الجماعة والحزب والتنظيم التي هي لا تتعدىٰ كونها وسيلة لإقامة دين الله، أما الولاء المطلق فهو للرسالة والدعوة وليست للجماعة والحزب، ومع قليل من التأمل ستجد أنَّ غرضه لن يتحقق، فإنَّ تحميل جماعة الإخوان إدارة الملف الثوري لهو هلاك لها وللأمة -من وجهة نظرنا- وذلك من عدة أوجه:**

١- كون الإخوان تنظيمًا شموليًا يضع كمًّا هائلًا من التعقيدات في المعادلة، ويقتل بذلك سمة التحرر والخفة والمبادرة

اللازمة لرأس الثورة؛ فهو الشخص الذي يفكر في الدعوة والمجتمع والسياسة والعمل الخيري وتاريخ الجماعة والتنظيم الدولي وغير ذلك من التعقيدات في أثناء قيامه بالثورة، وبهذا يستحيل قيام ثورة ناجحة تكون هذه سمة قائدها الذي أصبح عاجزًا عن التوازن بين وظائف كينوناته الكثيرة والمتعددة.

٢- طبيعة التكوين الوجداني والنفسي والفكري لجماعة الإخوان وأدبياتها لا تصلح لقيادة العمل الثوري، وإجادة العمل الثوري، الثورة تحتاج إلىٰ الإبداع والتجديد وهذه سمة من لم يدوروا في ماكينة التنظيمات بشكل تنظيمي بحت قريب من الجيش والعسكرية، والناظر لكيان الإخوان المسلمين زهاء العشرين سنة الماضية، يجده كيانًا طاردًا للمبدعين بشكل ملحوظ ومخيفًا وخاليًا نسبيًّا من المفكرين أصحاب الأدمغة المجنونة، كل هذا انعكاس طبيعي للمركزية الشديدة والتنظيم الهرمي المحكم الذي مرت به الجماعة في سنواتها الأخيرة. فوجود الجماعة في قمرة القيادة الثورية لهو ظلم شديد لها وتحميلها بما لا تطيق؛ فالإخوان إما أصحاب ياقات بيضاء ورجال تكنوقراط ورجال دولة أو رجال دعوة وتربية وروح، ولكنهم ليسوا رجال صراع وثورات بأي حال من الأحوال.

٣- فلسفة ترتيب الأولويات عند أفراد الجماعة تشكل خطرًا حقيقيًّا، وليس علىٰ الثورة وحدها بل علىٰ الأمة جمعاء، المحافظة علىٰ التنظيم غاية دونها كل الغايات، وأن مصلحة الأمة الكبرىٰ

تكمن في وجود التنظيم علىٰ حاله، وليتهم يتحدثون عن الفكرة، ولكنهم يتحدثون عن التنظيم، النسق الإداري الملموس! لثورة تحتاج إلىٰ رجال يتحررون من الأطر التنظيمية والكيانات نفسها، فهم علىٰ استعداد لهدم الدولة نفسها لأجل الثورة، وإزالة الأوطان لبناء غيرها، انتماؤهم فقط للإنسان أن يعيش سعيدًا ولو علىٰ أرض خربة يبدأ بناؤها من جديد، باختصار جماعة الإخوان تركيبها كالدولة المركزية التي نعاني منها أشد المعاناة فالثورة يجب أن تكون علىٰ هذا الفكر وليست به.

٤- مثلت الجماعة حزبًا سياسيًّا -الحرية والعدالة- لم يفترقا في الصغير ولا الكبير بعد الثورة، وجنت من ذلك منافع سياسية كبيرة، **فأي حراك ثوري سيوضع لا محالة في الإطار الحزبي الضيق، يستحيل حشد الشعب علىٰ مطالب حزبية جزئية**، وحتىٰ إن كان -الشعب- ساخطًا علىٰ من يحكمونه الآن، الثورات لا تقوم بمثل ذلك، ربما تنجح الانتخابات في أن يتصدر حزب ما أو تحالف ما، ولكن الثورات غير ذلك؛ فلهذا نرىٰ من وجهة نظرنا أنَّ أي كيان سياسي في المرحلة السابقة لن يستطيع قيادة الثورة في المرحلة المقبلة، لا سيما وأنَّ هذا الكيان هو الأكثر ربحًا في مبتدأ الأمر والأكثر خسارة في منتهاه، فهو بذلك يضع الجميع في تفسيرات مبررة ومنطقية، أنَّه يريدنا لتحصيل ما خسر، ولن يرضىٰ الناس أن يكونوا جزءًا من هذه المعادلة مهما كانت عدالة قضيته.

٥- تعرّض شعار «جماعة الإخوان» إلىٰ كمية تشويه غير مسبوقة، تتطلب مجهودات جبارة ودماء كثيرة ووقتًا طويلًا لتحسين صورته الذهنية لدىٰ الشعب، وتحميل هذه المجهودات للأمة وحتىٰ أفراد الصف الإخواني في هذا الوقت لهو جريمة؛ فالوقت والأزمة لا تسع مزيدًا من المجهودات والتضحيات لمعارك ليست رئيسة، ولكنها لازمة للأسف إذا قاد الإخوان الثورة، فلو تنحىٰ الإخوان عن القيادة لوفرنا مزيدًا من المجهود وكثيرًا من الدماء لتُنفق في صالح الثورة والأمة. فهل يُعقل أن تطلب جماعة الإخوان من الأمة والصف الثوري أن يخوضوا معها معركتين ضاريتين؛ الأولىٰ تحسين سمعتها ثم بعد ذلك القيام بثورة تأتي بهم إلىٰ الحكم مرة أخرىٰ؟! ولو فقط أزال الإخوان يافطة «ثورة الإخوان وشركائهم» لتحررنا من ذلك كله وانطلقنا دون المساس بالتنظيم وبعد النصر إن شاء الله ينطلق الإخوان في هدوء لتحسين صورتهم أمام الناس.

٦- ممارسات الإخوان الخاطئة طوال فترة حكمهم وبعد الانقلاب وتصريحاتهم الإعلامية غير الموفقة، كل هذا صدم الجميع في الأهلية للقيادة وعلىٰ الأقل في الأذهان؛ فالإذعان لهم والانضواء تحت رايتهم يحتاج مجهودًا خرافيًّا للإقناع، لا سيما عند القيام بثورة ضد نظام قمعي تعرف أنَّه لن يتورع أن يقتلك، بعبارة أخرىٰ يصعب علىٰ الإنسان بل يستحيل أن يوافق أن يضع رقبته ليراهن بها علىٰ رجال قد رأىٰ أخطاءهم وإخفاقهم بنفسه منذ قليل، فلا بدَّ من رجال جدد ووجوه جديدة تتصدر وتقود.

٧- جسم الإخوان نفسه غير معافىٰ ليقوم بقيادة ثورة نيط بها تحرير العالم كله، وضد نظام قمعي يجعل الثورة عليه أصعب ما يمكن، والخلافات الداخلية التي تمكنت لن تنتهي من دون تصدعات حقيقية تقلل من عافية الجماعة علىٰ القيادة.

٨- الإخوان ليست بها القيادات الكاريزمية أو الجماهيرية التي تثير حماسة الناس وتلهب مشاعرهم، وإن وجدوا فهم غائبون في ماكينة التنظيم الكبيرة يذوبون فيها؛ فالإخوان اعتادوا تدوير ملفاتهم بالمدراء، والأعمال الجماهيرية وفي مقدمتها الثورة تحتاج للقيادة أكثر بكثير من احتياجها للمدراء.

وعلىٰ ذلك؛ فإنَّ الشيء الذي لا تتقنه الجماعة ولا تعرفه هو الخفة والمناورة، والفوت في الأماكن الضيقة والصراعات الخفية وسرعة التحول والتوجه لما هو جديد»[1].

إنَّ لغة الوضوح والمصارحة التي تتميز بها خطابات قطاع مهم وكبير من شباب الجماعة تشير إلىٰ تطور في مسار البناء الفكري والحركي لدىٰ الجماعة في مرحلة ما بعد فض الاعتصامات، ولا شك أنَّ الجدية والجرأة في التفكير والإقدام علىٰ حلول جذرية وخارج الصندوق النمطي الإخواني ستمثل مؤشرات إيجابية لهذ المرحلة المهمة والمصيرية في تاريخ الحركة الإسلامية.

---

(١) بتصرف من مقال: «دراسة ٢٢ مارس .. الإخوان المسلمون الجدد .. كيف يكونون؟»، محمد عباس، «ساسة بوست»، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥.

*** مراجعة حركتي «حماس» و«النهضة» لاستراتيجياتهما بعد عزل مرسي**

كان من المفاجئ أن تقبل حماس بتشكيل حكومة مصالحة وطنية يتحكم فيها وزراء فتح وتحت إمرة محمود عباس بهذه السرعة ودون أية وساطات عربية أو دولية. لقد شَعرت حماس بأنّها لم تعد قادرةً علىٰ تلبية الحاجات الأساسية لأهالي قطاع غزة، ولا أفقَ أمامها في هذا المجال، والنظام المصريّ الجديد أكثر شراسةً من نظام مبارك، والعلاقة مع إيران ليست كما ينبغي بسبب الموقف من الثورة السوريّة، وقد مضىٰ علىٰ الانتخابات التي جاءت بها إلىٰ الحكم ثماني سنوات، ويبدو أنَّ حماس أدركت أنَّ أسوأ ما يمكن أن تواجهه المقاومة بغزة هو أن تدفع ثمن تمسّك ساستها بكرسيّ الحكم، مهما كانت مبررات ذلك.

معلوم أنَّ الشعب الفلسطيني اليوم في غزّة يحبّ حماس وينتمي لمقاومتها ويُقدّس سلاحَها، لكن قادة حماس أدركوا أنّه يشعرُ بعجزها عن الاستمرار في حكمه، وهو لو لم تشعره بفهمها له وائتمارها بأمره ربّما يتغيّر غدًا فيكرهها ومقاومتها وسلاحها أجمعين. ويبدو أنَّ حماس فضلت الوقوف أمام جبهتين للمقاومة قبل أن تلقىٰ مصير الجماعة الأم في مصر.

وكان حزب النهضة في تونس بقيادة راشد الغنوشي قد مارس ما يشبه المناورة السياسية الاستراتيجية ذاتها؛ حيث سار علىٰ خطة

الطريق التي وضعت خلال الحوارات الوطنية، والتي مارست فيها الأحزاب العلمانية ضغوطًا علىٰ النهضة خوفًا من طمعها في السلطة، ويبدو أنَّ قادة النهضة قد تنبهوا أيضًا لمصير جماعة الإخوان في مصر، وهو ما كان ضمن الدوافع الرئيسة لهذه المناورة.

يقول الشيخ عبد الفتاح مورو وهو يُقيِّم تجربة حزب النهضة: «نعم أخطأنا، نحن قصرنا في جوانب عديدة، ليس عيبًا أن نخرج من الحكومة، وأن نعيد تقييم أمورنا، التونسيون حاسبوا الحركة علىٰ أخطائها، قيادة النهضة لم تدرس متطلبات الحكم؛ لذا كان لدينا خطأ وسوء تقدير بسبب قلة الخبرة، والإسلاميون تأثروا بخروجهم من الحكم، ولم يستوعبوا أنَّ النظام الديمقراطي يعني المغادرة بعد الدخول، وأنَّه ليس في كل مرة يجب أن تكون أنت في صدارة الحكم»[1]. وهو تصريح مهم وواضح ومثالي لحالة النقد الذاتي لدىٰ حركة النهضة.

بينما يشير الدكتور رفيق عبد السلام، وزير الخارجية التونسي الأسبق وعضو المكتب التنفيذي بحركة النهضة، إلىٰ جملة من الانتقادات الفكرية والحركية التي يراها دافعة للتساؤل حول إمكان إنتاج ما أسماه «الإسلام السياسي الجديد»، حيث يقول: «. . . وعليه؛ من المهم بمكان التأكيد هنا علىٰ أنَّ عملية النقد هذه إنما يراد من

(١) من مقال: «نعم أخطأنا . . هل يجرؤ أحدٌ علىٰ قولها؟!»، د. أحمد يوسف، بتاريخ ٢-١-٢٠١٦.

ورائها البناء والتطوير المسؤولين، وليس التحامل والتجريح لظاهرة نحن جزء منها، فضلًا عن كونها تقدم دليلًا علىٰ ديناميكية هذا التيار الفكري العريض وقدرته علىٰ التطور والنمو . . . يحتاج ما سميناه هنا تيار الإسلام السياسي الجديد إلىٰ جانبين اثنين متكاملين؛ أولهما: الهدم أو التخلص من الأفكار التي لم يثبت نفعها وجدواها، في إطار ما سماها مالك بن نبي الأفكار الميتة، وثانيهما: تأسيس أطروحات جديدة تستجيب لحاجات المرحلة وأوضاع العالم الإسلامي. إنَّ مقولتي الدولة الإسلامية وكذا الشريعة هما مقولتان مستحدثتان ولا تخلوان من قدر كبير من الغموض والالتباس، ولو سأل أحدنا ما هي هذه الدولة الإسلامية المنشودة وما هي معالمها وأسسها لا يكاد يظفر بجواب واضح أو قاطع علىٰ هذا الصعيد، وربما يقدم هذا الاهتمام المفرط بالدولة وربط الشريعة بهذا الكيان السياسي مظهرًا من مظاهر العلمنة الخفية. من هنا وجب التخلي عن هذه الهالة السحرية والعقدية التي أضفيت إلىٰ مقولة الدولة الإسلامية وتجنب الفهم الشكلاني والقانوني للشريعة؛ إذ لا توجد دولة إسلامية أو غير إسلامية بل يوجد مجتمع مسلم كحقيقة موضوعية ومسلم بها في مجتمعات ذات أغلبية مسلمة. إنَّ المهمة التاريخية المطروحة علىٰ العالم الإسلامي اليوم ليست إقامة الدولة الإسلامية أو العلمانية، بل قيام دولة محايدة وغير تدخلية ولكنها في الوقت نفسه تلتزم باحترام المجتمع وثقافته العامة، فليس من مشمولات الدولة تحديد

نظام القيم العامة واختيارات الأفراد بقدر ما يقتصر دورها علىٰ تنظيم الشأن العام.

فقد بيَّنت التجربة العملية أنَّ فرض الأسلمة بصورة فوقية وبأدوات الدولة كما حصل في إيران وأفغانستان أو فرض العلمنة الفوقية بأدوات الدولة كما حصل في تركيا الحديثة وإلىٰ حدٍ ما في إندونيسيا سوكارنو والدول الشيوعية في آسيا الوسطىٰ قد انتهىٰ كله إلىٰ مأزق كبير. يختزن الإسلام طاقة دفع روحية وأخلاقية هائلة من الممكن أن تمثل معينًا مهمًّا لتصويب مسار العصر ومده بالقصد والوجهة الأخلاقية التي يفتقدها اليوم، كما أنَّه يعطي دافعًا مهمًّا للنهوض والتنمية في إطار ما سماها الشيخ الثعالبي روح التحرر، ولكن هذا الإسلام ليس قالبًا أيديولوجيًّا محددًا ولا هو نظرية مكتملة في الدولة، وبهذا المعنىٰ نحن في حاجة إلىٰ تجاوز ما سميناها سابقًا السرديات الكبرىٰ للعلمنة والأسلمة علىٰ السواء»[1].

بينما يسوق الدكتور **أحمد يوسف**، المستشار السياسي السابق للأستاذ إسماعيل هنية، كلامًا مهمًا حول تقييم تجربة الإسلاميين في الحكم، والتي يبدو أنها تشير إلىٰ التجربة الإخوانية في حقبة الربيع العربي وانتكاساتها، حيث يرىٰ أنَّ عددًا من السلوكيات التي

---

(١) بتصرف من مقال: «الحاجة إلىٰ إسلام سياسي جديد»، رفيق عبد السلام، منشور علىٰ موقع «الجزيرة.نت».

تسببت في فشل الإسلاميين في الحكم منها[1]:

أولًا: الثقافة الفوقية؛ والتي تعني أنَّ فلسفة تثقيف أبناء الحركة الإسلامية تقوم علىٰ أسس من الفوقية، وأنهم أساتذة العالم، وأنَّ غيرهم يفتقد مقومات أساسية كثيرة، وبذلك فهو يفتقد الحق في الحكم والقيادة، وعليه؛ فمن الطبيعي أنَّه يستحق المعارضة من الحركة الإسلامية، وتفسير ما يصنع علىٰ أسس الريبة والشك، فإن أخطأ فهو استغلال المنصب، والفساد بعينه، وإن أصاب فقد كان من الممكن أن يكون الإنجاز أكبر بكثير! وعلىٰ خلاف ذلك، فإنَّ من ينتمي إلىٰ الحركة الإسلامية إنما يحفر في الصخر؛ فـ«**الصهيونية العالمية**» و«**الصليبية الحاقدة**» تناصبه العداوة وتخطط ضده، فإن أخطأ فهو معذور، وله أجر، وإن أصاب فله أجران.

لا شك، بأنَّ هذه الثقافة الفوقية التي تربت عليها أجيال الحركة الإسلامية حالت بينهم وبين رؤية الخير في كثير من الأفراد والجماعات، فرسَّخت لدىٰ أبنائها صفات التفرد والاستحواذ، وبذلك حرمتهم من بناء جسور التواصل والتعاون والمشاركة، واستبدلتها بسدود من الحقد والكراهية والريبة، بالرغم من وجود مساحات واسعة من آفاق التوافقات والعمل المشترك.

---

(١) نقل الدكتور أحمد يوسف كلام الدكتور منذر عبداللطيف الأكاديمي بجامعة غزة والمقرب فيما يبدو لحركة حماس، انظر المقال السابق.

ثانيًا: الثقافة التبريرية؛ حيث إنَّ الحركات الإسلامية تتميز بقدر غير معقول من القدرة علىٰ التبرير، فهي تبرر عداءها وتناقضها مع الحركات الأخرىٰ علىٰ أسس دينية حينًا، وعلىٰ أساس ضعف أداء الأخيرة أحيانًا أخرىٰ، أو الفساد الذي «يضرب أطنابه»، والتجاوزات المنتشرة في جنباتها، أو حتىٰ لأسباب وطنية وأيديولوجية! المهم أنها لا تعدم الوسيلة لتبرير تناقضاتها، ولديها من المصطلحات والمفردات ما يكفي ويزيد. وعلىٰ الجانب الآخر، فإنَّ قدرتها التبريرية عالية للدفاع عن سياساتها وممارساتها بل حتىٰ عن أخطاء قياداتها؛ إذ إنها لا ترىٰ في كل ما يجري علىٰ لسانها سوىٰ الحق بعينه. لقد أوجدت الثقافة التبريرية لدىٰ الحركات الإسلامية معالم جوهرية للتبرير، تتربع علىٰ عرشها «المؤامرة العالمية علىٰ الإسلام والحركات الإسلامية»، مما يمنعها من الوصول إلىٰ الحكم، وإن وصلت كانت لها بالمرصاد! وليس أصدق من التدليل علىٰ بطلان ذلك من فشل الحركات الإسلامية في التعايش مع شقيقاتها الأُخَر أو زميلاتها من الحركات الوطنية، أو حتىٰ ذلك الفساد الظاهر في استغلال المنصب وتجاوز القانون، الذي لا يمكن أن تخطئه العين، عندما تصل بعض من تلك الحركات للحكم. إنَّ استخدام مفهوم المؤامرة علىٰ الإسلام قد صنع من كل ما عدا الحركة الإسلامية -بما في ذلك الحركات الإسلامية المختلفة معها- كتلة كبيرة من الأعداء، الذين «يتفقون

جميعًا في ضرورة إفشالها، وتنحيتها عن الحكم»، أو أنَّ تلك القوىٰ تتحالف معًا لمنع وصولها إليه!

ثالثًا: القفز في الهواء؛ ويعني ذلك عدم تقدير البيئات الداخلية والخارجية بالشكل الصحيح، ونقصد بالبيئات الداخلية مجموعة العوامل الداخلية المؤثرة من الأحزاب والحركات والمؤسسات ذات الحضور، وأيضًا طبقات رجال الأعمال والنقابات، إضافة إلىٰ الأجهزة الأمنية والقضائية، وأجهزة الدولة الأخرىٰ، التي تشكل عصب البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي -إن توحدت- يمكنها أن تتغلب علىٰ صندوق الانتخابات، الذي هو آلية الوصول إلىٰ الحكم، لكنه ليس الضامن لممارسته. أضف إلىٰ ذلك، الحاجة الملحة لبناء وتفعيل منظومة من القوانين والقيم الداعمة لتداول السلطات وتشكيل التحالفات ومنع التفرد والتسلط، وإعلاء قيمة صندوق الاقتراع، وترسيخ مبادئ التعددية وحقوق الإنسان والشفافية، وغيرها. وأما البيئة الخارجية؛ فنقصد بها مجموعة الدول الإقليمية والعالمية والمؤسسات الدولية، والتي لا بدَّ للحركة الإسلامية من التمتع بقدرٍ كافٍ من المصداقية لبناء علاقات محترمة مع تلك المجموعات، بحيث يتم التغلب علىٰ أي من عوامل التوتر، وسوء الفهم.

إنَّ القفز من صندوق الانتخابات إلىٰ أعلىٰ سلم الحكم، دون اعتبار لمصالح البيئتين الداخلية والخارجية وتأثيراتهما، إنما

هو نوع من المجازفة التي لا تليق بحركة متمرسة، وهو قفز في الهواء لن تجد معه الحركة أي أرضية جديدة، بل ستعود بعده إلىٰ نقطة الصفر. وللعلم؛ فإنَّ هذه هي طبيعة الأشياء، وبالذات في وجود ذلك القدر الكبير من التشكك وسوء الظن في سلوكيات الحركات الإسلامية وأهدافها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار صندوق الانتخابات معيارًا كافيًا أو وحيدًا يؤهل الحركة للحكم.

رابعًا: العفوية والعشوائية والتسلط في اتخاذ القرارات؛ إنَّ المتتبع لآليات اتخاذ القرارات في هيئات ومؤسسات الحركات الإسلامية يكتشف العجب العجاب. ويكفي أن ندلل علىٰ ذلك فيما يتعلق مثلًا بالموقف من المشاركة في الانتخابات من عدمه، حيث لك أن تتخيل أن يتم عرض الموضوع علىٰ الهيئة القيادية العليا، وهي ما بين عشرين إلىٰ أربعين عضوًا، فيدلي كل عضو بدلوه بين مؤيد ومعارض، ويبيِّن كل منهم أسبابه، ولماذا أخذ هذا المنحىٰ في إجابته، وبديهي أن يصمت آخرون لأنَّ أصواتهم لا تضاهي المتكلمين، أو خوفًا من الشطط.

وفي النهاية، إما أن يداهم الوقت الحضور فيضطروا للتصويت أو أن تمتد الجلسة لتخلف عشرات الإيجابيات والسلبيات والفرص والمحاذير، ثم يحدد كل فرد منهم موقفه بناء علىٰ «حدسه وشعوره». إنَّ الطريقة المذكورة هي الطريقة

المعتمدة في الوصول إلىٰ مواقف الحركة، ثم يقال بأنَّ هذا هو رأي الشورىٰ! إنَّ من يفهم طرائق التفكير وآليات صناعة القرارات يعلم تمامًا أنَّ تلك الطريقة هي طريقة عشوائية لا يمكن أن تفضي إلىٰ أجوبة ومواقف محترمة ومحسوبة تمامًا، كما يتطلب الأمر من الحركات الكبيرة أو الدول والحكومات. كما يجب أن يكون معلومًا أنَّ أسهل خطوة هي اتخاذ القرار، لكن يجب أن يسبقها عملية صناعة القرار، والمفاضلة الكميَّة بين البدائل، وكل ذلك محكوم بالمعايير المتفق عليها، والتي تمَّ وزنها بناء علىٰ أهميتها. لكني أعلم يقينًا أنَّ هذا الكلام يعتبر من الطلاسم للكثير من القيادات، التي تمَّ تصعيدها بالأساليب الحالية؛ ولهذا فكيف نتوقع نجاحًا دون مقدمات؟

فمثلًا، تمَّ تقديم النصح للإخوان المسلمين في مصر بعدم الترشح للرئاسة، والاكتفاء بدعم أحد المرشحين الداعين للحريات وحقوق الإنسان في هذه المرحلة، مع التركيز علىٰ التعاون مع الأحزاب الأخرىٰ لسنِّ القوانين الضامنة لحياة سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وقضائية ملائمة لتداول السلطات وتحقيق الحكم الرشيد، وتمَّ تحذيرهم من عدم استقرار النظام السياسي إن قامت بالمنافسة علىٰ الرئاسة، والكل يعلم النتيجة. إنَّ القيادة التي لا تعرف طرق صناعة القرارات، أو لا تحترم نتائج عمل اللجان المتخصصة في صناعة القرارات هي قيادة فاشلة ومتخبطة،

ولا تحميها سوىٰ شماعة المؤامرات المحلية والإقليمية، التي تستمر في تعليق عجزها وضعفها وفشل سياساتها عليها.

خامسًا: صناعة الأعداء؛ من الواضح أنَّ لدىٰ الحركات الإسلامية قدرة هائلة علىٰ صناعة الأعداء، وفي الوقت نفسه عجزها عن بناء التحالفات. إنَّ منطق فلسفة الفكر الحركي الذي تكتنفه درجة عالية من الفوقية، والقناعة بأنَّه الأفضل، وأنَّ ما عداه، ويجمع الجميع في سلة واحدة، إما متآمرون أو يرتبطون بمتآمرين غرضهم تحجيم الحركة الإسلامية = نظرية المؤامرة؛ إنما يبني تكتلًا من الأعداء للحركة. ويرتبط ذلك -أيضًا- بالرغبة الجامحة للحركة في الاستحواذ والسيطرة، وعدم المشاركة، وكأنَّ تلك الحركة تعيش في العالم الافتراضي، وهذا ما شهدناه في مصر، وفلسطين، والأردن، وغيرها. وكأنَّ لسان حال الحركة الإسلامية يُصرِّح بأنَّه الأوحد والأقدر والأحرص وصاحب الحق الطبيعي في الحكم والقيادة، ويا ويل من حاول الدفاع عن وجوده ومصالحه ضد هذا التوجه، فهو في هذه الحال يشترك في المؤامرة علىٰ «الإسلام»، وهو الحريص علىٰ دعم الفساد ومعسكر الأعداء!

إنَّنا في الحركة الإسلامية بحاجة إلىٰ إجراء مراجعات جادة، ونشرها حتىٰ تصبح ثقافة عامة داخل الحركة وليس فقط بين نخبها القيادية، وعلينا أن نفتح المجال لكي ينطق كلٌّ منَّا بمرئياته دونما

اتهام أو تشكيك؛ لأنَّ حجم الكارثة وأشكال التآمر تفرض معالجات سريعة قبل أن يبلغ الموج مداه[1].

إنَّ مناورات حماس والنهضة التي دُفعتا لها عقب سقوط الظهير الاستراتيجي في مصر؛ كانت مما يمكن اعتباره نقدًا ومراجعة راهنة وضرورية لمصير التيار ككل، إذ تنبه الامتدادان الفلسطيني والتونسي لتغيرات المعادلة السياسية الجديدة بعد مرسي، وقرآ المشهد جيدًا، واستطاعا بشكل ما تجنب مصير الجماعة الأم في مصر، وهو دلالة علىٰ سرعة وذكاء المراجعة الذاتية في هذه اللحظة التاريخية والمهمة. لقد سلكت الوسائل الإعلامية المحسوبة علىٰ حركة حماس مسلكًا مواجهًا لسلطة الانقلاب في مصر، وبرزت حمية الارتباط الفكري والتنظيمي النسبي للجماعة الأم في مصر، وتغلبت مشاعر التعاطف مع المركز دون حسابات متعقلة لواقع القوىٰ والضغوط التي تعيشها فيها حماس وقطاع غزة، ثم أثخنت فيها تلك الضغوط مع معركة «**العصف المأكول**» أو «**الجرف الصامد**» الأخيرة لتذوق حماس، مع الإقرار بحصول مكاسب وانتصارات علىٰ الأرض، نتيجة مواجهتها للنظام المصري، وتتخذ موقفًا أكثر ذكاءً وبراجماتية يتناسب مع راهن القضية الفلسطينية، ويتماشىٰ مع قدرات المقاومة علىٰ التركيز

---

(١) بتصرف من السابق.

علىٰ هدفٍ وعدو واحد، والتراجع عن فتح جبهات غير فلسطينية عليها؛ إذ توترت العلاقة بين مصر وحماس منذ عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي، في يوليو/ تموز ٢٠١٣، أعقبها في مارس/ آذار ٢٠١٥ حكم قضائي بوقف نشاط الحركة داخل مصر، وحظر أنشطتها بالكامل، والتحفظ علىٰ مقراتها داخل البلاد، وذلك قبل أن أن تلتقي قيادات بالحركة (ضمن وفد من منظمة التحرير الفلسطينية علىٰ رأسها فتح) مع أجهزة السلطات المصرية الحالية علىٰ طاولة واحدة، من أجل التهدئة في غزة. وكان إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، ورئيس حكومة حماس السابقة، قد أعرب في تصريح صحفي، نشر مؤخرًا، عن تطلع حركته لبناء علاقات استراتيجية مع الدول العربية وغير العربية، وتحسين العلاقات معها وخاصة مصر.

فقد وجدت حماس نفسها بعد هذه الحرب أمام واقع إقليمي يفرض عليها بلورة مواقف سياسية جديدة تحافظ من خلالها علىٰ مصالحها في المنطقة من جهة، وتكييف نفسها مع مخرجاتها من جهة ثانية، ومحاولة منها للانسلاخ من حالة العزلة الدولية من جهة أخرىٰ. فالحركة وعلىٰ لسان أكثر من قيادي فيها، وخاصة بعد أن وضعت «الجرف الصامد» أوزارها، ألمحت أنها بصدد إجراء مشاورات داخلية، ومراجعات شاملة، تسعىٰ من خلالها إلىٰ تقييم مواقفها السياسية سواء علىٰ الصعيد الداخلي أو الخارجي؛ حيث

قال موسىٰ أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي للحركة، في تصريحات صحفية: «**إنَّ تبدل الأحداث وتغيرها علىٰ المستوىٰ الإقليمي والعالمي، يدفع حماس إلىٰ إعادة قراءة وتقييم النظر في كل خطوة من الخطوات**». ويقول عدنان أبو عامر، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأمة بغزة: «إنَّ تنفيذ حماس لهذه المراجعات، أمر طبيعي، خاصة بعد الحرب الإسرائيلية، التي كشفت عن الكثير من التفاصيل والخفايا». ويُضيف أبو عامر، في حديث لوكالة الأناضول أنَّ «تصريحات قادة حماس مؤخرًا، تكاد تُجمع علىٰ أنَّ أحاديث ونقاشات ساخنة، تدور داخل أروقة الحركة، من أجل تقييم المواقف الداخلية والخارجية». ويرىٰ أبو عامر أنَّ الحركة قد تسعىٰ في الأيام القادمة، إلىٰ إزالة ما وصفه بالفيتو علىٰ علاقاتها مع مصر، واستثمار رعاية مصر للعديد من الملفات الفلسطينية، وفي مقدمتها الهدنة مع إسرائيل «التي تستأنف مباحثاتها بعد عيد عطلة عيد الأضحىٰ»، والمصالحة «التي جرىٰ الاتفاق مع حركة فتح علىٰ تنفيذ بنودها يوم الجمعة الماضي»، بهدف تحسين العلاقات معها. إنَّ المراجعة التي تجريها حركة حماس في الوقت الحالي تشمل كافة الملفات، ومن بينها التفاوض مع إسرائيل، وفق حديث أحمد يوسف، رئيس مركز بيت الحكمة للاستشارات وحل النزاعات بغزة، الذي أشار إلىٰ أنَّ الحركة ليست مضطرة لأن تفاوض إسرائيل في الوقت الحالي، ومن مصلحة الكل الفلسطيني،

أن تبقىٰ المفاوضات بين الحركة وإسرائيل عن طريق الوسطاء، وطرف ثالث؛ لكن من الطبيعي أن تدرس حماس هذا الخيار ضمن تقديرات مرحلية، ومتىٰ يجب اتخاذ هذا القرار، والأمر في حد ذاته ينبئ عن مراجعات جذرية، بغض النظر عن صوابها أو خطئها، تعتمل في بنية الفكر والحركة إخوانية الاستمداد.

الفصل الثاني

خلافات الجماعة الداخلية

أفول التنظيم المركزي وتوسع التيار الفكري

هل يمكن أن يصبح التبشير بمصير جماعة بحجم جماعة الإخوان في ظل التعقيد السياسي والاجتماعي الذي تمر به المنطقة ضربًا من المجازفة والتسرع؟ أم إنَّ ضرورة البحث والحفر في واقع ومستقبل الحركة الإسلامية بشتىٰ أطيافها وتنوعاتها باتت ملحة وعملية أكثر من كونها نوعًا من أنواع التنظير والتقعيد المحض؟

هل بات الوعي بذاتنا وجلدها نقدًا ومراجعة إيجابية دافعة للعمل وتحسين الأداء والمفاهيم من ضرورات تنقية الأعمال مما شابها من تقصير وتفريط، وهو ما قد نسأل عنه أمام الله؟

لماذا يُعد الإخلاص معنىً متعلقًا بإخلاص القلب فقط، ولم يعد للإخلاص تطبيق علىٰ الأعمال الكبرىٰ للحركة الإسلامية، خاصة وأنَّ أمارات وقرائن ذلك تعضد وجوده كسببٍ من أسباب المحنة التي تمر بها؟

إنَّ التبشير بالأفول أو الصعود ليس مرتبطًا بموقف ورؤية

مسبقة أحاول إثباتها أو التدليل عليها؛ إنما أسعىٰ هنا أن ألتزم الموضوعية قدر المستطاع في سبيل استشراف مستقبل كبرىٰ الحركات الإسلامية المعاصرة، ولأنني أؤمن بحقيقةٍ هي المطية التي من خلالها ستنهض عموم المجتمعات المسلمة من كبوتها؛ وهي أنَّه كلما ازدادت مساحات مكاشفة النفس والذات، الفردية والجماعية، والوعي الناضج والدقيق بمكامن عيوبها ومواطن خللها، والارتكاز علىٰ نقاط قوتها وفاعليتها الحقيقية لا المتوهمة = كلما زادت قوة منطلقات وقواعد وأدوات النهضة الفكرية والحركية والحضارية، وهو عين المطلوب وأساس المرغوب.

وسأسعىٰ في السطور القادمة أن أتبيَّن فرضية أراها أقرب لواقع ما بين أيدينا من معطيات، وما نستقرئه من وقائع، بالإضافة لمحاولة استكناه مضامين كثرة كاثرة من التقارير والبحوث التي ترصد وتحلل وتستشرف واقع ومستقبل الجماعة والتيار.

تتلخص هذه الفرضية في التنبؤ **بأفول التنظيم المركزي المغلق لجماعة الإخوان المسلمين، أفولًا له خصائص وسمات سنسعىٰ لبلورتها، وبتوسع دائرة التيار الفكري للجماعة بمختلف تنوعاته الإصلاحية والمحافظة. بمعنىٰ آخر، إنَّ ثمة إشارات وقرائن أراها تدلل علىٰ مسار مستقبلي لجسم تنظيم الإخوان نحو صورة أقل فاعلية للهيراركية المحركة له، في مقابل اتساع دوائر التيار المحسوب علىٰ فكر الإخوان بشكل عام، من حيث الأفكار الإصلاحية العامة، والمرجعيات الشرعية التقليدية، والاختيارات**

الفقهية والكلامية الشائعة، وبالتحديد في منتج التيار الفكري والشرعي في مرحلة ما قبل ثورة ٢٥ يناير.

بالطبع ينبغي التنبه إلىٰ أنني معني بشكل أساسي بالتنظيم الأم في مصر، وبعض امتداداته التي اضطرت للرحيل والعمل من خارج مصر؛ إذ إنَّ فروع التنظيم تختلف ظروفها بحسب البلد التي تعمل فيه، والمساحات التي تتيحها لها الحكومات في هذه البلاد. ما دفعني للعناية والتركيز علىٰ التنظيم المصري هو أنَّ الفرع المصري هو الأبرز والأهم في رمزية وتاريخ الجماعة، كما أنَّ التغيرات والتحولات المهمة والسريعة التي نراها في الراهن أكثر ارتباطًا بمصير ومسيرة الجماعة في مصر، وذلك أدعىٰ لمزيد اهتمام بالحالة المصرية.

كما أنَّ ثمة عاملًا مؤثرًا في تشكل مفهوم الصراع لدىٰ العقل الحركي الإخواني؛ وهو عامل ضغط الدولة/ النظام علىٰ الجماعة عبر تاريخ الدولة المصرية الحديثة؛ إذ يفيد المرور الوصفي السريع علىٰ تاريخ هذا العنصر في فهم أعماق التأثير السلبي له علىٰ أنماط التعاطي الإخواني مع قضايا مواجهة أو مناورة أو الاستسلام للدولة/ النظام، وهو ما سنستعرضه في البحث.

- **تثوير الجماعة: القابلية والممانعة**

إحدىٰ أبرز الملاحظات التي يمكن رصدها في خطاب جماعة الإخوان وتحالف الشرعية في أعقاب انقلاب الثالث من يوليو؛ هي

محاولة إدماج السياق الثوري فيه. فالنظر الدقيق في مفردات الخطاب ومستوياته وطرائقه تشير إلىٰ سعي حثيث لاستدخال مكونات ترهيبية تستعرض «عضلات» الجماعة والتحالف، وتنذر بوسائل ردع وحواجز تترس، وأنَّ الجماعة والتحالف لن يقفا مكتوفي الأيدي أمام انقلاب السيسي علىٰ مرسي، وأنَّ الظهير المجتمعي جاهز لحماية مكتسباته، كل ذلك بأدوات الثورة وأكوادها اللاعنفية!

بالطبع لم يكن مناسبًا ولا معهودًا علىٰ خطاب «الإسلاميين الإصلاحيين» كالإخوان والوسط وغيرهم؛ أن يتماهوا ويُصدقوا في خطاب ثوري متكلف كهذا، فضلًا عن انفراط عقد الظهير الشعبي، وتأخر الوعي بشروط الصراع؛ وبالتالي فقدان أية أدوات فعل وردع أو حتىٰ دفاع حقيقية أمام نظام استعد بكل قوته لهذه اللحظة.

ثمة عوامل عدة شكلت حاجزًا قويًا أمام تثوير الجماعة وتحولها بنيويًا ومفاهيميًا وحركيًا نحو المعاني الثورية الحقيقية بأبعادها وتطبيقاتها اليسارية والشيوعية القديمة، وتتركز هذه العوامل في عاملين:

أولًا: القراءة الكلاسيكية للثورات وتأويل مفاهيمها

إنَّ حالة الحماسة السياسية «الإصلاحية» التي اندفعت فيها الجماعة بعد الثورة تعني بشكل واضح أنَّ الجماعة، وقياداتها بالتحديد، لم تتضلع بشكل كافٍ من وهج الثورة وروحها، ولم

تتشبع من مفاهيمها وأدواتها، ولم تتعمق في فلسفتها وتاريخها، وبالتالي؛ فقد مرت لحظة الثورة بتناقض في أولها، وتصالح مع الحدث بعد وقوعها، وهي الصورة التي تدلل عليها حالة احجام القيادة العامة للجماعة عن المشاركة في اللحظة الأولىٰ للثورة في ٢٥ يناير، ثم الانصياع لإكراهات اللحظة الثورية وتقرير أمر النزول في ٢٨ يناير، والتأثر أيضًا بضغوط شباب الجماعة الذين تسرب بعضهم في مشهد الثورة من أوله.

لقد كانت موجة التغيرات «الشكلية» التي صاحبت الثورة مدخلًا مناسبًا لإعمال المفاهيم الثورية الحقيقية، ويبدو أنَّ توجسات كل الأطراف الرئيسة كانت سببًا في إحجامها عن اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه الحدث الثوري المفاجئ، والذي كان من المفترض أن يكون النسق الثوري فيه مستعدًا ومتأهبًا للانقضاض علىٰ الدولة العميقة وتقويض أدواتها وبناها التحتية؛ إلا أنَّ قوىٰ المعارضة الإسلامية التي كانت حينها أكثر الفاعلين علىٰ الأرض، وأبرزها جماعة الإخوان، اتسقت مع مفاهيمها الإصلاحية ومنظورها للتغيير من خلال التعاطي الهادئ مع قوىٰ الدولة العميقة، بينما انشغلت للأسف باقي المساحات المجتمعية في صراعاتٍ هوياتية مضخمة، منتجة حالة من الاستقطاب الإسلامي/ العلماني-الليبرالي، وهي أحد أبرز الأمور التي استهلكت من رصيد الإسلاميين وصرفتهم عن الإشكالات الأساسية.

من الملفت أنَّ الجماعة لم تتواكب مع الحدث بأدوات معرفية

كافية تغطي احتياجات التنظيم الفكرية والحركية، وكأنها تجاوزت اللحظة الثورية القصيرة إلىٰ فضاء ملعبها السياسي التي تجيده، وأعدت عدتها وأبدت جاهزيتها لخوض العملية الديمقراطية التي تجيد آلياتها وتعي دهاليزها المصرية، بينما يعتمل في جسم شباب الجماعة حماسة الثورة والقابلية لها، واستطاعت القيادة المركزية القوية تحجيم الحماسة الشبابية وتطويع طاقتها في المعارك السياسية اللاحقة.

بدأت الفجوة تتسع بين العمل الثوري الذي توزع في عدد من الحركات والائتلافات الصغيرة وبين ثورية الإخوان وباقي الإسلاميين عدا الثوريين منهم، واتضح الموقف بينهما، وباتت قوة الإسلاميين علىٰ الأرض، ومصلحة الدولة العميقة في تسيير مسار العمل الإصلاحي؛ ضمن مسيرة إجهاض الحركات الثورية الحقيقية. لكن ظهور حازم صلاح أبو إسماعيل علىٰ الساحة بشكل كبير كان له أثر في محاولات باقي الإسلاميين الحجر علىٰ أرصدتهم الشبابية. فقد كانت مساحة عمل أبو إسماعيل الأساسية هي شباب الإسلاميين، ونجح بالفعل في إحداث تصدعات في قواعد المرجعيات والتبعيات الفكرية لقطاعات من الإسلاميين، بمن فيهم الإخوان، بل إنَّ قرار ترشح حازم أبو إسماعيل لانتخابات الرئاسة كان إشكالًا كبيرًا لقيادات الإخوان والسلفيين.

لقد تمثَّل حازم المفاهيم الثورية بشكل شبه كامل، ولا شك أنَّ الخطاب الثوري الإسلامي كان أكثر الخطابات جاذبية وتأثيرًا

في المستويات الشعبوية والمتوسطة؛ بل إنَّ صلب الثورية كان متمثلًا في أبو إسماعيل بشكل كبير، من حيث غياب الرؤية الواضحة أو المابعدية، والتركيز علىٰ هدم النظام السلطوي وتفكيكه أولًا وآخرًا، وهو مما لا يخفىٰ أنَّه أساس التثوير اليساري.

نستطيع القول إنَّ مساحات التمايز التي أحدثها أبو إسماعيل بينه وبين باقي الإسلاميين، كشفت حدود النظر السطحي والتعامل الكلاسيكي مع المفاهيم الثورية؛ بل ومحاولة الإسلاميين تأويل هذه المفاهيم والأدوات تأويلًا يتناسب مع خطاباتهم وأدبياتهم، فكانت تظاهرات الجمعة، «الشريعة» و«الهوية» وغيرهما، ما هي إلا محاولات للتثور وليس تثويرًا علىٰ الحقيقة، وازدادت مع أحداث اعتصام لجنة الانتخابات الرئاسية ثم اعتصام العباسية مساحات التمايز حتىٰ تُرك تيار الإسلام الثوري وحده يواجه مصيره، وانضم إلىٰ باقي الحركات الثورية التي غردت وحدها في رثاء الثورة والثوريين.

ولذا؛ فإنَّ محاولة تثوير الجماعة من خلال تلك القراءة المزاجية للآليات والمفاهيم الثورية باءت بالفشل، ولم يسعف الوقت ولا إمكانيات الجماعة المعرفية أن تنتج نسقًا ثوريًا تغييريًا مكتملًا علىٰ مستوىٰ التنظير والممارسة والاستراتيجية يمكّنها، من خلال تعميمه ونشره في أدبيات التربية والتنشئة السياسية والفكرية داخل أسرها وشعبها، من مواجهة الواقع المركب والأحداث المعقدة التي شهدتها الحركة الإسلامية والواقع المصري بشكل عام.

بل إنَّ الجماعة لم تنجح في استعراض قوتها من خلال اللبوس الثوري إلا في حالات تسلحها بسلاح الإسلام الثوري المتمثل في الشيخ حازم أبو إسماعيل وتياره الهلامي غير المحدود = كتلة سائلة من الإسلاميين غير التنظيميين تحركهم خطابات حماسية ملتهبة يبثها أبو إسماعيل من حين لآخر، يشبع بها الوهج الثوري لدىٰ قطاعات من الإسلاميين وغير الإسلاميين. وذلك فضلًا عن غض الطرف عن حضور الجهاديين في بعض الفاعليات، من باب التخويف والاستعراض في رأيي. بل إنَّ الشيخ حازم بات بالفعل إحدىٰ أهم أدوات مساعدة الجماعة في تعويض عجزها الثوري حينما بدأ في اعتصام مدينة الإنتاج الإعلامي الشهير في ديسمبر ٢٠١٢، حيث كان رسالة شديدة اللهجة والأثر، وحققت بعضًا مما أرادته الجماعة حينها.

ثانيًا: الممانعة البنيوية

لقد مررت بتفحص علىٰ رسائل الأستاذ البنا ﷺ محاولًا استجلاء موقف الأب المؤسس للجماعة ولفكرها؛ فوجدت أنَّ ثمة بناء إصلاحيًا صلبًا أسَّس له البنا عبر رسائله، بل إنَّ المضمون البنّاوي المشغول بإصلاح الفرد، بدنيًا وروحيًا وعقليًا، أراه أكبر من ذلك المشغول بتغيير الواقع السياسي والاجتماعي، وإن كان الأول في خطاب البنا موصلًا للثاني بالتبعية.

وبطبيعة الحال، فإنَّ السياق الذي كانت تعيشه الحركة

الإسلامية آنذاك كان مهمومًا بصورة أكبر بواقع المسلمين المتردي، وظروف الاستعمار وما بعده، والصراع مع اليهود في فلسطين، وهو ما حدىٰ بالبنا إلىٰ تشكيل مجموعات مسلحة مدربة تشارك في قتال اليهود في فلسطين. لكنه علىٰ الرغم من ذلك؛ لم يوجِّه تلك القوة نحو الداخل المصري إلا بعد انشقاق مجموعات التنظيم الخاص وخروجها عن الإطار التنظيمي للجماعة والبيعة للبنا، وهو ما سيدفعنا لتبني قراءة تحليلية تفسر مسارات تولد التيارات الإصلاحية والمحافظة وتنوعاتهما داخل الجماعة بصورتهم الحالية.

في البداية، ينبغي الإشارة إلىٰ أنَّ الأستاذ البنا رحمه الله قرَّر موقفه وموقف الجماعة الأولىٰ من استخدام القوة واللجوء إلىٰ الحل الثوري أو التصالح معه في رسالة المؤتمر الخامس؛ حيث يقول البنا تحت عنوان «**الإخوان والقوة والثورة**»: «ويتساءل كثير من الناس: هل في عزم الإخوان المسلمين أن يستخدموا القوة في تحقيق أغراضهم والوصول إلىٰ غايتهم؟ وهل يفكر الإخوان المسلمون في إعداد ثورة عامة علىٰ النظام السياسي أو النظام الاجتماعي في مصر؟ . . . أما القوة؛ فشعار الإسلام في كل نظمه وتشريعاته، فالقرآن الكريم ينادي في وضوح وجلاء: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. والنبي ﷺ يقول: «**المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف**»، بل إنَّ القوة شعار الإسلام حتىٰ في الدعاء

وهو مظهر الخشوع والمسكنة، واسمع ما كان يدعو به النبي في خاصة نفسه ويعلمه أصحابه ويناجي به ربه: (**اللّهُمّ إنّي أعوذُ بِكَ مِنَ الْهَمّ وَالْحَزَنِ، وَأَعوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَأعوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ والْبُخْلِ وَأعوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدّيْنِ وَقَهْرِ الرّجَال**)، ألا ترىٰ في هذه الأدعية أنَّه قد استعاذ بالله من كل مظهر من مظاهر الضعف؛ ضعف الإرادة بالهم والحزن، وضعف الإنتاج بالعجز والكسل، وضعف الجيب والمال بالجبن والبخل، وضعف العزة والكرامة بالدين والقهر؟ .. فماذا تريد من إنسان يتبع هذا الدين إلا أن يكون قويًّا في كل شيء، شعاره القوة في كل شيء؟ .. فالإخوان المسلمون لا بدَّ أن يكونوا أقوياء، ولا بدَّ أن يعملوا في قوة.

ولكن الإخوان المسلمين أعمق فكرًا وأبعد نظرًا من أن تستهويهم سطحية الأعمال والفكر، فلا يغوصون في أعماقها ولا يزنون نتائجها وما يقصد منها وما يراد بها، فهم يعلمون أنَّ أول درجة من درجات القوة قوة العقيدة والإيمان، ثم يلي ذلك قوة الوحدة والارتباط، ثم بعدهما قوة الساعد والسلاح، ولا يصح أن توصف جماعة بالقوة حتىٰ تتوفر لها هذه المعاني جميعًا، وأنها إذا استخدمت قوة الساعد والسلاح وهي مفككة الأوصال مضطربة النظام أو ضعيفة العقيدة خامدة الإيمان فسيكون مصيرها الفناء والهلاك.

هذه نظرة؛ ونظرة أخرىٰ: هل أوصىٰ الإسلام -والقوة

شعاره- باستخدام القوة في كل الظروف والأحوال؟ أم حدَّد لذلك حدودًا واشترط شروطًا ووجَّه القوة توجيهًا محدودًا؟ ونظرة ثالثة: هل تكون القوة أول علاج أم أنَّ آخر الدواء الكيّ؟ وهل من الواجب أن يوازن الإنسان بين نتائج استخدام القوة النافعة ونتائجها الضارة وما يحيط بهذا الاستخدام من ظروف؟ أم من واجبه أن يستخدم القوة وليكن بعد ذلك ما يكون؟

هذه نظرات يلقيها الإخوان المسلمون علىٰ أسلوب استخدام القوة قبل أن يقدموا عليه، والثورة أعنف مظاهر القوة، فنظرة الإخوان المسلمين إليها أدق وأعمق، وبخاصة في وطن كمصر جرب حظه من الثورات فلم يجن من ورائها إلا ما تعلمون.

وبعد كل هذه النظرات والتقديرات أقول لهؤلاء المتسائلين: إنَّ الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدي غيرها، وحيث يثقون أنهم قد استكملوا عدة الإيمان والوحدة، وهم حين يستخدمون هذه القوة سيكونون شرفاء صرحاء وسينذرون أولًا، وينتظرون بعد ذلك ثم يقدمون في كرامة وعزة، ويحتملون كل نتائج موقفهم هذا بكل رضاء وارتياح.

وأما الثورة؛ فلا يفكر الإخوان المسلمون فيها، ولا يعتمدون عليها، ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها، وإن كانوا يصارحون كل حكومة في مصر بأنَّ الحال إذا دامت علىٰ هذا المنوال ولم يفكر أولو الأمر في إصلاح عاجل وعلاج سريع لهذا المشاكل؛ فسيؤدي ذلك حتمًا إلىٰ ثورة ليست من عمل الإخوان المسلمين ولا من

دعوتهم، ولكن من ضغط الظروف ومقتضيات الأحوال، وإهمال مرافق الإصلاح، وليست هذه المشاكل التي تتعقد بمرور الزمن ويستفحل أمرها بمضي الأيام إلا نذيرًا من هذه النذر، فليسرع المنقذون بالأعمال»[1].

في رأيي، أنَّ كلمات الأستاذ البنا في وضوح وصراحة في الموقف من «الثورة» بمعناها الفوضوي والأناركي المعروف، بينما تشير كلماته الأولىٰ إلىٰ أهمية وجود شتىٰ مظاهر القوة الأخرىٰ التي حض عليها الإسلام، لكن ذكاءه ووعيه ﷺ كقائدٍ ومربي جعله يشدد علىٰ التدرج والدرجات التي ينبغي التفكير من خلالها في إعداد القوة واستخدامها، واعتبار السياقات والظروف التي تتحدد فيها استخدامات القوة، وإن كان إحكام منهجه في ذلك ينضبط بضم مجمل كلامه وفكره الإصلاحي المتركز علىٰ الفرد والجماعة المسلمة أولًا، ثم تعميم دعوة الخير علىٰ عموم المجتمع المسلم، ولا يكون للقوة المسلحة موطئًا إلا في حالة حماية الدعوة وتأمين الدعاة من وجهة نظره ﷺ.

إنَّ الممانعة التي يبديها قطاع من الجماعة الآن في وجه الحلول الثورية المكلفة ماديًا ومعنويًا، هي نتيجة منطقية وطبيعية لامتداد فكر الأستاذ البنا كملهمٍ ومرجع فكري للجماعة؛ بل إنَّ تاريخ الجماعة في أشد لحظاته ومحنه يشهد باستبقاء الجماعة منهج

---

(١) «مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا»، رسالة المؤتمر الخامس، ص١٣٤-١٣٦، دار التوزيع والنشر الإسلامية، من دون ذكر الطبعة، ١٩٩٢.

الإصلاح ودفع الظلم والبطش السلطوي بشتىٰ وسائل المدافعة والتغيير السلمي، وخير شاهد علىٰ ذلك أنَّه وبعد أن تم اغتيال الأستاذ البنا رحمه الله، وبعد سقوط حكومة حزب السعديين، ورغم علم الإخوان بمن قام بمؤامرة الاغتيال، وما كان مصاحبًا لذلك من تطور للأحداث السياسية، وقيام الثورة ضد النظام الملكىٰ، علىٰ الرغم من ذلك كله؛ لم يُقْدِم الإخوان علىٰ الانتقام من قتلة البنا، لكنهم كما يقول الدكتور محمد عبد الرحمن، عضو مكتب الإرشاد: «رفضوا ذلك كما رباهم الإمام الشهيد ولم يفكروا فيه لحظة واحدة، وكذلك بعد انقضاء العهد الناصري وخروج الإخوان من السجون كانوا يلتقون بالأفراد الذين مارسوا أشد أنواع التعذيب ضدهم بل وقتلوا العشرات منهم، كانوا يلتقون بهم في الشارع والمجتمع، وقد زال عنهم سلطانهم والحماية السياسية لهم، ولم يفكر أي من الإخوان في إيذاء أحد منهم حتىٰ بالقول أو التشفي؛ مما يؤكد أنَّ المنهج السلمي من ثوابت دعوة الإخوان، وفيه الرفض بوضوح لاستخدام العنف والقوة ضد أبناء الوطن أو إحداث صراع دموي أو فوضىٰ وتخريب في الوطن»[1].

يضاف إلىٰ ما سبق، الحوار الذي أجري مع الأستاذ إبراهيم منير، نائب المرشد العام، وكذا البيان المصور الذي سجله، حيث شدَّد الأستاذ منير علىٰ أهمية النهج السلمي المطلق الذي تسير وفقه

---

(١) مقال: «الإمام البنا وموقفه من استخدام القوة»، د. محمد عبد الرحمن، منشور علىٰ عدة مواقع إخوانية منها إخوان ويكي.

الجماعة، ونبَّه علىٰ خطورة التهور والاندفاع نحو منهج المواجهة مع الدولة والنظام، واعتمد منير في ذلك علىٰ نصوص البنا، وتاريخ الجماعة النظيف من العنف عدا شذوذات التنظيم الخاص غير المحسوب علىٰ منهج البنا، كما حذَّر منير من مآل استخدام العنف ومواجهة الدولة مشيرًا إلىٰ موقف الجماعة الإسلامية ومراجعاتها بعد مرحلة العنف الذي واجهت به الدولة في الثمانينيات، ثم أشار إلىٰ منظوره في التعاطي مع الحالة الراهنة قائلًا: «علينا الصبر والاعتصام بالله، ثم النظر بعمق وشفافية لما يجري من حولنا، ولما يحدث للانقلاب العسكري الذي لا يجد أرضًا يقف عليها، وهو ينهار بمرور الوقت. ورؤيتنا تتمثل في الصبر علىٰ البلاء. ولا ندعي أننا أنبياء، ولا نصل إلىٰ مرحلة أتباع الأنبياء، ولكن لنا في كتاب الله الراحة والتشجيع والعون علىٰ الثبات، كقوله وتعالىٰ في سورة يوسف: (حتىٰ إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كُذبوا جاءهم نصرنا فنجّيَ من نشاء ولا يُرد بأسنا عن القوم المجرمين)، وجماعة الإخوان منذ ١٩٤٨م وحتىٰ الآن؛ تصبر علىٰ البلاء، ومهما طال الزمن أو قصر؛ سيذهب الطغاة والمستبدون، وتبقىٰ الجماعة في نصر بحمد الله تعالىٰ، ولو خرجت الجماعة عن طريقها، أو حاولت تغيير هذا الطريق؛ لكان هذا بمثابة شهادة وفاة لها، لكن الجماعة -بشهادة التاريخ- بصبرها وأسلوبها؛ ظلَّت حتىٰ يومنا عصية علىٰ التطويع أو الانكسار، ليس

في مصر وحدها، بل في كل بلاد العالم، وستظل كذلك بعون الله وفضله»[1].

بل إنَّ شخصية نافذة وتاريخية في الإخوان وتنظيمها الدولي كالأستاذ يوسف ندا لا تزال تؤمن بالأدبيات البناوية الأولىٰ، وتدعو إلىٰ المحافظة علىٰ رقي دعوة الإخوان ورحمتها بالخلق وسعيها للحفاظ علىٰ مصالح وأرواح وأموال الناس، وذلك من خلال الدعوة بالحسنىٰ والبعد عن الصدام المسلح.

ويضاف إلىٰ ذلك، موقف الدكتور رفيق حبيب، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة؛ حيث يسجل موقفه، والذي أراه معبرًا عن تيار داخل الجماعة، في مقال له بعنوان: «**أزمة داخل الإخوان تحسم لصالح الثورة**» في يونيو ٢٠١٥، حيث يقول: «أعتقد أنَّ خيار تحويل مسار الثورة إلىٰ مواجهة مسلحة هو خيار يغير مسار الربيع العربي؛ لأنَّه يحول المواجهة من مربع الثورة الشعبية إلىٰ مسار آخر يقوم علىٰ تنظيمات أو مجموعات تقاوم الاستبداد وتحمل السلاح. **خيار المواجهة المسلحة لن يكون خيار جماعة الإخوان المسلمين**، وهو أيضًا لن يكون خيار جمهور الحراك الثوري في مصر؛ فقد تحدد مسار الثورة في خيار الثورة الشعبية والتي تعتمد علىٰ القاعدة الشعبية التي تناضل من أجل التحرر. سلمية الثورة

---

(١) انظر: «في حوار لـ«عربي٢١» مع نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، إبراهيم منير: لا خلافات بين قادة الإخوان .. وسنظل سلميين»، عربي٢١ - عمر عويس، الثلاثاء، ٢٥ أغسطس ٢٠١٥.

تأتي أساسًا من أنها شعبية، يشارك فيها جمهور واسع، وتستهدف إشراك قطاعات أخرىٰ في النضال الثوري، حتىٰ يتحقق انتصار الثورة، بقوة الإرادة الشعبية».

وبهذا يتضح قدر الصلابة التي تتمتع بها قطاعات مؤثرة وفاعلة في الجماعة في تبني النهج السلمي وفي ممانعة المفاهيم والآليات الثورية الفوضوية؛ نظرًا لتجذر الفلسفة الإصلاحية لدىٰ الجماعة، قواعد وقيادات، إذ إنَّ ذلك مما يوجد ممانعة مصدرها البنية الفكرية والرؤية الاستراتيجية التي تعتنقها الجماعة وتتعامل معها من خلال أدبياتها التربوية والشرعية.

- **ثنائية الدولة والإخوان: كرونولوجيا طبيعة العلاقة**

تمثل العلاقة التاريخية بين مكونات الدولة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين واحدة من أهم تفاصيل الدولة المصرية الحديثة؛ إذ تتسم هذه العلاقة في مجملها بجملة من الخصائص التي تحمل خصوصية سياسية وسوسيولوجية ترتبط بالواقع المصري، وبالتحديد في تحوله الأبرز بعد انقلاب الضباط الأحرار في يوليو ١٩٥٢م، وهي الحقبة التي سبقها وتبعها وصاحبها سياق معقد ومشوش التوثيق، وهو ما سنسعىٰ لبيانه من خلال العرض الكرونولوجي المعني بشكل علاقة الدولة المصرية بمعناها العام ومكوناتها المختلفة بجماعة الإخوان المسلمين في الحقب الزمنية المتتالية.

سنعرض بشكل متتالٍ ومرتبط ترتيب النظم السياسية المصرية

المتعاقبة منذ العهد الملكي وحتىٰ الحقبة المباركية، ثم مرحلة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير وحتىٰ نظام السيسي الحالي.

أولًا: العهد الملكي المصري وجماعة الإخوان

لعل فلسفة الإخوان الإصلاحية التصالحية مع النظم الحاكمة كانت عاملًا مهمًا في رسم علاقة هادئة نسبيًا من قبل النظام الملكي تجاه الجماعة؛ فالنظم الملكية غالبًا ما تتعامل مع عموم المجتمع بدرجة من التعالي والشعور بالتميز المصاحب للعائلة الملكية، وبالنظر إلىٰ مسار علاقة الأستاذ حسن البنا ﷺ وجماعة الإخوان في حينها نجدها تراعي الأبعاد النفسية والاجتماعية في علاقتها مع الملك.

ففي ٢٩ يوليو ١٩٣٧م، أدىٰ الملك فاروق اليمين الدستورية وتولىٰ رسميًا مُلك مصر، وكان حريصًا في بداية توليه الحكم علىٰ التقرب من أفراد الشعب وحاول الظهور في صورة الملك المحافظ علىٰ دينه الشفوق علىٰ رعيته، ولكي يؤكد هذه المعاني؛ عمد إلىٰ بعض مخصصاته فتبرع بها للفقراء، وكان دائمًا ما يهنئ شعبه بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، بل إنَّه أصدر قرارًا بالاحتفال بالهجرة النبوية وجعل هذا اليوم من الأعياد الرسمية مما كان له بالغ الأثر في نفوس الناس تجاه القصر. كما أخذ الملك بالتقرب إلىٰ الطلبة؛ فأمر بإعداد مآدب الإفطار لهم في رمضان وأقامها في القصر، كما اهتم بالشباب وذلك عن طريق تشجيع الرياضة

وحضور حفلاتها وتوزيع الجوائز علىٰ المتفوقين فيها، كما تقرب -أيضًا- إلىٰ العمال بزيارتهم في مصانعهم ودعوتهم علىٰ الإفطار في رمضان. ولم يقتصر الأمر علىٰ الطلبة والشباب والعمال فحسب؛ بل وصل الأمر إلىٰ الفلاحين، حيث اهتم بأحوالهم وأمر بتخفيض إيجارات أرضه علىٰ صغار المستأجرين؛ مما زاد من حب الشعب له لما كان يرجونه فيه من صلاح، وظهر ذلك جليًّا في الحادث الذي تعرض له في القصاصين، عندما اصطدمت سيارته بسيارة نقل تابعة للجيش البريطاني، فما كاد أفراد الشَعْب يعلمون بهذا الحادث حتىٰ هبَّ الجميع مذعورين علىٰ مليكهم، وأخذت الوفود تتوافد علىٰ مستشفىٰ القصاصين للاطمئنان عليه، وعند عودته إلىٰ القاهرة استقبلته جموع الناس استقبالًا يليق بما يحملونه من حبٍ له، كما ترك الملك الاحتفال بعيد ميلاده وسارع إلىٰ زيارة المنكوبين في الوجه القبلي عندما اجتاحه وباء الملاريا، وقدم لهم المؤن والملابس[1].

ولأنَّ نظام الحكم الملكي يظل مسالمًا تجاه المكونات الاجتماعية والسياسية في المجتمع طالما بقي حرم الملكية مؤمَّنًا غير متقصد من رعاياه، ولأنَّ الإخوان المسلمين ظلوا عاكفين علىٰ العمل الدعوي والحراك الاجتماعي التغييري المحدود بحدِّ الملكية؛ فقد بقيت رؤية الملك للإخوان في الجانب الآمن

(١) «الإخوان المسلمون والعلاقة بالقصر والحكومات»، إعداد موقع إخوان ويكي.

نسبيًا، خاصة وأنهم استشعروا القبول النسبي لنصائحهم للملك، سواء استجيب لها فعليًا أم لا، وهو الأمر الذي خطىٰ بهم خطوة نحو استشعار حالة من الرضا كونهم بلّغوا الدعوة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر. كما أنَّ موقف الأستاذ البنا الذي اهتم فيه بحسن ترتيب استقبال الملك فاروق عام ١٩٣٨م عقب صلاة الجمعة بمسجد سيدي جابر بمدينة الإسكندرية كان ذا دلالة مهمة في بيان حرص البنا والجماعة في تكوينها الأول علىٰ سلوك المسار المناسب لتسخير كل طريق للدعوة بالحسنىٰ؛ بل بلغ الأمر حد اعتبار الجماعة الملك حاكمًا شرعيًا للبلاد، وهي تزيد من دلالة المسار الإصلاحي التصالحي للجماعة منذ مهدها[1].

بينما بدأ منحنىٰ العلاقة الهادئة في التغير لحظة انخراط الجماعة في الشأن السياسي العام، وتحديدًا إبان وزارة محمد محمود (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧- ١٨ أغسطس ١٩٣٩م)، حيث كانت العلاقة بين الإخوان ووزارة محمد محمود، وغيرها من الوزارات، مبنية في الأساس علىٰ قرب أو بعد الوزارة من الإسلام، وطريقة تعاملها مع القضايا الوطنية الإسلامية؛ ولذلك اعتمد الإخوان علىٰ توجيه النصيحة فيما يخص الأمور المخالفة للشريعة، فأرسل الأستاذ البنا مذكرة إلىٰ محمد محمود باشا رئيس الوزراء آنذاك

(١) لتوثيق الحدث انظر: «الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ: رؤية من الداخل»، (١/ ١٦٣)، محمود عبد الحليم، دار الدعوة - الإسكندرية.

دعاه فيها إلىٰ تحكيم الشريعة الإسلامية، وأن يضع ثقته في الشعب المصري، وأن يقدم من نفسه ووزارته القدوة الصالحة للشعب، ويقضي علىٰ الفساد والموبقات التي تحيق بالشعب، كما دعاه لتنحية الخلافات جانبًا والاتحاد مع الأحزاب الأخرىٰ في هيئة واحدة تعمل علىٰ خير البلاد. وبعد ذلك، توالت مواقف الإخوان في توجيه ونصح الحكومات ووزرائها وفقًا للميزان الذي وضعه الإخوان. أما القضية الفلسطينية؛ فكانت من الأحداث التي سببت التصادم بين الحكومة والإخوان؛ فقد ندد الإخوان بتصريح رئيس الوزراء لصحيفة الـ«ديلي ميل» عندما سأله مراسل الجريدة: هل تنوي دراسة الحالة في فلسطين؟ فأجابه: «بأنني رئيس وزراء مصر لا رئيس وزراء فلسطين»، وقد تعجب الإخوان من هذا التصريح واستنكروه، خاصة أنَّه قبل أن يتولىٰ الوزارة كان من المنافحين عن القضية الفلسطينية، وقد اعتبروا تصريحه نكبة علىٰ مجاهدي فلسطين فوق ما أصابهم من نكبات؛ ولذلك وجَّه الأستاذ البنا خطابًا إلىٰ رئيس الوزراء يحثه فيه علىٰ المساهمة في الدفاع عن فلسطين ومساعدة المجاهدين، ولكن الحكومة التي يبدو أنها كانت تخشىٰ بأس الإنجليز لم تساعد الفلسطينيين؛ بل هاجمت الإخوان وداهمت دورهم، وقبضت علىٰ العديد منهم بسبب هجوم الإخوان علىٰ الإنجليز، وموقف الإخوان من القضية الفلسطينية؛ فداهمت دور الإخوان في: القاهرة والإسماعيلية ورشيد وبورسعيد، كما

صادروا كتاب «النار والدمار في فلسطين» الذي طبعه ووزعه الإخوان ليكشفوا ما يقوم به الإنجليز من فظائع في فلسطين[1].

وكانت وزارة محمد محمود أول وزارة تعتقل الأستاذ حسن البنا لتوزيعه كتاب «النار والدمار في فلسطين»، وكانت تنوي تقديمه للمحاكمة لولا تدخل السفير البريطاني الذي رأىٰ أنَّ محاكمة حسن البنا علىٰ تلك القضية ستكون سببًا في نشر أفكاره كما ستزيد الكراهية للإنجليز، كما استمرت حالات القبض علىٰ الإخوان ومنعهم من إقامة مؤتمراتهم؛ حيث حدث ذلك في الزقازيق وشبين الكوم، ورغم كل ذلك أقام الإخوان حفل تكريم للنواب والشيوخ الذين دافعوا عن الفكرة الإسلامية وحاربوا الإلحاد والإباحية في مجلس النواب والشيوخ شارك فيها العديد من القيادات، كما أثنىٰ الإخوان علىٰ ما تقدم به بعض الوزراء من مشروعات نافعة؛ فشكروا وزارة العدل علىٰ تشكيلها لجنة لبحث مشروع قانون خاص بإلغاء البغاء الرسمي، وتحريم الميسر، وتقييد شرب المسكرات، ولم ينس الإخوان مطالبة الوزارة بالسرعة في إصدار ذلك القانون، فضلًا عن شكرها وزارة الداخلية التي نبهت علىٰ أصحاب المسارح بالبعد عن الروايات المبتذلة، وإشارتها بأنها سترفض الترخيص للأغاني والتمثيليات التي لا تراعي الأخلاق، كما شكرت وزير الدفاع علىٰ إصدار أمره بمنع شرب الخمر داخل ثكنات الجيش،

---

(١) بتصرف من: «الإخوان المسلمون والعلاقة بالقصر والحكومات».

كما قدموا الشكر لوزارة المعارف علىٰ مشروعها لانتشال بنات السبيل مما يتردين فيه[1].

هدأت الأمور نسبيًا في حكومة علي ماهر بعد ذلك، وظلّت قنوات التواصل والنصح والتوصيات التي يرفعها أو ينبّه عليها الإخوان محطّ نظر واعتبار من الحكومة، وإن كانت الأمور لم تصل للحدِّ المرجو؛ إلا أنها لم تزدد سوءًا عن ذي قبل، خلال الوزارات الثلاث التي ترأسها ماهر، وكانت وزارات حسين سري ومصطفىٰ النحاس وأحمد ماهر هي الوزارات التي قابلت نشاط الإخوان بشيء من الحدية والتضييق.

بدأ حسين سري إبان وزارته بإغلاق صحف الإخوان، والتضييق علىٰ احتفالاتهم ومؤتمراتهم، ثم نقل الأستاذ البنا إلىٰ قنا، ووكيل الجماعة أحمد السكري إلىٰ دمياط، وبعد فترة من عودة البنا من النقل قام باعتقاله ومنع نشر أخبار الإخوان في كافة الصحف، فضلًا عن رفضه إصدار أو استئجار الإخوان لأي صحيفة تتحدث عنهم، والغريب في الأمر أنَّ هذه الحكومة رفضت طلب الإنجليز بحل جماعة الإخوان؛ فأنشأت السفارة البريطانية إخوان الحرية لمحاربة الإخوان المسلمين. ثم ولّىٰ الإنجليز النحاس باشا الوزارة بناء علىٰ اتفاق سابق بين الوفد والسفارة البريطانية، وبعد تولي النحاس باشا الوزارة أراد أن يؤمن لنفسه أغلبية برلمانية تساند

(١) السابق.

حكمه؛ فحل مجلس النواب ودعا لانتخاب مجلس جديد له، والذي كان بداية معرفة الوفد بقوة الإخوان. وقام الأستاذ البنا بالإعلان عن ترشيح نفسه في تلك الانتخابات، وهاجت السفارة البريطانية وطالبت النحاس بمنع ترشيح حسن البنا في الانتخابات، أو حل الإخوان المسلمين، ولكن بعد لقاء البنا والنحاس تنازل البنا عن الترشيح مقابل بعض المطالب الوطنية والإسلامية، والتي كان منها إلغاء البغاء الرسمي، والذي تحمَّس له وزير الشؤون الاجتماعية وحاول إلغاءه؛ إلا أنَّ الإنجليز رفضوا ذلك بحجة الترفيه عن جنود الحلفاء في أثناء الإجازات. وقد سمحت الحكومة للإخوان بإصدار مجلتهم الأسبوعية وافتتاح مطبعتهم. ولكن الأمر لم يدم طويلًا؛ إذ قامت الحكومة بتقديم بعض الإخوان إلىٰ محاكمة عسكرية بحجة إعداد جيش للترحيب بروميل، فكانت الجناية العسكرية العليا ٨٨٣ لسنة ١٩٤٢م والتي حكم فيها ببراءة الإخوان، ثم ضغطت الحكومة البريطانية علىٰ النحاس باشا ثانية وطالبته بحل الجماعة؛ لكنه بدلًا من ذلك قام بإغلاق جميع شعب الإخوان إلا المركز العام الذي ظلَّ يراقبه علىٰ مدار الساعة، ولمَّا لم يجد شيئًا يشين الإخوان أو يمكن اعتباره سببًا لحل جماعتهم حاول استيعاب الإخوان فأرسل مجموعة من الوزراء صزيارتهم، والإعلان عن موافقة الحكومة علىٰ فتح الشُعب مرة أخرىٰ، وكان ذلك في ١٦مايو ١٩٤٣م، وقد أعلن حينها بعض الوزراء انضمامهم للإخوان، وكان من كلام السيد فؤاد سراج الدين في هذا الحفل:

«إنَّ دعوة الإخوان سيكون لها شأن عظيم في المستقبل، حيث سيلتقي عندها الجميع، وتكون الوسيلة الوحيدة لإنقاذ المجتمع المصري»، كما تناول الوزراء حرصهم علىٰ تعاليم الإسلام، وما قامت به حكومة الوفد في سبيل ذلك. وتردَّد كثير من وزراء الوفد علىٰ المركز العام وشُعب الإخوان الأخرىٰ، وزار الأستاذ عبدالحميد عبدالحق وزير الشؤون الاجتماعية دار الإخوان في ثاني أيام عيد الفطر، وتعرف علىٰ أنشطة الدار، وتناقش مع الإخوان في كيفية التعاون حول مشروع الزكاة الذي تتبناه الوزارة، وأبدىٰ الإخوان ترحيبًا بالتعاون مع الوزارة في ذلك العمل، وقد كان الأستاذ عبدالحميد عبدالحق من أقرب وزراء الوفد للإخوان، وأصدقهم عاطفة تجاههم، مع التزامه في النهاية بخط الحكومة. وعندما تولىٰ فؤاد سراج الدين وزارة الشؤون الاجتماعية قام بزيارة شُعب الإخوان في مدينة المنصورة، وكان في استقباله الدكتور محمد خميس حميدة رئيس الشعبة[1].

بعد أن أقال الملك فاروق حكومة الوفد في أكتوبر من عام ١٩٤٤م، كلَّف أحمد ماهر باشا رئيس حزب السعديين برئاسة الوزارة وتشكيل حكومة جديدة؛ فحل البرلمان وأعلن عن إجراء انتخابات لتشكيل مجلس نواب جديد، فقرر الإخوان دخول الانتخابات تنفيذًا لقرارات المؤتمر السادس بالمشاركة في

---

(١) بتصرف من السابق.

الانتخابات البرلمانية بهدف خدمة دعوة الإسلام والمطالبة بنظام حكم إسلامي؛ فتقدم للترشيح من الإخوان المسلمين كل من المرشد العام عن دائرة الإسماعيلية، والأستاذ أحمد السكري عن دائرة الفاروقية بحيرة، والأستاذ صالح عشماوي عن دائرة مصر القديمة، والأستاذ عبد الحكيم عابدين عن دائرة فيدمين الفيوم، والأستاذ عبد الفتاح البساطي عن دائرة بندر الفيوم، والسيد محمد حامد أبو النصر عن دائرة منفلوط، كما ترشح بعض الأفراد القريبين من الإخوان في دوائر أخرىٰ. وقد لحقت هذه الانتخابات عمليات تزوير واسعة بإشراف السلطات الإنجليزية حينها[1]. ويبدو أنَّ قرار الجماعة توسيع مفهوم الاشتغال الدعوي نحو المجال السياسي المدني كان بداية الاحتكاك الأبرز والأخطر في تاريخ تبلور العقيدة العدائية من قبل دولة ما بعد ١٩٥٢م تجاه الخطر الإخواني المزعوم علىٰ السلطة.

ثانيًا: عبد الناصر والإخوان: العسكر في مواجهة الإخوان

تمثل حقبة ما وصف بحركة الضباط الأحرار وانقلاب يوليو ١٩٥٢م نقطةً تاريخية مفصلية في شكل علاقة الدولة المصرية بجماعة الإخوان المسلمين، عقيدة وعملًا؛ إذ بدأت هذه الحركة تجمع داخلها عددًا من ضباط الجيش الرافضين للنظام الملكي، بما فيهم ضباط من الإخوان المسلمين، ومما ينبغي الإشارة إليه أنَّ

---

(١) السابق.

جماعة الإخوان كانت قد احتفلت في مقرها العام بتخرج عدد من ضباط الكلية الحربية المنتمين للجماعة عام ١٩٤٠م، كما أنَّ المجموعة المؤسسة لتنظيم الضباط الأحرار كانت تضم سبعة من الإخوان المسلمين، كما أنَّه من الملفت أيضًا أنَّ للجماعة وقتئذٍ جهازين مسلحين؛ النظام الخاص وقسم الوحدات، الأول يتكون من مدنيين ممن يتلقىٰ تدريبات عسكرية علىٰ يد ضباط من الجيش، وكان من بين المدربين جمال عبدالناصر! كما أنَّ النظام الخاص كان قد تولىٰ مسؤولية تأمين طريق القاهرة الإسماعيلية السريع وقت الانقلاب، بالإضافة إلىٰ اتأمين بعض السفارات في محافظة القاهرة. بينما تولىٰ قسم الوحدات بالجماعة مسؤولية نشر الدعوة وتجنيد أعضاء جدد من داخل الجيش والشرطة، وقد شارك القسم في أحداث الانقلاب بحصار القصر الملكي في رأس التين بالإسكندرية[١].

لقد كانت دعوة الإخوان من أشد الدعوات جذبًا للضباط في بداية الأربعينيات، وكان لعبد الناصر وغيره صلات بهم في فترات

---

(١) للمزيد انظر: «النقاط فوق الحروف: الإخوان المسلمون والنظام الخاص»، أحمد كمال، الزهراء للإعلام العربي. و«من التعاون إلىٰ القمع: العلاقات الإسلامية العسكرية في مصر»، عمر عاشور، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة (١٤)، مارس ٢٠١٥م. و«قصتي مع الجماعة وقصتهم مع العسكر»، مدحت أبو الفضل، مكتبة الشروق الدولية. و«أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين»، حسين حمودة، الزهراء للإعلام العربي.

متباعدة، وكان التنظيم الوحيد الذي أخبره عبد الناصر بالثورة قبل قيامها، وأجَّل قيامها حتىٰ ترد إليه موافقة الهضيبي المرشد العام آنذاك. كما أنَّ الجماعة لم تعترض علىٰ سياسات ما بعد أحداث الثورة.

وسرعان ما توالت الأحداث عقب الانقلاب وقاد جمال عبد الناصر زمام مرحلة تأسيس البنية العسكرية الشمولية للدولة المصرية، وهو ما استدعىٰ مسلكًا قمعيًّا وصراعًا وجوديًّا مع جماعة الإخوان المسلمين. يمكن تفسير ذلك؛ كون ازدياد الحضور السوسيوسياسي الفاعل للجماعة يمثل خطرًا علىٰ المشروع الشمولي العسكري، خاصة وأنَّ تسويق المشروع الناصري اتكأ علىٰ جاذبية الخطاب القومي العروبي، أمام الطرح الخلافي الإسلامي لدىٰ الإخوان.

أدىٰ انقلاب ١٩٥٢م إلىٰ فترة انتقالية استمرت حتىٰ ١٩٥٤م، وخلال هذه الفترة تجذرت السيطرة العسكرية داخل بنىٰ الدولة المصرية؛ فالاقتصاد تحت سيطرة الدولة «العسكرية»، وتم حظر الأحزاب السياسية، وتم تهيئة المجتمع لتقبل الوضع الجديد إيذانًا بنشأة حالة التطييف المجتمعي إلىٰ ثنائية عسكري - مدني.

مارس عبد الناصر ضمن مسار التأسيس لدولة العسكريين في مصر جملةً من الإجراءات التي أجهضت منافذ العمل السياسي والحريات السياسية والاجتماعية؛ فبعد حظر جميع الأحزاب السياسية تمَّ حل جماعة الإخوان المسلمين وحظر وجودها في يناير ١٩٥٤م، أُتبعت بحملة اعتقالات لـ ٤٥٠ قياديًا من الجماعة.

صاحبت هذه الفترة استراتيجية للمنظومة العسكرية تجاه الإخوان استنسخها السيسي بعد ذلك إبان انقلابه عام ٢٠١٣م؛ ففي ٢٨ يناير ١٩٥٤م حاصر عشرات الآلاف من المحتجين قصر عابدين وفي داخله رئيس الجمهورية حينها اللواء محمد نجيب، والبكباشي جمال عبد الناصر رئيس الوزراء ووزير الداخلية حينئذ، مطالبين بعودة الحكم المدني والإفراج عن المعتقلين وإعادة البرلمان، وطلب حينها عبد الناصر من عبد القادر عودة، والذي كان حينها الأمين العام لجماعة الإخوان، بصرف المتظاهرين وفتح أفق التفاوض علىٰ المطالب، ثم خرجت مسيرات لأنصار عبد الناصر في مارس ١٩٥٤م منادية بشعارات «تسقط الديمقراطية»، و«يسقط المتعلمون». ومنذ ذلك الوقت وحتىٰ نهايات العام ١٩٥٤م كان عبد الناصر ونظامه قد أعدموا ستة من قيادات الإخوان، كما أودعوا الآلاف من الإخوان والإسلاميين السجون. ففي أوائل ديسمبر ١٩٥٤م، أُعدم علىٰ حبال المشانق ستةٌ من الإخوان المسلمين؛ منهم أربعة من قيادات الجماعة بعد محاكمة شكلية هي أقرب إلىٰ المسرحية الهزلية سيئة الإخراج والتمثيل. وقد بدأت القضية بحادثة المنشية الشهيرة كذريعةٍ لكسر عظام الجماعة التي التفت حولها الجماهير، وفي أواخر نوفمبر ١٩٥٤م أصدرت محكمة الثورة -كما كانت تسمَّىٰ- أحكامًا بالإعدام علىٰ عددٍ كبيرٍ من قيادات الجماعة؛ علىٰ رأسهم المرشد العام حسن الهضيبي، وبدِّل إلىٰ الأشغال الشاقة مدىٰ الحياة لتقدُّمه

في السن، وفي تلك الأيام الباردة الحزينة من الشهر التالي قِيدَ إلىٰ المشنقة محمود عبد اللطيف المتهم بإطلاق النار في المنشية، وهنداوي دوير المتهم بالإيعاز له بذلك، وإضافةً إلىٰ الاثنين نُفِّذ الشنق في أربعة من الوجوه البارزة في مكتب الإرشاد والقيادة والعمل الدعوي؛ وهم الشهداء: عبد القادر عودة، محمد فرغلي، يوسف طلعت، إبراهيم الطيب رحمهم الله جميعًا.

أما الهجمة الثانية التي انقض عبد الناصر فيها علىٰ الإخوان والإسلاميين بشكل عام؛ فكانت سنة ١٩٦٥م والتي عرفت باسم «تنظيم ٦٥»، حيث عمل سيد قطب من خلاله علىٰ إعادة فكر الإخوان وجمع حوله عددًا من طلاب وشباب الإخوان كان من بينهم مرشد الجماعة السابق محمد مهدي عاكف، وهو الأمر الذي أغضب الدولة خاصة أنها اتهمتهم بمحاولة إحياء التنظيم. وواجه المتهمون عدة تهم منها: محاولة الانقلاب وتغيير نظام الحكم القائم بالقوة باغتيال رئيس الجمهورية والقائمين علىٰ الحكم في البلاد، وتخريب المنشآت العامة وإثارة الفتنة في البلاد، وقاموا بتدريب أعضاء التنظيم علىٰ استعمال الأسلحة والمفرقعات، وحددوا أشخاصًا مسؤولين لاغتيالهم، وعاينوا محطات توليد الكهرباء والمنشآت العامة لتخريبها. وأصدرت المحكمة حكمها بإعدام سبعة من قيادات الإخوان، أبرزهم: الكاتب والداعية الإسلامي سيد قطب، ومحمد يوسف الهواش، وعبد الفتاح عبده إسماعيل، وصبري عرفة الكومي، وأحمد عبد المجيد عبد السميع،

وعلي أحمد عبده عشماوي. وتم تخفيف الحكم علىٰ أربعة متهمين «علي عبده عشماوي، أحمد عبد المجيد عبد السميع، صبري عرفة الكومي، مجدي عبد العزيز متولي». فيما نفذ الحكم علىٰ الثلاثة الآخرين في مقدمتهم الداعية سيد قطب والذي كان يبلغ من العمر في ذلك الوقت ستين عامًا، ويعتبر أحد أشهر قيادات جماعة الإخوان، وأكثر الشخصيات تأثيرًا في الحركات الإسلامية، وتم تنفيذ الحكم في التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٦٦م، وسط هتاف مؤيدي النظام «اشنق اشنق يا جمال .. لا رجعية ولا إسلام».

وتأتي شهادة حسن العشماوي علىٰ الرؤية الصراعاتية التي يراها عبد الناصر مع الإخوان؛ إذ يقول إنَّ عبد الناصر أخبره: «أتعرف يا حسن أنني جاد في حربي للإخوان!»[1].

إذن؛ تمكن عبد الناصر ونظام ٢٣ يوليو من تأسيس النموذج العسكريتاري لإدارة الدولة المصرية منذ ١٩٥٢م، حيث تم تأميم المجال العام، وتم تصحير العمل السياسي وتجريفه، وباتت الجماهير قابلة لسلطان التسلط العسكري؛ بل وتنادي بتجذيره وسحق مخالفيه، كما تحولت السياسات الاقتصادية إلىٰ صورة لتطبيقات وطموحات عبد الناصر ونظامه، وتوزع من بقي من جماعة الإخوان علىٰ دول الخليج، حيث غاب النمط الهادئ للحركة

(١) «عبد الناصر وعلاقاته الخفية»، أحمد عبد المجيد، ص ٥٧، الزهراء للإعلام العربي، نقلًا عن: «الأيام الحاسمة وحصادها»، حسن العشماوي، ص ١٢٢.

الإسلامية المعاصرة، ويبذر مكانه نظام عبد الناصر بذرة الأفكار المغالية في التكفير والعنف وذلك من رحم القمع والتعذيب الشديدين في سجونه، وباتت جلُّ جماعات العنف والتكفير الغالي والمواجهة المسلحة مع الدولة متخرجة من مقاصل التعذيب الناصري.

ومما ينبغي الإشارة إليه أنَّ علاقة نظام عبد الناصر مع الإخوان تكونت من عدة محددات جعلت منها علاقة متقلبة يغلب عليها منطق الاستحواذ علىٰ مكونات العلاقة بينهما، وتبعًا لحاجة النظام لضبط ميزان القدرة علىٰ الاستحواذ أو تمييل كفته في كل مكون؛ كانت مؤشرات التحسن «البرجماتي» في العلاقة، أو التدهور القمعي فيها هو ناتج هذه المعادلة. وتتكون مكونات هذه العلاقة من الآتي:

* صراع الوجود

ويمثل هذا الصراع الفكرة المخبوءة في عقلية عبد الناصر ونظامه؛ إذ بتتبع مسار مراحل انقلاب ٢٣ يوليو، وبالنظر في مضامين حوارات ونقاشات عبد الناصر وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة؛ يتبيَّن مدىٰ حضور فكرة الصراع الوجودي لدىٰ قطاع منهم ممن أضحىٰ بعد ذلك من رموز نظام عبد الناصر، الأمر الذي يشير إلىٰ منطق برجماتي استخدمه عبد الناصر ورفاقه في توظيف إمكانيات تنظيم الإخوان بعبور قنطرة إسقاط النظام الملكي.

* شرعية الإنجاز

كان من أهم التحديات التي كانت تواجه نظام ٢٣ يوليو هو

التحدي السوسيو-اقتصادي المتمثل في بناء نظام رعاية اجتماعية جذاب وداعم للكاريزما السياسية التي كان يتغياها عبد الناصر؛ إذ كان ذلك هو الثمن الذي دفعه عبد الناصر مقابل حصوله علىٰ رضا الطبقة المتوسطة، فدعم أسعار السلع التموينية، والتعليم المجاني، والخدمات الصحية، فضلًا عن توفير فرص عمل للخريجين، وبالتالي، وتبعًا لجون واتربري John Waterbury؛ تأسس العقد الاجتماعي الانجازي لنظام عبد الناصر مع المجتمع المصري علىٰ أساس التزام الدولة بتوفير السلع والخدمات للشعب مقابل الطاعة السياسية[1].

* الشرعية الشعبية

سرعان ما باتت الهياكل البيروقراطية التي تطلّبها العقد الاجتماعي تسيطر علىٰ المواقف وعلىٰ المنظمات السياسية والاجتماعية، وعلىٰ النقابات، والاتحادات العمالية، والجمعيات التطوعية، والساحات الجامعية، والحركات الاجتماعية التي أُجبرت علىٰ الانضمام إلىٰ الدولة والانصهار في أجهزتها، وباتت مهددة بالقمع في حال رفضت ذلك، كما هو حال جماعة الإخوان المسلمين[2].

---

(١) بتصرف من: «صراع علىٰ الشرعية: الإخوان المسلمون ومبارك ١٩٨٢-٢٠٠٧»، د. هشام العوضي، ص٦٩-٧٠، مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) السابق، ص٧٠.

* الزعيم الناصري المنقذ = الأيديولوجيا الناجزة

يشير روبرت تاكر Robert Tucker إلىٰ مفهوم كاريزما الزعيم/ القائد في الحالات الثورية، وهي حالة غالبًا ما تتوق الجماهير باحثة عن مخلصٍ ومنقذ لمرحلة ما بعد الثورة، والتي هي علىٰ الحقيقة انقلاب عسكري، وهذا المفهوم هو ما انشغل به عبد الناصر واستغله لتسويق الرمزيات الجاذبة للجماهير؛ كالعروبة والقومية العربية، والصراع العربي الإسرائيلي، والحديث باسم الشعب، والتخلص من إرث الملك الفاسد والبريطانيين المستعمرين، حيث استفاد عبد الناصر من مواهبه الشخصية في تلبية هذه الشعارات بالخطب القوية المشحونة بها، والحديث عن أحلام الشعب المصري في الخلاص من الاستعمار والاستفادة من ثروات ومقدرات الدولة المصرية. وبالفعل نجح عبد الناصر في خطوتين مهمتين قفزتا به لصقل كاريزما الزعيم الملهم المنقذ؛ كانت الأولىٰ هي تأميم شركة قناة السويس العالمية، والثانية هي نجاحه في الحصول علىٰ الدعم الروسي لبناء السد العالي.

ثالثًا: السادات والإخوان: استراحة محارب

من الممكن اعتبار حقبة تولي أنور السادات رئاسة الجمهورية هي الحقبة التي انقلب فيها السادات نفسه علىٰ مواطن قوة دولة عبد الناصر، وبالتالي؛ كان يلزمه إيجاد منافس صلب أمام التنظيم الطليعي الناصري والأيديولوجيا الشيوعية، ولم يكن أجدر بهذا

المقام من التيار الإسلامي وفي القلب منه جماعة الإخوان المسلمين.

ابتعد السادات عن نظام الحزب الواحد عام ١٩٧٦م، حيث سمح بتعددية حزبية مقيدة تضمنت أربعة أحزاب هي: **الحزب الاتحادي التقدمي** (يساري)، وحزب **العمل الاشتراكي** (وسط)، وحزب **الأحرار** (يمين وسط)، وحزب **الوفد الجديد** (ليبرالي)، وهي سياسات انفتاحية تبناها السادات في أعقاب توليه السلطة، شملت انفتاحًا سياسيًا محدودًا، وانفتاحًا اقتصاديًا، وتوسيعًا لمساحات عمل الإسلاميين في المجال العام.

انطبعت صورة الزعيم الجديد بصبغة جديدة مختلفة عن تلك التي كانت عند عبد الناصر، وباتت صورة «**الرئيس المؤمن**» هي الدعاية التسويقية الجديدة للسادات، كما سوَّق لنظامه الجديد تحت عنوان «**دولة العلم والإيمان**»، وجذَّر ذلك بالنص علىٰ أنَّ الإسلام دين الدولة وأنَّ الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع، وهي خطوات ضمن مرحلة التأسيس لدولة أكثر اعتبارًا للقانون عن تلك التي كانت إبان حكم جمال عبد الناصر.

كما أطلق السادات سراح الإخوان المسلمين وردَّ إليهم ممتلكاتهم وأرصدتهم المصادرة، وسمح لمن كان منفيًا أو هاربًا من بطش الدولة الناصرية بالعودة إلىٰ مصر، كما استعاد الإخوان وقتها مقارتهم، وكذا صدرت مجلتهم «**الدعوة**» مجددًا. ولم يقتصر الأمر علىٰ الإخوان فقط؛ بل توسعت الجمعيات الدينية غير الأزهرية في

بناء المساجد والمؤسسات الخيرية والدعوية تحت إشراف الدولة، كما برزت في عهده شركات توظيف الأموال الإسلامية.

وكانت لحظة تأسيس دستور ١٩٧١م هي اللحظة التي أكدت الميول الإسلامية «البرجماتية» للرئيس السادات بنص الدستور علىٰ دين الدولة ومرجعية الشريعة، ثم عضدتها حرب أكتوبر ١٩٧٣م والتي روجت وسوقت لبعدٍ إسلامي، بعضه حقيقي والآخر تسويقي.

ولأنَّه من المهم تبيّن رؤية ومنظور السادات لجماعة الإخوان؛ فإنَّنا سنسعىٰ لتتبع مراحل تغيرات هذه الرؤية وتطبيقاتها من قبل نظام السادات تجاه الجماعة.

كتب السادات مقالًا بعنوان «نحن والإخوان المسلمون» وذلك في ١٩ يناير ١٩٥٤م، أي بعد قرار مجلس قيادة الثورة بحلٍّ جميع الأحزاب السياسية في ديسمبر ١٩٥٣م واستثناء جماعة الإخوان المسلمين من الحلّ؛ لأنها لا ينطبق عليها ما ينطبق علىٰ الأحزاب السياسية، ثم فوجئ الجميع بعدها ودون سابق إنذار بقرار مجلس قيادة الثورة في ١٤ يناير ١٩٥٤م بحلِّ جماعة الإخوان المسلمين واعتقال ما يقرب من مائتين من قادتها، والزج بهم في السجون. يقول السادات في مقاله: «يستطيع أي حاقد في هذه البلاد أن يرمي قادة الثورة بأية تهمة يزين له الحقد أن يرميهم بها، ويستطيع أي موتور أو أي مضلل أن يرمينا بسوء التصرف أو الجهل أو بالأنانية وأن يقلب محاسن أعمالنا إلىٰ أضدادها .. ولكن تهمة واحدة لن

يستطيع إنسان ما بالغًا ما بلغ من الحقد أو الجرأة أو القحة أن يلصقها بنا أو يفتريها علينا؛ تلك هي تهمة التنكر لديننا دين الإسلام المتغلغل في دمائنا المتأصل في أعماق نفوسنا وقلوبنا. ونحن كمسلمين نفهم ديننا علىٰ حقيقته وندرك حدود وتعاليمه، نرىٰ الإسلام مجموعة من الفضائل لا يكمل الدين الحق إلا بها جميعًا وتنطوي تحت لواء هذه المجموعة من الفضائل، الفدائية والصدق والاستقامة والوطنية والنأي بالوطن عما يفرق كلمة بنيه، ويعرضه لنيران الفتن. ولهذا؛ كنَّا أحرص الناس علىٰ بقاء جماعة الإخوان المسلمين لاعتقادنا أنها جماعة صالحة، تدعو لدين الله ولما رسمه الإسلام من أخلاق كريمة ترفع شأن المسلمين وتعزز مجدهم، وهي المبادئ نفسها التي اعتنقناها عن إيمان ويقين لا لأنها مبادئ الإخوان المسلمين؛ بل لأنها مبادئ الإسلام نفسه التي يجب أن يتمسك بها كل مسلم، فإذا جاء اليوم هذا النفر الذي أراد أن ينحرف بهذه الجماعة الصالحة عن أهدافها الصالحة وزعم أننا نحارب الإسلام حين نحاربهم فلن يجدوا من يصدق زعمهم؛ فلسنا نحن الذين نبيع ديننا بدنيانا ولسنا نحن الذين نحرص علىٰ جاهٍ أو منصب بعد أن قدمنا رؤوسنا وأعناقنا نفتدي بها مصر. إنَّ جماعة الإخوان المسلمين جماعة سامية الأهداف نبيلة الأغراض، ولكنها ككل هيئة أو جماعة تضم بين صفوفها بعض من تنطوي نفوسهم علىٰ دخل، وليس عجبًا أن يظهر أمثال هؤلاء في هذه الجماعة الصالحة؛ فقد ابتلي بمثلهم الإسلام في مستهل دعوته

وابتلي الرسول بأمثالهم من الموهنين وضعاف العزائم والناكصين علىٰ الأعقاب ومحبي الجاه والسلطان أمثال أبي سفيان، فليس عجبًا أنَّ بين هذه الجماعة المؤمنة بعض ضعاف الإيمان أو بعض الساعين إلىٰ الجاه والسلطان، وحين يطغىٰ الغرض الذاتي علىٰ الهدف النبيل؛ فمن الواجب علىٰ كل مسلم أن يجنب المسلمين شر هذه الفتنة، وهذا ما فعلناه لا لحماية أنفسنا؛ بل لحماية الدعوة النبيلة والقصد الكريم، بل ولحماية الإخوان المسلمين أنفسهم ممن فرضوا عليهم «السمع والطاعة»، هذا هو رأينا فليجادلنا فيه من يؤمن بقوله تعالىٰ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾»[1].

وبالرغم مما سبق من كلمات السادات والتي تعد شهادة طيبة في حق الإخوان وأهدافهم؛ إلا أنَّه لم يكد يمر شهور حتىٰ تم اعتقال آلاف الإخوان والزج بهم في السجون وإعدام بعضهم بحجة محاولة اغتيال عبدالناصر التي أثبتت الشواهد واعترافات بعض رجال الثورة أنفسهم أنَّ هذا الحادث غير صحيح وأنَّه كان معدًا له.

تمثل هذه المقالة رؤية السادات قبل أن يتلبس بلبوس السلطة والحكم المباشر؛ إذ إنَّه ظل متسقًا مع هذه الرؤية نسبيًا في بدايات حكمه، وبينما تحرك الإخوان بقوة لاستعادة نشاطاتهم، واستغلوا

---

(١) صورة المقال منشورة علىٰ موقع إخوان ويكي.

المساحات التي أعطاها السادات للإسلاميين، اعتبر السادات في البداية، والمسؤولون المقربون منه مثل محمد عثمان إسماعيل، أنَّ نشاط الإسلاميين في حرم الجامعات رصيد للدولة في صراعها لإضعاف تأثير اليساريين، حتىٰ عندما رأت الأجهزة الأمنية في الإسلاميين خطرًا، حيث منح السادات دعمه للإخوان ولغيرهم من الجماعات الإسلامية حتىٰ من غير أن يطلع الأجهزة الأمنية علىٰ قراره بالقيام بذلك، كما أراد أن تكون علاقته مع الإخوان مبنية علىٰ حسابات سياسية، ولم يرد من المسؤولين الأمنيين التدخل في هذا الأمر؛ إذ كان ملف الإسلاميين في فترة السبعينيات في يد السياسيين ولم يكن في أيدي ضباط الأمن[١].

لم يستمر هذا الاختلاف في الرأي بين السادات وأجهزته الأمنية مدة طويلة؛ لأنَّ قوة الإخوان بدأت تتعاظم علىٰ نحوٍ متزايد داخل الجامعات وفي أوساط المجتمع ككل، وازدادت معه انتقاداتهم لسياسات النظام؛ فقد أثارت سياسة الانفتاح والخطط التي أعلن عنها السادات والتي تهدف إلىٰ خفض دعم الرغيف إلىٰ أحداث الشغب الشهيرة التي اندلعت في العام ١٩٧٧م، وانتشرت الاضطرابات التي بدأت في القاهرة وفي الإسكندرية في العديد من المناطق الأخرىٰ في البلاد وتسببت في وفاة أكثر من ٨٠ شخصًا، فضلًا عن إلحاق أضرار جسيمة بالمباني العامة وبمنازل المسؤولين

(١) بتصرف من: «صراع علىٰ الشرعية.. الإخوان المسلمون ومبارك ١٩٨٢ - ٢٠٠٧»، ص٨٥.

الحكوميين، واحتاج أفراد الشرطة إلىٰ دعم من القوات المسلحة، إلىٰ جانب فرض حظر علىٰ التجول من أجل قمع مثيري أعمال الشغب، ونتيجة لذلك سنحت للإخوان الفرصة؛ حيث انتقدوا النظام وفشله في التعامل بفاعلية مع المشكلات الكبيرة في مجال التعليم والنقل والتضخم[١].

وبدا الضغط الذي يمارسه الإخوان والإسلاميون الآخرون أكثر قوة عندما وقع السادات علىٰ اتفاقية السلام مع إسرائيل في العام ١٩٧٩م، وعندما بدأت القوىٰ التي كان قد شجعها ودعمها من أجل تعزيز شرعيته تهدد هذه الشرعية، وفي أواخر السبعينيات بدأ السادات بمواجهة «مأزق الشرعية»، وهو المأزق الذي يواجه أغلب النظم الاستبدادية عندما تنفتح علىٰ مجتمعاتها لتدرك بعد ذلك أنَّ عواقب هذا الانفتاح تهدد شرعيتها؛ ففي سبتمبر ١٩٨١م، نقض السادات سياسته تجاه الإخوان واعتقل منهم مئات وأقفل مجلة الدعوة، وبعد شهر من ذلك أُغتيل السادات علىٰ يد جماعة الجهاد وخلفه علىٰ الفور حسني مبارك الذي كان نائب الرئيس[٢].

إذن؛ نحن بصدد مرحلة تبادل فيها الطرفان المصالح الذاتية، لكن بمنطق أكثر اتساقًا مع الرؤية والمفاهيم الحاكمة لفكرهما؛ فالسادات لم يكن يبطن عداوة أصيلة للإخوان، ولم يبدِ رضًا عن سياسات عبد الناصر ونظامه تجاههم، بدليل تبنيه سياسات انفتاحية

(١) بتصرف من السابق، ص٨٥-٨٦.

(٢) بتصرف من السابق، ص٨٦.

عقب توليه السلطة، وهو الأمر الذي تماهىٰ مع استراتيجيته التي ارتآها لتقويض الدولة الناصرية العميقة وأذرعها السياسية والاجتماعية، وهو ما توافق مع شبق جماعة الإخوان لإعادة ترتيب البيت التنظيمي الإخواني بعد حقبة القمع الناصري. كما أننا لا يمكن بحال ادعاء كون السادات كان يستغل الدعاية الدينية «الرئيس المؤمن» في تسويق حقبته؛ ففيما يبدو أنَّ للرجل ميلًا حقيقيًا للتدين، توافق مع الرغبة في التخلص من الجسم المركزي لدولة عبدالناصر، ولم يجد حينها خيرًا من فكاك قيود الإسلاميين بشكل عام، والإخوان بشكل خاص، ليكونوا ذراعه الفاعله والناجزة في التغلب علىٰ بريق وجاذبية اليسار الناصري. إلا أنَّ الخطوة التي قلبت الطاولة عليه، وأنهت الزواج المصلحي بين السادات والإسلاميين كانت اتفاقية كامب ديفيد للسلام في سبتمبر عام ١٩٧٨م؛ إذ مثلت هذه الاتفاقية تغيرًا جذريًا في علاقة السادات بالحركات الإسلامية، وبالدول العربية، إذ ظلَّت عضوية مصر معلقة في الجامعة العربية فترة من الزمن، وباتت التيارات الجهادية والأجنحة العنيفة في التيار الإسلامي تنظر للأمر كونه خيانة عظمىٰ للقضية الفلسطينية ولجذور الصراع مع اليهود، سياسيًا وعقديًا، وهو الأمر الذي انتهىٰ بالسادات إلىٰ الاغتيال علىٰ يد جماعة الجهاد المصرية في السادس من أكتوبر عام ١٩٨١م، وهو تاريخ الحقبة الجديدة في محنة الإخوان والإسلاميين في مصر في عهد الرئيس التالي حسني مبارك.

ونظرًا لتقلب الأحداث والمواقف والمصالح في حقبة رئاسة السادات؛ فإنَّ استراتيجياته تتلخص في التالي:

- قبل اتفاقية كامب ديفيد: الاستفادة من الإسلاميين، ومنهم الإخوان بالأخص، في تقويض التيار اليساري والتنظيم الطليعي الناصري، مع استمرار تحجيم دور الجماعة داخل الأطر التي يسمح بها النظام.

- بعد اتفاقية كامب ديفيد: كان الصدام الحتمي؛ نظرًا لمركزية القضية الفلسطينية والصراع مع الكيان الصهيوني عند الإسلاميين، والإخوان بشكل أكبر، وهو الأمر الذي لم يبق رأس النظام كثيرًا بعد أن كانت الآفاق مفتوحة نسبيًّا للإسلاميين، وتم اغتيال السادات عام ١٩٨١م وصاحب ذلك حالة تمرد لدىٰ التيارات العنيفة. وعلىٰ الرغم من تصاعد منحنىٰ الصدام بين النظام والإسلاميين بشكل عام؛ إلا أنَّ الإخوان لم يكونوا ممن ارتضىٰ المسار التغييري العنيف، وهو ما جعل لاحقًا نظام مبارك يترك لهم من المساحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما سمح به النظام حينها.

رابعًا: مبارك والإخوان: علاقة جديدة ومضامين متقلبة

وتمثل هذه الفترة تاريخًا جديدًا في العلاقة بين النظام وجماعة الإخوان؛ إذ هي الحقبة الأطول والأكثر تغيرًا في استراتيجيات النظام والجماعة تجاه بعضهما البعض، كما أنها العلاقة التي

مازالت تعاني منها الجماعة من استراتيجية انتقامية من قبل دولة مبارك حتىٰ يومنا هذا.

استهل حسني مبارك حكمه علىٰ رفات السادات المقتول علىٰ يد جماعة الجهاد المصرية، وبعد اقتحام عناصر من الجماعة الإسلامية مديرية أمن أسيوط وتدخل قوات الجيش لبسط السيطرة علىٰ المدينة، راحت بعدها الأجهزة الأمنية خلال حقبة قمع أمني شديدة تجاه الجهاديين بشكل خاص، والإسلاميين بشكل عام، تسير في مسار دولة أمنية مباينة لتلك التي كانت وقت عبدالناصر والسادات، تدار من خلالها الأمور بشكل مختلف، وتتوزع عليها الاختصاصات بشكل جديد.

حين وصل مبارك إلىٰ السلطة عام ١٩٨١م استقبل في القصر الجمهوري كل المعارضين السياسيين فيما عدا الإخوان المسلمين ومرشدهم في ذلك الوقت الأستاذ عمر التلمساني، ويقول د.عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة: «الرئيس مبارك أخرج السياسيين فقط ولم يخرج كل المعتقلين، البقية أفرج عنهم علىٰ فترات متباعدة وبعد شهور وكان في مقدمتهم الأستاذ عمر التلمساني عليه رحمة الله مرشد الإخوان، وباستثناء السياسيين الذين كانوا موجودين لم يلتق مبارك بأي أحد». كما يقول نائب رئيس حزب الحرية والعدالة د.رفيق حبيب: «عندما سئل مبارك لماذا لا تقابل عمر التلمساني؟ قال إنَّ هذا يغضب واشنطن، إذن نحن في نقطة البداية في نقطة الانطلاق ندرك أنَّ حسني مبارك لديه

قواعد للعبة، يعرف أن قواعد اللعبة في كل الأحوال أنه لا يمكن أن يكون لحركة إسلامية مقعد في الصف الأول»[(١)].

كما يذكر د. عبدالمنعم أبوالفتوح في مذكراته: «وكان الرئيس مبارك قد تولىٰ الحكم وقام باستقبال كل القوىٰ السياسية في البلاد، ولكنه رفض أن يدعو الأستاذ عمر التلمساني لهذا اللقاء، وكان ذلك مؤشرا سلبيًا أكّد لنا أنَّ الدولة لن تتعامل معنا مستقبلًا بطريقة جيدة»[(٢)].

وبعد تولي مبارك الحكم اتسمت تصريحاته تجاه الإخوان المسلمين بالمحاباة حينًا والغموض حينًا آخر، والمواجهة أحيانًا عديدة، وارتبطت تلك التصريحات والمواقف بالأوضاع الداخلية والخارجية؛ فعلىٰ سبيل المثال عقب أحداث الأمن المركزي في فبراير ١٩٨٦م شاركت الحكومة المصرية برئيس وزرائها عاطف صدقي وعدد من الوزراء وشيخ الأزهر، وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية ورئيس مجلس الشعب في تشييع جنازة مرشد الإخوان المسلمين الراحل الأستاذ عمر التلمساني في ٢٢ مايو ١٩٨٦م. كما كان هناك تصريحات أخرىٰ لمبارك تصب في صالح الإخوان المسلمين وتنفي عنهم صفة العنف؛ فقد صرح لصحيفة لوموند الفرنسية في أثناء زيارته لفرنسا عام ١٩٩٣م، ونقلت صحيفة

---

(١) «الإخوان المسلمون ومبارك .. من المهادنة إلىٰ المواجهة»، إخوان ويكي.

(٢) «مذكرات عبدالمنعم أبوالفتوح: شاهد علىٰ تاريخ الحركة الإسلامية في مصر»، تحرير: حسام تمام، ص١٢٤، دار الشروق.

الأهرام المصرية الحديث في صفحتها الأولىٰ في العدد رقم (٣٩٠٤٦) لسنة ١١٨ بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٩٣م الموافق ١٦ جمادىٰ الأول ١٤١٤هـ، حيث جاء في كلامه أنَّ هناك حركة إسلامية في مصر تفضل النضال السياسي علىٰ العنف، وقد دخلت هذه الحركة في بعض المؤسسات الاجتماعية واستطاعت النجاح في انتخابات بعض النقابات مثل الأطباء والمهندسين والمحامين. ولكن هذه الحالة من العلاقة الحسنة والدبلوماسية لم تستمر طويلًا، فسرعان ما اتهم الرئيس حسني مبارك جماعة الإخوان المسلمين بأنها جماعة لها تاريخ إرهابي، وذلك في حوار صحفي له مع مجلة دير شبيغل الألمانية، نشر في ديسمبر ٢٠٠٤، حيث قال: «إنَّ جماعة الإخوان المسلمين لها تاريخ إرهابي، لقد قتلوا واحدًا من رؤساء الوزارة قبل الثورة لاختلاف آرائهم السياسية، وفي عام ١٩٥٤م حاولوا قتل الرئيس جمال عبد الناصر، وكرروا محاولاتهم عدة مرات»، كما ذكر أنَّ الأحزاب الدينية تهدد السلام الاجتماعي[1].

وردًا علىٰ سؤال له يقول: في العديد من الدول العربية والإسلامية يحاول متطرفون إسلاميون الوصول إلىٰ الحكم، وفي مصر مثلًا تنشط جماعة الإخوان المسلمين التي تريد جعل بلادكم دولة إسلامية، إنهم يطالبون بالسماح لهم بحزب سياسي، ويدَّعون أنهم «البديل الديمقراطي»؛ قال مبارك: «جماعة الإخوان المسلمين

---

(١) «الإخوان المسلمون ومبارك .. من المهادنة إلىٰ المواجهة».

لها تاريخ إرهابي، لقد قتلوا في الماضي رئيسًا للوزارة وواحدًا من القضاة، ونحن مختلفون معهم في آرائهم السياسية، وفي ١٩٥٤م حاولوا قتل الرئيس جمال عبدالناصر». وأضاف مبارك: «والإخوان المسلمون هم آخر من تحتاج إليهم بلداننا» فإنَّ الكراهية الدينية أو المذهبية تمزق مجتمعات بأسرها، فما نشاهده الآن في العراق مثال للخلط السيئ بين السياسة والدين، إنَّ الأحزاب الدينية تهدد السلام الاجتماعي؛ لأنَّه إذا ما قام حزب ديني إسلامي فسوف تقوم أحزاب دينية إسلامية ومسيحية أخرىٰ، وقد تتصارع ويتهدد بالتالي السلام الاجتماعي». كما واصل مبارك هجومه علىٰ الإخوان فقال في تصريح له: «إنَّ الإخوان المسلمين خطر علىٰ أمن مصر، وإن صعود تيارهم من شأنه عزل البلاد عن العالم». وقال في حديثه إلىٰ صحيفة «الأسبوع» الأسبوعية: «أقول إنَّ تيار جماعة الإخوان المحظورة هو خطر علىٰ أمن مصر؛ لأنَّه يتبنىٰ نهجًا دينيًا»(١).

ولأنَّ حقبة مبارك جاءت ضمن موجة «دمقرطة» عالمية(٢)، وكانت الضغوط الأمريكية المرتبطة بالمساعدات المقدمة لمصر

---

(١) السابق نقلًا عن صحيفة الأهرام، الاثنين ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤، العدد ٤٣١١٣ السنة ١٢٩، ص١.

(٢) للمزيد عن ذلك انظر: «التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري ١٩٨١-٢٠٠٥»، د. حسنين توفيق إبراهيم، مركز البحوث والدراسات السياسية.

مرتبطة بمؤشرات التوجه الديمقراطي في مصر؛ أتاح مبارك الفرصة للعمل السياسي «المحدود»، وهو ما أعطىٰ فرصة للإخوان للعمل في اتجاهين أساسيين ركزت الجماعة عليهما؛ الأول: كان إعادة إحياء وتقوية التنظيم، والثاني: استغلال المساحات التي يتيحها النظام في العمل الاجتماعي الخدمي والمهني، والعمل السياسي الرسمي والتحالفي، والتوسع الاقتصادي الخاص والعام من خلال البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال.

وسعيًا من مبارك لتعزيز مصداقية «صورية» لانتخابات برلمان ١٩٨٤م، وبالتالي تعزيز مصداقية النتائج المتوقعة؛ أفسح مبارك أمام المعارضة السياسية وسمح للإخوان المسلمين بالمشاركة في الانتخابات عبر التحالف مع حزب الوفد، علىٰ رغم أنَّ الإخوان غير معترف بهم كحزبٍ سياسي. وكما كان متوقعًا؛ أفضت الانتخابات إلىٰ انتصار حققه الحزب الوطني الديمقراطي الذي حصل علىٰ غالبية ٣٩٠ مقعدًا من أصل ٤٤٨ مقعدًا، وترك المقاعد الثمانية والخمسين المتبقية للمعارضة، ولكن الأمر الذي ربما شكَّل مفاجأة بالنسبة إلىٰ النظام علىٰ الأقل؛ أنَّ المعارضة في البرلمان تكونت من حزب الوفد (المتحالف مع الإخوان المسلمين) فقط في حين أنَّ أحزابًا معروفة مثل حزب التجمع وحزب العمل فشلت في تأمين نسبة الثمانية بالمئة لدخول البرلمان[1].

---

(١) بتصرف من: «صراع علىٰ الشرعية»، ص١٢٥.

فاز الإخوان، الذين تحالفوا مع حزب العمل وحزب الأحرار، بستة وثلاثين مقعدًا في مجلس الشعب في العام ١٩٨٧م، وكان ذلك بمثابة تطور مهم جدَّد الآمال في أوساط العديد من الإخوان بأنَّ لجنة الأحزاب ربما تعترف بهم الآن كحزبٍ سياسي، وقد كان مبارك وأجهزته الأمنية علىٰ دراية تامة بالتأثير المتعاظم للإخوان، وهو التأثير الذي بدا واضحًا إلىٰ حدٍ لا يمكن إنكاره في المساجد وفي الأحياء داخل المدن وفي الاتحادات الطلابية وفي النقابات المهنية[1].

يمكن القول إنَّ حقبة التسعينيات كانت هي الفترة الجوهرية لتغير علاقة مبارك بالإخوان من المهادنة والتسامح إلىٰ الصراع؛ إذ كانت عوامل ذلك كثيرة، فابتداءً من التسعينيات وصاعدًا، لم يكتف الإخوان بمراكمة شعبية مجتمعية كما كانوا يفعلون طوال فترة الثمانينيات؛ وإنما بدؤوا مرحلة جديدة من «تسييس» هذه الشرعية علىٰ نحوٍ متزايد في المجتمع، وبتعبئة مناصريهم من الطبقة المتوسطة، أو المستفيدين من خدماتهم من المهنيين وغيرهم، ضد السياسات الاستراتيجية التي ينتهجها النظام، بما في ذلك سياسة النظام في حرمانهم من الشرعية القانونية، وقد نظر النظام إلىٰ ذلك التطور علىٰ أنَّه خروج للجماعة عن سيطرة الدولة التي كانت في الماضي تمسك بخيوط مصير الجماعة من خلال هيمنتها علىٰ

(١) السابق، ص١٦٨-١٦٩.

المحاكم، التي طالما رفضت مطالب الإخوان بالشرعية القانونية، أو لجنة الأحزاب ومجلس الشعب، الواقع تحت سيطرة الحزب الوطني، الذي لم يسمح بإعطاء شرعية حزبية للجماعة.

ولكن التسعينيات جاءت محملة أيضًا بتطورات أخرىٰ محلية وإقليمية ودولية أثرت في تصورات الدولة عمومًا نحو المعارضة، ولا سيما المعارضة الإسلامية، وجعلتها تعتمد بشكل متزايد علىٰ القمع بدلًا من المصالحة. فقد شهد عقد التسعينيات نهاية الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمي وحيدة في الشرق الأوسط وفي العالم، وبطريقة أو بأخرىٰ فرضت أمريكا ضغوطًا علىٰ العديد من الأنظمة العربية لكي تنصاع إلىٰ الترتيبات الجيوساسية الجديدة، وبما أنَّه كان ينظر إلىٰ الإسلاميين علىٰ أنهم معارضون أقوياء لأغلب هذه الترتيبات، وبخاصة تطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل؛ برزت الحاجة إلىٰ قمعهم أكثر من أي وقت مضىٰ. وفيما يتعلق بالنظام المصري إزاء بعض التطورات الإقليمية؛ فقد زاد تخوف النظام من الإخوان بسبب العلاقات التنظيمية التي تربط الجماعة بحركة حماس الفلسطينية، وبسبب الفوز غير المتوقع الذي أحرزه الإسلاميون في الجزائر في انتخابات العام ١٩٩٢م، إلىٰ جانب حرب الخليج التي اندلعت في العام ١٩٩١م، والهزة الأرضية التي ضربت مصر في العام ١٩٩٢م؛ إذ وفرت هذه التطورات سياقًا قويًا يمكن للإخوان تسييس شرعيتهم من خلاله؛ فعندما وقعت الهزة الأرضية تفوقت جهود الإغاثة التي

بذلها الإخوان علىٰ الجهود التي بذلتها الدولة، واهتزت صورة النظام في الخارج، وهو ما زاد من حساسية مبارك تجاه ممارسات التسييس التي قام بها الإخوان خلال هذه الفترة[1].

وقررت الجماعة مقاطعة انتخابات برلمان عام ١٩٩٠م؛ إذ بات التضييق القانوني، وضغوط المعارضة في التحالفات مزعجة للجماعة التي ارتأت إضعاف هذه الدورة البرلمانية بالغياب عنها، والتي نجحت نسبيًّا في تحقيق ذلك حتىٰ عام ١٩٩٥م، مع تركيزها علىٰ توسيع المساحات الفارغة التي تركتها الدولة في الأعمال الاجتماعية الخدمية والمهنية والاقتصادية الخيرية.

شهد منتصف التسعينيات مجموعة أحداث جعلت النظام يتصرف بعصبية شديدة وبطريقة خارجة عن السيطرة أحيانًا، من ذلك مثلًا أن الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب في العام ١٩٩٥م التي قرر الإخوان المشاركة فيها بعددٍ كبير نسبيًّا بلغ ١٧٠ مرشحًا خاضوا الانتخابات كأفراد مستقلين (وليس ضمن قوائم حزبية)، وعلىٰ الرغم من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣م الذي أُريد منه التضييق علىٰ استمرار صعود الإخوان إلىٰ مجالس إدارة النقابات؛ فقد واصل الإسلاميون ترسيخ وجودهم في هذه الفضاءات وغيرها؛ ولذلك كان احتمال تحقيق حالة الصعود نفسها ولكن إلىٰ مجلس الشعب هذه المرة بمثابة كابوس للنظام،

---

(١) بتصرف من السابق، ص٢٠١-٢٠٢.

وإلىٰ جانب ذلك استمر قلق النظام أيضًا من التصاعد المستمر لعمليات العنف التي بدأت في منتصف التسعينيات اتسعت ضمن قواعد وشبكات خارج مصر في دول مثل السودان واليمن وأفغانستان واستهدفت حياة مبارك نفسه في السنة نفسها، ١٩٩٥م، في زيارته إلىٰ إثيوبيا. في انتخابات ١٩٩٥م، أحرز الحزب الوطني نصرًا مريحًا بحصوله علىٰ ٤١٧ مقعدًا في مقابل ٦ لحزب الوفد الجديد و٥ مقاعد لحزب التجمع، ومن بين ١٧٠ مرشحًا للإخوان لم تستطع الحركة بسبب تضييق النظام سوي الحصول علىٰ مقعد واحد فقط، وخسرته بعد ذلك بناء علىٰ أنَّ النائب البرلماني ينتمي إلىٰ جماعة محظورة، وعلىٰ الرغم من حقيقة أنَّ الحزب الوطني احتل ٩٤ بالمئة من المقاعد؛ إلا أنَّ قاعدته الشعبية تراجعت بدرجة كبيرة. كما أنَّ انتخابات ١٩٩٥م شهدت أسوأ التدخلات وأكثرها قمعًا لمنع المعارضة من الفوز؛ فإلىٰ جانب المئات من الذين تعرضوا لمضايقات من رجال الشرطة وقوات الأمن قُتل ٥١ شخصًا علىٰ الأقل خلال عملية التصويت التي دامت يومين، وأبرز مستوىٰ العنف تزايد مشاعر العدائية بين الدولة والمجتمع وانعدام الثقة بين الدولة والمعارضة السياسية، كما جاء عنف الدوائر الأمنية ردًّا علىٰ إعلان الإخوان أنهم سيخوضون الانتخابات بمائة وسبعين مرشحًا لأنهم لو تُركوا لخوض المعركة الانتخابية بحرية؛ فسيكون فوزهم أمرًا شبه مؤكد. كما أنَّ مجلس الشعب في العام ١٩٩٥م كان يُراد له تأمين ترشيح مبارك لفترة رئاسية رابعة في العام ١٩٩٩م، وخشي

النظام من أنَّه في حال سيطر الإخوان علىٰ أكثر من ثلث المقاعد في مجلس لشعب، فسيكون في مقدورهم عندئذ إعاقة ترشيح مبارك، علىٰ اعتبار أنهم سبق أن صوتوا ضد ترشيحه لفترة ولاية ثالثة في العام ١٩٩٣م، كما أنَّ عددًا كبيرًا من الإسلاميين تحت قيادة التحالف الإسلامي وبدعم من حزب الوفد سيطعنون في القوانين القمعية مثل قانون الطوارئ الذي جرىٰ تمديد العمل به في العام ١٩٩٧م، والعام ٢٠٠٠م، وقانون الصحافة للعام ١٩٩٥م، الذي يفرض غرامات شديدة علىٰ الصحف في حال نشرت ما تعتبره السلطات معلومات كاذبة. وعلىٰ الرغم من إشراف وزارة العدل علىٰ الانتخابات، وهو تطور دأبت المعارضة علىٰ المطالبة به طوال سنوات؛ فإنَّ وزارة الداخلية تمكنت من التدخل في سير عمليات التصويت وأسقطت كافة مرشحي الإخوان، وجرىٰ اعتقال مرشحين مثل عصام العريان وعبد المنعم أبو الفتوح، وجرىٰ تقديمهم إلىٰ المحاكم العسكرية بناء علىٰ عضويتهم في تنظيم سري، وأدانت المنظمات القومية والدولية المدافعة عن حقوق الإنسان تحويل مدنيين إلىٰ محاكم عسكرية لم يفعلوا شيئًا سوىٰ معارضة الحكومة في آراء ومواقف سياسية، وسعت شخصيات لديها اتصالات مع النظام ومع الإخوان إلىٰ التوفيق بين الطرفين وإلىٰ إقناع النظام بوقف المحاكمات العسكرية في حال وافق الإخوان علىٰ تقليص عدد مرشحيهم الذي اعتبره النظام رقمًا مستفزًا[1].

---

(١) بتصرف من السابق، ص٢٣٧-٢٤٠.

وبحلول العام ٢٠٠٥م، باتت حالة التدهور في الوضع السياسي مستمرة؛ فاللجوء لتزوير الأصوات لتقليل مكاسب الإخوان واستخدام القمع بدا كعودةٍ للممارسات التي يدعي النظام أنَّه قد تخلَّىٰ عنها. ومع أنَّ أداء الاقتصاد الكلي ينمو بشكل جيد سنويًا بنسبة ٧,٥٪ ووصول الاستثمار إلىٰ معدلات قياسية؛ إلا أنَّ سوء إدارة الخدمات الاجتماعية والتفاوت الهائل في الدخول، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، كل ذلك أدىٰ إلىٰ تفاقم حجم المشكلات الحياتية الاجتماعية والاقتصادية. وخرجت من رحم هذه المشكلات حركة «كفاية»، والتي مثلت شريكًا شعبيًّا جيدًا كحركة احتجاجية بجانب كفاح جماعة الإخوان الطويل ضد النظام. وكنتيجة لذلك؛ ارتفعت أعداد الإضرابات العمالية في عام ٢٠٠٦م بشكل ملحوظ، كما كان لها أشكال أخرىٰ من الإضطرابات الاجتماعية بما فيها أعمال شغب في العامين التاليين ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ففي الوقت الذي تحاول فيه حركات الاحتجاج مثل كفاية البقاء في الصورة، فإنَّ ثمة دعوات متصاعدة بعصيان مدني؛ فالمشاعر المعادية للنظام كانت قد وصلت لمراحل متقدمة[١].

ومع ازدياد رقعة المعارضة لنظام مبارك، وضغوط الغرب نحو الديمقراطية ولو بصورة شكلية؛ ظلَّ عجز النظام عن تقديم صورة

(١) بتصرف من: «الإخوان المسلمون في مصر: مواجهة أم إدماج؟»، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير (٧٦) حول الشرق الأوسط، ١٨ يونيو ٢٠٠٨.

ملفقة للديمقراطية في نسختها المصرية المرجوة، وجاء انتصار حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦م ليربك النظام المصري إقليميًّا، ولينطلق في سياسات أمنية قمعية جديدة لتقويض التوسع الإسلامي الإخواني محليًّا وإقليميًّا؛ حيث استغل الأمن الاستعراض الرياضي لطلاب الإخوان بجامعة الأزهر في ديسمبر ٢٠٠٦م لتكون حجة لتلفيق قضية ما عرف بـ«ميليشيات الأزهر»، حيث اعتقل علىٰ إثرها العشرات من القيادات والطلاب المنتمين للجماعة، وحوت قائمة المعتقلين كبار ممولي الجماعة وبعض قياداتها السياسية البارزة، بما فيهم نائب المرشد العام للجماعة محمد خيرت الشاطر، كما قامت الحكومة بتشميع أكثر من ٧٠ شركة وتجميد أصولها. وقد تم تحويل أربعين معتقلًا منهم إلىٰ محكمة عسكرية ليواجهوا تهم الانتماء ودعم تنظيم محظور، إلىٰ جانب غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد صدر في صالحهم قرارًا محكمة بعدم قانونية إحالتهم لمحكمة عسكرية لكنه تم تجاهلهما. وقد صدرت أحكام المحكمة العسكرية في ١٥ أبريل ٢٠٠٨م؛ حيث حصل الشاطر ورجل الأعمال البارز حسن مالك علىٰ حكمين غير متوقعين بسبع سنوات. ومنذ فترة الإعداد للإنتخابات المحلية وحتىٰ انطلاقها في أبريل ٢٠٠٨، تم اعتقال أكثر من ٨٣٠ من المرشحين المحتملين للجماعة في الانتخابات ومؤيديهم، في حين لم يتمكن غير ٤٩٨ مرشحًا من أصل ٥٧٥٤ من مرشحي الجماعة للمحليات تقديم أوراق الترشيح بسبب المنع

الأمني والإداري. في عشية الانتخابات، أعلنت الجماعة مقاطعتها لها احتجاجًا علىٰ الاعتقالات.

ومنذ ذلك الحين وإرهاصات انتفاضة الخامس والعشرين من يناير تتداعىٰ؛ وذلك بسبب سياسات التضييق الأمني والقانوني والتي صاحبتها سياسات اقتصادية غير عادلة، وتراجع مستمر لدور الدولة في الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلىٰ بدايات تبلور مجموعة رجال أعمال تابعين لجمال مبارك والذي بدأت أيضًا الإشارات لتوريثه الحكم خلفًا لوالده.

وبحلول العام ٢٠١٠م، وبأسلوب فج من نظام مبارك ورجاله الجدد = مجموعة جمال مبارك؛ تمت انتخابات مجلس الشعب، وخرجت بنتائج مزورة وفجة، إذ حصد الحزب الوطني الحاكم أكثر من ٩٠٪ من المقاعد، وتم اقصاء الإخوان تمامًا، وهو ما أثر في الواقع السياسي المتردي، وكانت تبعته بعد ذلك موجة ثورات الربيع العربي، وثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر في ٢٠١١م.

خامسًا: المجلس العسكري والإخوان: مرحلة جس النبض

يمكن الزعم أنَّ ثورة الخامس والعشرين من يناير كانت لحظة مفاجئة للمؤسستين الجيش والإخوان، أو بشكل أدق؛ لم تكونا مستعدتين لمثل هذا الحدث وسياقاته وتغيراته؛ ولذا غلب عليهما التعاطي مع الأحداث بمنطق الريبة والحذر وعدم الاندفاع، مما قد

يفسر سلوكيًا تبعًا لسوسيولوجيا المؤسسة العسكرية، أو سوسيولوجيا جماعة الإخوان.

لم يتنام التمدد الفاعل للإخوان بشكل ملحوظ إلا بعد الدور الأساسي الذي قام به شباب الجماعة في «موقعة الجمل»، وفي تأمين ميدان التحرير وتوفير الخدمات للمعتصمين خلال فترة الثمانية عشر يومًا، بالإضافة لدورهم المهم في سياق التفاوضات مع نظام مبارك، واصطفافهم مع باقي قوىٰ الثورة، وهي أمور كانت الجماعة مؤهلة لها منذ فترة نظرًا للنموذج التفسيري الذي نراه مقاربًا لسلوك الجماعة وبنية تكونها. وينبغي الإشارة إلىٰ أهمية التركيز علىٰ مفهوم سوسيوسياسي مهم يقارب سلوك جماعة الإخوان كونها من الفاعلين من غير الدول Non-State Actors، وهو المفهوم الذي بات مرتبطًا بشكل كبير بأنماط المجموعات والحركات الإسلامية؛ إذ يلعب الفاعلون من غير الدول دورًا مهمًا في تطور الأحداث السياسية والاجتماعية الراهنة، وقد كان مفهومًا دومًا أنَّ الدولة ليست الفاعل الوحيد المؤثر فيها، وذلك رغم أنَّ الأدبيات العربية لم تهتم كثيرًا بدراسة وتحليل أنماط تأثير هذا النمط من الفاعلين. وإذا كان واضحًا تأثيرهم في المنطقة العربية وفي قضاياها الرئيسة؛ فإنَّه من الواضح أيضًا تأثرهم بالتطورات التي شهدتها المنطقة منذ اكتمال استقلال دولها منذ النصف الثاني من القرن العشرين، حيث يلاحظ نوع من التحول والتطور المستمرين في طبيعتهم وأدوارهم. فحركة حماس وحزب الله،

باتت تملك وتقوم بأدوار علىٰ الدرجة ذاتها من الأهمية لدور الدول. بل ويرىٰ بعض المحللين أنَّ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو عقد الفاعلين من غير الدول، وفسر ذلك بتحول القوة من الدولة العربية إلىٰ الفاعلين من غير الدول، مثل: حزب الله، وحماس، وتنظيم القاعدة، والتنظيمات المحلية الموالية له، والتيار الصدري في العراق علىٰ سبيل المثال. والمقصود هنا بالفاعل من غير الدول؛ هو أي جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال Autonomy = أي مقدار الحرية التي يتمتع بها عند السعي لتحقيق أهدافه، والتمثيل Representation= أي تمثيل أتباعه والمؤيدين له، والنفوذ Influence= أي القدرة علىٰ إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين، مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها. فالعمل علىٰ فحص هذا المفهوم وتطبيقاته وتطوراته في الحالة المصرية مهم؛ لتفهم آليات التأثير والتأثر والفاعلية السياسية والاجتماعية في الواقع، إذ إنَّ الدراسات الحديثة تتناول هؤلاء الفاعلين تحت اسم «**الفاعلين الدينيين**»، أو «**الفاعلين ذوي الهوية المتمايزة** Identitary Actor»[١].

مرت العلاقة بين المجلس العسكري والإخوان بمراحل عدة؛ بدأت منذ تنحي مبارك وحتىٰ ديسمبر ٢٠١١م؛ حيث تم تشكيل

---

(١) للمزيد انظر: «اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في الثورات العربية»، إيمان رجب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢م.

Nonstate Actors: Impact on International Relations and Implications for the United States, National Intelligence Officer for Economics and Global Issues. 23 August 2007.

لجنة التعديلات الدستورية التي عيَّنها المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة في ١٥ فبراير ٢٠١١م من أجل إجراء تعديلات علىٰ دستور عام ١٩٧١م، والذي تم تعطيله بموجب الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري في ١٣ فبراير ٢٠١١م، وقد تم الاستفتاء علىٰ هذه التعديلات في يوم ١٩ مارس ٢٠١١م، ووافق عليها الشعب بنسبة ٧٧٪.

والذي يشير لسياسات تميل لاعتبارات سوسيوسياسية هنا هو تشكيل هذه اللجنة:

- رئيس اللجنة كان هو المستشار **طارق البشري** النائب الأول لرئيس مجلس الدولة الأسبق.

- أعضاء اللجنة: الدكتور **عاطف البنا** (أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة)، والدكتور **حسنين عبد العال** (أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة)، والدكتور **محمد باهي يونس** (أستاذ القانون الدستوري بجامعة الإسكندرية)، والأستاذ **صبحي صالح** (المحامي بالنقض وعضو جماعة الإخوان المسلمين)، والمستشار **ماهر سامي** (نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا)، والمستشار الدكتور **حسن البدراوي** (نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا)، والمستشار **حاتم بجاتو** (رئيس هيئة المفوضين في المحكمة الدستورية العليا).

الملفت للنظر هنا هو اختيار المستشار **طارق البشري**، المفكر الإسلامي المعروف، علىٰ رأس هذه اللجنة، وكذلك اختيار

الأستاذ صبحي صالح القيادي الإخواني البارز، وهو ما يمكن اعتباره خطوة من المجلس العسكري وقتها لكسب ثقة الإسلاميين في حقبة ما بعد ٢٥ يناير علىٰ حساب التوازنات الاجتماعية والمخاوف السوسيوسياسية من قوة الإخوان والإسلاميين وقتئذ.

بينما مثلت عملية الاستفتاء علىٰ التعديلات الدستورية قدرًا من أجواء استقطابية عالية من جلِّ الأطراف، وبالتحديد بين معسكرين؛ المعسكر الإسلامي، والمعسكر الليبرالي والمسيحي، حيث اعتمد قطاع من الإسلاميين علىٰ حشد الجماهير بدافع الحفاظ علىٰ المادة الثانية من الدستور المعدل، كما ظهرت مشاهد لحشد الكنيسة وقطاعات من التيارات الليبرالية بدافع الخوف من دولة إسلامية دينية[١].

ومع وجود حالة الاستقطاب السياسي والديني والأيديولوجي الحادة والمسيطرة علىٰ أجواء الحالة السياسية والاجتماعية بعد الثورة؛ بات الطريق معبدًا للمجلس العسكري للعمل علىٰ تحريك المجال السياسي والاجتماعي العام في مصر مستغلًا الأجواء الاستقطابية، كما أنَّ استفتاء مارس ٢٠١١م كشف له نسبيًّا حجم تأثير وفاعلية الإسلاميين في المجال العام، وهو ما كان يتخوف منه

(١) للمزيد انظر: «الطائفية والاستقطاب السياسي في مصر: تطييف المجال العام وتوظيفاته السوسيوسياسية في مصر بعد ثورة يناير»، د. محمد توفيق، ورقة بحثية منشورة علىٰ موقع منتدىٰ العلاقات العربية والدولية - الدوحة.

المجلس العسكري دومًا، خصوصًا مع ظهور قوىٰ إسلامية جديدة ومؤثرة كالسلفيين بمختلف تنوعاتهم.

من المهم التنبه إلىٰ أنَّ تظاهرات/مليونيات ما بعد الثورة دليل بارز علىٰ تصاعدية المنحنىٰ التطييفي داخل المجتمع المصري بعلاقة مطردة مع المستجدات السياسية حينها، حيث بلغت هذه الحالة التشاحنية الطائفية مداها عقب مليونية ٢٩ يوليو والتي سميت «مليونية الشريعة»، واشتهرت إعلاميًا بـ«جمعة قندهار». كما مثلت صدامات اعتصام ماسبيرو في ٩ أكتوبر ٢٠١١م، نمطًا أشد حدة وتصعيدًا في شكل ومضمون عملية التطييف وتوظيفاته، حيث تذوب الكثير من الحقائق والمعطيات التي تتعلق بأسباب الأزمة، وقد يستأنس بتقارير لجان تقصي الحقائق التابعة لـ«المجلس القومي لحقوق الإنسان»، و«منظمة العفو الدولية»؛ إلا أنَّ تداخل أطراف أخرىٰ غير منظورة علىٰ المشهد، كرجالات الدولة العميقة وأجهزة الأمن والمخابرات، قد يكون عائقًا لتبين أغوار المشكلة ودقائقها. هنا نجد أنفسنا مضطرين للنظر في بعض المشاهد والمواقف التي تدلل علىٰ نوع التصورات والأفكار والتوجهات التي يحملها الطرفان، ومن المعلوم أنَّه غالبًا ما تكون مواقف القيادات العسكرية والأمنية دبلوماسية ومتكلفة، وبالتالي؛ لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد المواقف، والتي تظل غالبًا متسترة خلف عالم ترتيبات أمنية ومخابراتية معقدة. بيد أنَّ الطرف المسيحي في هذا الموقف ذهب لنمطٍ عنيف ودموي ومصادم، باعتراف الرموز الكنسية التي كانت

موجودة ومنخرطة في دهاليز المواجهات، وكانت تصريحات عدد منهم تصرح بهذا التوجه دونما مواربة.

كما ينبغي ملاحظة أمر مهم، وهو تمرير المجلس العسكري لخمس عشرة مادة إضافية للتعديلات الدستورية التي استُفتي عليها في مارس ٢٠١١م، والغريب أنها كانت بعلم الإخوان المسلمين، وهي إشارة ربما إلىٰ سياسات تكتيكية اتبعتها جماعة الإخوان في مناورة المجلس العسكري الذي يعلم الإخوان أنهم غالبًا ما سيضعون العراقيل القانونية والدستورية للحيلولة دون وصولهم للسلطة، ولأنَّ المجلس يتترس بكتيبة من الخبراء القانونيين والدستوريين من دولة مبارك، وربما لا يمكن للجماعة مجاراة الحنكة القانونية لهم.

في الفترة التي تلت الاستفتاء وحتىٰ «اضطرار» المجلس العسكري تحديد موعد لإقامة انتخابات مجلسي الشعب والشورىٰ، تتالت التظاهرات والاعتصامات وأعمال العنف، وكان من أبرزها أحداث شارع محمد محمود الأولىٰ في نوفمبر ٢٠١١م، والتي اشتعلت بسبب مناورات المجلس العسكري لتأخير الانتخابات، بالإضافة إلىٰ وثيقة السلمي المشهورة التي كانت تعطي للجيش صلاحيات ومزايا فوق دستورية، وكانت هذه المبادرة/ الوثيقة بداية بروز التسلط العسكري المتخوف من مسار ديمقراطي حقيقي غالبًا ما سيؤول بالبلاد لحكم الإسلاميين، وبالتحديد جماعة الإخوان. كانت أهم تداعيات أحداث محمد محمود هي استقالة حكومة

الدكتور عصام شرف وتكليف الدكتور كمال الجنزوري بتشكيل حكومة إنقاذ وطني، وإعلان المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة عن تسريع الجدول الزمني لنقل السلطة، علىٰ أن يتم وضع الدستور والاستفتاء عليه قبل ذلك في غضون شهرين من أول اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورىٰ في أبريل ٢٠١٢م.

ومع إقامة انتخابات مجلس الشعب وتشكله في مارس ٢٠١٢م، بدأت مرحلة أكثر اضطرابًا بين المجلس والإخوان؛ إذ بالفوز الساحق للإسلاميين في مجلس الشعب بدا الأمر منذرًا بخطر وجودي للمجلس العسكري = صلاحياته وسلطاته واقتصادياته. فقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية لجماعة الإخوان) والتحالف التابع لها بأكثر من ٤٣% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب، بينما حصد التحالف الإسلامي (السلفي) أكثر من ٢٢% من المقاعد، وهي النتيجة التي بدت مؤججة لحالة الاستقطاب السياسي والأيديولوجي الإسلامي - الليبرالي المسيحي، التي باتت تتجذر يومًا بعد يوم.

تلىٰ هذه الفترة زحام في أجندة التظاهرات والاعتصامات المنبنية علىٰ الحالة الاستقطابية الحادة التي تعتمل في الفضاء السياسي والاجتماعي المصري، ويبدو أنَّ من إحدىٰ أبرز استراتيجيات المجلس العسكري الدفع نحو مزيد تجذر في وضعية الاستقطاب المجتمعي؛ إذ بدا الإخوان مرتبكين أكثر من مرة في مواقفهم من بعض التظاهرات والاعتصامات، خاصة فيما

يتعلق بلزوم إبعاد المجلس العسكري عن المشهد، كدعوات الشيخ حازم أبو إسماعيل وبعض القوىٰ الثورية الإسلامية، وكذلك بعض المجموعات الشبابية المستقلة أو الليبراالية، ويبدو أنَّ المجلس قد نجح في تسيير استراتيجية «فرّق تسد» ضد جميع القوىٰ المهددة لمصالح وسلطات المجلس، وجعل من توريط الإخوان في اختيارات «أحلاهما مرّ» أداة للخصم من رصيدهم الاجتماعي.

أضاف بعد ذلك المجلس العسكري والقوىٰ الليبرالية الأخرىٰ استراتيجيات أكثر تأجيجًا للاستقطاب؛ حيث بدت الأمور شديدة المفاصلة بين المعسكرين الإسلامي والليبرالي المسيحي، ويبدو أنَّ المجلس العسكري استطاع استمالة القوىٰ الليبرالية بجانبه لضمان تفتيت الصف الثوري، وبدأت استراتيجية الإجهاز علىٰ مجلس الشعب ذي الأغلبية الإسلامية، ونجحت أجهزة الإعلام في أداء الدور المنوط بها؛ حيث يسيطر عليها أكثر رجال أعمال المعسكر الليبرالي ورجالات نظام مبارك، فضلًا عن حضور المتابعة الأمنية لقطاع كبير من مقدمي البرامج الحوارية[1].

---

(١) يرىٰ المستشار طارق البشري أنَّ القوىٰ الثلاث المنظمة والقادرة علىٰ الفعل في مصر هي: جهاز الدولة المصرية بما فيه الطبقات البيروقراطية والأجهزة السيادية والأمنية، والثانية هي جماعة الإخوان المسلمين، ويدخل معها بعض القوىٰ السلفية الحركية، والثالثة هي القوىٰ الليبرالية وهي الأضعف تنظيميًا؛ إلا أنها الأكثر تملكًا لقنوات فضائية وصحف ومجلات، كما أنها حاضرة في وزارات الثقافة والإعلام وسوق رجال الأعمال، وغالبها كان علىٰ ارتباط بمصالح مع دولة مبارك. انظر: «ثورة ٢٥ يناير والصراع حول السلطة»، المستشار طارق البشري، ص ٣٣ - ٤١، دار البشير.

زادت وتيرة المواجهة بين المجلس والإخوان، واستخدم المجلس الذراع القانونية للدولة والمتمثلة في المحكمة الدستورية العليا، المشكّلة منذ أيام حسني مبارك، حيث صرح رئيس الوزراء وقتئذ كمال الجنزوري للدكتور سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب حينها بقوله: «قرار حل مجلس الشعب عندي في الدرج» في سياق تهديدٍ للمجلس بسبب قانون العزل السياسي، وقرب موعد مناقشة الموازنة العامة للدولة لأول مرة من قبل مجلس شعب منتخب. فقد كشف الدكتور الكتاتني في لقاء تلفزيوني مع أحمد منصور ببرنامج «بلا حدود» في ٢٥ أبريل ٢٠١٢م عن هذا التصريح، جاء ذلك بعد أن احتدم الصراع بين مجلس الشعب من جهة، وحكومة الجنزوري ومعها وسائل الإعلام وبعض القوىٰ السياسية من جهة أخرىٰ.

وفي ١٥ يونيو من العام نفسه، أعلن المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري وقتئذ حل مجلس الشعب رسميًا، تنفيذًا لحكم المحكمة الدستورية العليا الذي أكّد أنَّ المجلس غير قائم بقوة القانون.

بالنظر في تواريخ القرارات والأحداث؛ يظهر جليًّا استراتيجية المجلس العسكري تجاه الإخوان في هذه الفترة من خلال الآتي:

* مع قرار ترشيح الإخوان لكل من المهندس خيرت الشاطر (كمرشح رئيس)، والدكتور محمد مرسي (كمرشح ثانٍ احتياطي) لانتخابات الرئاسة؛ بدا الأمر منذرًا بخطر وجودي للمجلس في ظل احتمال وجود مجلسي شعب وشورىٰ بأغلبية إسلامية، ووجود

رئيس جمهورية من الإخوان المسلمين، خاصة وأنَّ مجلس الشعب كان قد أصدر قانون العزل السياسي الذي سيستبعد أحمد شفيق = مرشح الجيش والدولة العميقة غير الرسمي، كما أنَّ مجلس الشعب كان علىٰ وشك مناقشة الموازنة العامة للدولة للعام الجديد، وهي إحدىٰ خزائن أسرار دولة الفساد العميقة في الدولة المصرية.

* تم استبعاد الشاطر لأسباب «قانونية»، وفي المقابل تمت الإطاحة بأحد المرشحين العسكريين لمعادلته بخيرت الشاطر، وهو اللواء عمر سليمان، كما تم استبعاد الشيخ حازم أبو إسماعيل لأسباب قانونية، وهو الأمر الذي فجر تظاهرات مؤيدة له، وانتهت نهاية دموية.

* تم تمرير الموازنة الجديدة من دون مجلس الشعب بعد أن انتقلت صلاحياته قسرًا للمجلس العسكري بعد حله، علىٰ الرغم من وجود مجلس الشورىٰ.

* كانت مواجهة الجيش - الإخوان وأوراق ضغط كل منهما في مرحلة الإعادة بين الدكتور مرسي وأحمد شفيق متعددة، أثبتت الأوراق حصول تلاعب في النتائج لصالح شفيق؛ بل وتواردت أنباء حينها عن توجه الحرس الجمهوري لمنزل شفيق إيذانًا بتسلمه مقاليد السلطة، إلا أنَّ الإخوان أداروا المشهد بشكل ممتاز، وأعلنوا النتيجة قبل الإعلان الرسمي، ومن أكثر من جهة، من الجماعة نفسها، ومن قضاة تيار الاستقلال، ومن غيرهم، وبات الطرفان أمام وضعية فرض الأمر الواقع وكشف كل الأوراق، حتىٰ انتهىٰ الأمر بإعلان فوز الدكتور مرسي.

* كان المجلس العسكري متترسًا بأقطاب القانونيين والدستوريين في مصر، وقد أصدر إعلانًا دستوريًا مكملًا في ١٧يونيو ٢٠١٢م، ألزم فيه رئيس الجمهورية بأداء اليمين أمام المحكمة الدستورية، والمشكّلة منذ أيام مبارك، وجعل صلاحيات الرئيس شكليّة، وأعطىٰ حق التشريع لنفسه حتىٰ انتخاب مجلس شعب جديد؛ بل وأعطىٰ الحق لنفسه في إعادة تشكيل الهيئة التأسيسية لوضع الدستور، حيث نصت المادة المادة (٦٠) مكرر: إذا تم مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها يشكل المجلس العسكرىٰ خلال أسبوع جمعية جديدة تمثل أطياف المجتمع لإعداد دستور خلال ٣ أشهر، ويعرض علىٰ الشعب لاستفتائه في شأنه خلال ١٥ يومًا من تاريخ انتهاء إعداده، وتبدأ الإجراءات التشريعية خلال شهر من إعلان موافقة الشعب. هذا غير نصوص المواد التي تحصن القوات المسلحة من تتدخل الشخصية المدنية المتوقع قدومها لكرسي الرئاسة.

* في هذه الأثناء؛ بدأت الحالة الاجتماعية تنذر بشرخ مجتمعي كبير، خاصة مع ابتعاد حزب النور/ الدعوة السلفية أكثر عن صف الإخوان، وبعد أن اطمأن أرباب الدولة العميقة من خلال نتيجة انتخابات الإعادة بأنَّ النفور المجتمعي من «الفلول» بات بلا قيمة، وتصالحت شرائح مجتمعية كثيرة مع محددات الاختيار الجديدة؛ إذ بات اختيار كل ما هو «غير إسلامي» كمحدد رئيس للاختيار= مقبولًا ومؤثرًا، ومن هنا بدأت أدوات الإعلام المضاد

في العمل علىٰ تغيير قيم ومعايير المقارنة والاختيار في ظل تعمد بعض ممن شارك أو ادعىٰ المشاركة في الثورة إحراج الإخوان والضغط عليهم لتقديم تنازلات، وهي علىٰ الحقيقة ضغوط تمارسها بعض الجهات، داخلية وخارجية، ضمن أدوات القوة الناعمة والذكية[1].

سادسًا: المجلس العسكري والدكتور مرسي: عام من الصراع علىٰ الدولة

بدأت مرحلة الصراع المباشر بين الدولة العسكرية ومصالحها ونفوذها، وبين المرحلة الجديدة التي أراد الدكتور محمد مرسي أن يرسم بها مصر الجديدة من خلال أول رئيس منتخب من خارج المؤسسة العسكرية في تاريخ مصر الحديثة، فلم يمض أكثر من شهر ونصف علىٰ تولىٰ الرئيس مرسي مسؤولية الحكم، حتىٰ حدثت حادثة الجنود المصريين في رفح، التي راح ضحيتها ١٦ من أبناء القوات المسلحة في يوم ٥ أغسطس ٢٠١٢م؛ حيث ألغىٰ الرئيس في ١٢ أغسطس ٢٠١٢م الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري، وأقال عددًا من القيادات العسكرية، وكان علىٰ رأسها المشير **طنطاوي** وزير الدفاع، والفريق **سامي عنان**

---

(١) للمزيد انظر: «المفهوم السياسي للقوة: قراءة في المفهوم وتحققاته في الربيع العربي»، د. محمد توفيق، مقال منشور علىٰ موقع الحملة العالمية لمقاومة العدوان، ٠٩/٠٨/٢٠١٤م.

رئيس الأركان وآخرون، وعيَّن مكانهما قائدي الانقلاب فيما بعد عبد الفتاح السيسي وصدقي صبحي.

من هذه النقطة بدأت مرحلة تكسير العظام بين الجيش والإخوان؛ فقد أعاد مرسي مجلس الشعب المنحل، وبدأت معركة عمل الدستور، وباتت توجهات القوىٰ الليبرالية، وكذا بعض القوىٰ السلفية، في الاصطفاف ضد سياسات الإخوان.

استخدم المجلس العسكري أدواته بشكل أكثر فجاجة، والتي كان من أبرزها المحكمة الدستورية العليا، التي قضت، بسرعة لم تعهدها غالب محاكم العالم، بعدم دستورية إعادة مجلس الشعب، واضطر مرسي وقتها لتأجيل الصدام مع مؤسسة القضاء.

بدأ بعد ذلك استخدام حزب النور/ الدعوة السلفية في تقوية الجبهة المعارضة لمرسي، وبدا تصريح رئيسه يونس مخيون مثيرًا للجدل حول اتهام الرئاسة والإخوان بتعيين ١٣٠٠٠ موظف محسوب علىٰ الجماعة في الوظائف الحكومية، وهي المعلومة التي ليس للحزب ولا للدعوة السلفية سبيل لمعرفتها والحصول علىٰ تقاريرها إلا من أجهزة أمنية معنية بشؤون الموظفين الحكوميين!

ثم جاء الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي لعزل النائب العام (عبد المجيد محمود)، وهو أحد أقطاب نظام مبارك، ليزداد التوتر بين المجلس العسكري والرئاسة، وازدادت حدة الهجوم الإعلامي الشاحن اجتماعيًّا علىٰ الرئيس مرسي وعلىٰ جماعة الإخوان.

بالطبع، لا يمكن إغفال الدعم المادي والمعنوي والسياسي

من الرئيس مرسي للفلسطينيين في غزة، وبالتالي دعم حركة حماس؛ إذ أرسل الرئيس رئيسَ وزرائه آنذاك الدكتور هشام قنديل لغزة تضامنًا ودعمًا، كما تدفقت المساعدات والدعومات الطبية و«غيرها» في فترة قد تكون أفضل فترات للمقاومة في غزة، فضلًا عن رموز أخرىٰ هبت لنصرة الغزاويين أمام العدوان الإسرائيلي حينها، وكان من أبرزهم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح. بالقطع لم يرق هذا المسار للمؤسسة العسكرية التي تحتفظ بعلاقات ودية مع إسرائيل، وارتباط بالمصالح الأمريكية في المنطقة، وهو ما زاد من أهمية تعجيل المؤسسة العسكرية والأطراف الخارجية بالترتيب للانقلاب.

سابعًا: السيسي والإخوان: الصراع الوجودي والمعركة الصفرية

لا يمكن بحال أن ننكر جودة إخراج مشهد ما سمي «ثورة ٣٠ يونيو»، ثم «استجابة» القوات المسلحة لـ«نداء الشعب»، وإنقاذ البلاد من بوادر «حرب أهلية» بسبب ديكتاتورية مرسي والإخوان. لقد تم إخراج المشهد ببراعة، وبقوة السلاح والدبابة، واستغلت أخطاء الإخوان ونهجهم الإصلاحي في خطف اللحظة الفارقة في عمر انكفاء ثورة ٢٥ يناير.

سياسة افتعال الأزمات سارت بشكل ممنهج ومحبوك لتصل بالناس لحدٍ لا يستطيعون فيه تحملها، وبالتالي؛ يصبح ذلك تمهيدًا جيدًا لقبول عزل مرسي ممن قد يكون متعاطفًا معه، فيصطف مع

معسكر الرافضين للإخوان وفي مقدمتهم حركة «تمرد» المصطنعة خصيصًا لهذا المشهد والدور.

بدأت الأمور بتأجيج حركة «تمرد» لأحداث عنف وحرق لمقرات حزب الحرية والعدالة ومهاجمة مكتب الإرشاد بالمقطم، والتي كانت ثمة بعض الإشارات لضلوع أجهزة أمنية في دعمها وتشكيلها، بينما ركزت وسائل الإعلام الخاصة علىٰ إعداد الناس لرحيل الإخوان في ٣٠ يونيو، وبمساعدة ترتيبات الأجهزة الأمنية وأذرع القوىٰ الليبرالية الاقتصادية في صناعة الأزمات وتضخيمها.

وعلىٰ الرغم من الجهود الحثيثة التي حاول من خلالها الرئيس وحكومته تجاوز الأزمات؛ إلا أنَّ الوقت كان قد تجاوزهم، خاصة وأنَّ الخطة كانت قد رسمت وبدأ تنفيذها، وبات من العسير إيجاد ثغرة داخل المؤسسات الأمنية، وخاصة القوات المسلحة، لإيجاد بديل للسيسي. بالقطع ليس هناك روايات مؤكدة لتفاصيل الأحداث قبل الانقلاب وبعده مما وقع داخل أروقة الرئاسة؛ إلا أنَّ التقارير والأنباء تشير إلىٰ بعض المعلومات التي قد تفيد في قراءة هذه اللحظات الغامضة.

لم تمر علىٰ مصر حقبة قمعية دموية كتلك التي تلت انقلاب الثالث من يوليو ٢٠١٣م؛ فقد تجاوزت أعداد الذين قتلوا علىٰ يد أجهزة الشرطة والجيش الآلاف، بالإضافة إلىٰ أضعافهم من الجرحىٰ والمصابين، كما امتلأت سجون الانقلاب بعشرات الآلاف من معارضي الانقلاب، وباتت المعادلة الأمنية الوحيدة

التي يتبناها النظام هي القمع والقتل والاعتقال بأوسع نطاقاته؛ الأمر الذي دفع باتجاه العنف التكتيكي الذي بات يستخدمه الشباب، بينما دفع باتجاه عنف أكثر فاعلية وإنهاك للجيش في سيناء، حيث مستويات وأدوات وتكتيكات واستراتيجيات العنف والمواجهة أشد وأكبر.

بات في حكم الثابت أنَّ مصر تحت حُكم السيسي هي دولة ديكتاتورية شمولية كاملة؛ إذ إنَّ النظام يزج بالمعارضين في السجون بتهمٍ غامضة، ويطرد الصحفيين الناقدين من وظائفهم، ويقمع المظاهرات باستخدام القوة القاتلة، ويستخدم الأدوات القانونية وغير القانونية لمراقبة النظام السياسي؛ لذلك فإنَّ مصطلح «مصر السيسي» يعبر عن الواقع الرئاسي الاستبدادي، ويجعل النظام يبدو متماسكًا وفعّالًا بدرجة أقل[1].

هذا الاختيار الأمني العنيف، مصحوبًا بخطاب إعلامي اجتماعي وسياسي تحريضي، وأفق سياسي مغلق؛ لا ينتج في النهاية إلا مزيد تعقد وتردٍ للموقف، ويجعل الخيارات المتاحة محدودة واضطرارية، وهو ما يريده بعض **الاستئصاليين** eradicators في معسكر الانقلاب؛ إذ الرهان علىٰ حيازة التفوق التسليحي والمعلوماتي والدعم الشعبي والإقليمي والدولي، بخلاف تيار **التفاوضيين** dialogists الذين يرون السير نحو الحل السياسي

(١) "Who is running the Egyptian state?" Nathan J. Brown and Katie Bentivoglio, The Washington Post, July 31, 2015.

التفاوضي، وهؤلاء يبدو أنهم ليسوا ذوي نفوذ وفاعلية داخل معسكر الانقلاب.

كما تمثل استراتيجية التصفية المباشرة وغير المباشرة لقيادات الجماعة إحدىٰ أحدث الاستراتيجيات التي تنقل المواجهة لمراحل أكثر حدة وخطورة علىٰ الأوضاع في مصر، خصوصًا مع تزايد حضور الشباب في صفوف قيادات الجماعة، واتسامهم بقدرات وتوجهات أكثر جرأة وقوة ومهارة عن القيادات التاريخية، بالإضافة إلىٰ افتقاد الأجهزة الأمنية أية قواعد بيانات لهذا الجيل الصاعد، وهو ما يجعل الاستراتيجية الأمنية أكثر دموية وأوسع استهدافًا.

والحقيقة أنَّ جماعة الإخوان محاصرة ما بين حملة أمنية لم يسبق لها مثيل من الأجهزة الأمنية للدولة، وبين جيل شاب يضغط من أجل تحرك أقوىٰ ضد نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي. وثمة إشارات تؤكد أنَّ الجماعة تتجه نحو استراتيجية جديدة؛ يمكن عنونتها باستراتيجية الانتقال من «دفاع السلمية» إلىٰ «هجوم الثورية»، عبر توجه أكثر ثورية ضد النظام الحالي في مصر، وهو ما يقربها من باقي القوىٰ الثورية التي كانت تنتقد صفقاتها الهادئة مع العسكر ومع رموز النظام السابق، ولكن لا يزال هذا الاتجاه الثوري وهذه الاستراتيجية الجديدة لم تتبلور بعد[1].

---

(١) "Unprecedented Pressures, Uncharted Course for Egypt's Muslim Brotherhood", Nathan J. Brown, Michele Dunne, Paper published on Carnegie Endowment for International Peace, July 29, 2015.

- **تيارات جماعة الإخوان: قراءة في الأصول والتشكلات والتفاعلات**

من المهم عند دراسة جماعة الإخوان المسلمين أن نسعىٰ للتعمق في تاريخ الجماعة والحفر في أبعاد التيارات المختلفة التي ولدت داخلها؛ لأنَّ حسن قراءة الأنماط الفكرية المختلفة داخل الجماعة سيساعد بلا شك في تحسين قراءة تاريخ الجماعة وواقعها، فضلًا عن ضبط السيناريوهات المستقبلية لها.

بدأت الجماعة بأهدافها الدعوية والتربوية علىٰ يد المؤسس الأستاذ حسن البنا ﵀، تستهدف عموم المجتمع المصري من خلال أعمال دعوية علنية، تستقطب في سيرها هذا خيرة الشباب والدعاة للعمل في منظومة جماعية تحقق نتائج أفضل وأنجع. وكان لرؤية البنا المتكاملة أثر في إكساب الحركة الناشئة أبعادًا أخرىٰ تحقق هذه الرؤية؛ فتنوعت أعمال الحركة الدعوية الصاعدة ما بين أعمال خيرية واجتماعية ورياضية وتعليمية وثقافية، فكانت وعاءً جامعًا لشتىٰ اهتمامات الناس، واستطاعت أن تتمدد في مختلف المدن والقرىٰ والنجوع المصرية، وأحسن البنا توظيف هذا التمدد بضبط هياكل إدارية بدائية تنتظم فيها أعمال وجهود أفراد الجماعة ومحبيها وجمهورها.

بينما جاء إلحاح الواقع الاستعماري وظروف حرب فلسطين لتلجئ البنا لإنشاء نظام خاص، له مواصفات خاصة بدنيًا وفكريًا وشرعيًا، يعمل بصورة سرية شديدة الدقة، يتدرب علىٰ استخدام

السلاح ويحوزه بالفعل، وله نظام تدريبي بدني رياضي يتناسب مع المهمة التي أنشئ من أجلها، وتشكلت نفسيات وعقليات أعضائه بصورة تتعايش مع الطبيعة السرية للنظام الخاص، وهي أشبه بتركيبة وشخصية رجال أجهزة المخابرات، حيث يعيشون بوجهين؛ أحدهما الرسمي والآخر التنظيمي. وبغض النظر عن تفاصيل التنظيم الكثيرة؛ فقد كانت لحظة التأسيس والتفعيل للنظام الخاص هي لحظة تعدد التيارات داخل جماعة الإخوان المسلمين في أربعينيات القرن المنصرم، ومع تصلب النظام الخاص واشتداد عوده، ثار النظام علىٰ بيعته للبنا، وخرج عن طوعه وطاعته، ومثّل تيارًا مغايرًا عن الخط العام للجماعة الدعوية الرسمية وعن الخط البناوي الإصلاحي، لينتهي التنظيم، خاصة بعد مقتل البنا رحمه الله، إلىٰ تيارين أساسيين مع نهاية الأربعينات، كلٌ له سماته وخصائصه ومناهجه وعقلياته.

ثم تأتي الحقبة القطبية، ويدخل سيد قطب بنسقه العقدي في قلب الجماعة ليحدث إعادة ترسيم لتيارات الجماعة، ودخلت أيضًا أطروحات الأستاذ أبو الأعلىٰ المودودي في النسق ذاته؛ حيث أثار قطب بشكل أعمق قضايا الحاكمية والاستعلاء الإيماني، وتلقىٰ الكثيرون أدبيات قطب، المُطْلِقَة لجاهلية المجتمعات وتنحية الشريعة واقعًا وتحاكمًا، بصورة تجريدية تنظيرية لتحاكي بها الواقع، وكانت هذه بذرة الخلل في الوعي لخطاب سيد قطب رحمه الله، والتي كانت منبت خطاب التكفير تحت وطأة سياط المعتقلات

والبطش الناصري في السجون، وتلقفتها قطاعات من أبناء الجماعة بالقبول في هذا الظرف، بعد أزمة تنظيم ١٩٦٥م، وكان هذا بداية وجود الظهير المعرفي لامتداد النظام الخاص، والذي لم يكن له منظومة معرفية مرجعية واضحة. قابلت قيادات الجماعة الإصلاحية هذا التيار الناشئ والمتصاعد برسالة مرشدها الأستاذ حسن الهضيبي «**دعاة لا قضاة**»، وذلك في مواجهة خطاب يتضمن قدرًا من العنف الفكري والشرعي، تكفيرًا وتجهيلًا، وبالتالي؛ إيغالًا في الانكفاء والانغلاق على الذات، والساعي للتبرؤ من مظاهر الجاهلية!

برأيي، أنَّ هذه المرحلة التاريخية أنتجت ثلاثة تيارات داخل الجماعة، ثم خرج أحدهم من الجماعة بعد ذلك؛ **الأول**: كان التيار البناوي الإصلاحي المرتكز على تراث البنا العملي والعلمي، وهو التيار الأكبر. ثم مع إكراهات لحظة القمع الناصري وبطش جلاديه في السجون، وبالتوازي مع نمو الأطروحتين القطبية والمودودية، تبلور النسق الفكري للنظام الخاص داخل الجماعة، وهو **التيار الثاني**، وبات له ظهير معرفي مقبول ومؤثر من خلال قطب والمودودي، وهنا تولد عن هذا الخط طريقان جديدان؛ **الأول**: طريق مشبع بجزء من التراث القطبي والمودودي فيما لا يتعارض مع أهم أطر الجماعة بمظلتها البناوية، وهو الذي أثمر بعد ذلك ما سمي «التنظيم الحديدي/ المركزي» الذي سيطر على الجماعة حتى انقلاب الثالث من يوليو. **والثاني**: طريق مشبع بكل

مضامين وأفكار سيد قطب، بل ونظّرها ووضعها في قوالب علمية عقدية، وهو تيار **أحمد عبد المجيد وعبد المجيد الشاذلي**، وهو ما يمكن وصفه **بالسلفية القطبية**، وهي حاصل تزاوج السلفية الوهابية والقطبية الإخوانية، وهو التيار الذي انفصل عن الجماعة تنظيميًا؛ إلا أنَّه بقي مواليًا لها نسبيًّا بعد ذلك.

ويمكن اعتبار أنَّ التيار الإصلاحي انقسم بعد ذلك مع مجموعة التلمساني، وخصوصًا عبد المنعم أبو الفتوح، إلىٰ **إصلاحي محافظ** أقرب إلىٰ القطبية، **وإصلاحي منفتح** وهو الذي مثله عبد المنعم **أبو الفتوح ومحمد البلتاجي**.

هذه الخريطة التصنيفية تساعد بعض الشيء في قراءة ما يستجد من تغيرات وخلافات تعتمل في الجماعة الآن؛ ففي واقع الأمر بدا تنظيم جماعة الإخوان في حقبة ما بعد الانقلاب وفض اعتصامي رابعة والنهضة يسير في دوائر تقلب التنظيم رأسًا علىٰ عقب، وعلىٰ الرغم من قناعتي التامة بأنَّ الجماعة عصية علىٰ التفكك الكامل؛ إلا أنَّ مظاهر انكماش التأثير والفاعلية بدت واضحة ومثيرة للانتباه، وبات يشير بشكل أراه جليًّا إلىٰ تجليات أفول التنظيم وتوسع دوائر التيار الفكري العام المحسوب علىٰ أدبيات وتراث ورموز الجماعة.

• تجليات أفول التنظيم

وفق الفرضية التي أسعىٰ لإثباتها، فإنَّ ثمة جملة من مظاهر

أفول التنظيم الهرمي للجماعة، في مقابل صورة أكثر انفتاحًا للجماعة في جانب منها، وصورة أخرىٰ أكثر انغلاقًا في جانب آخر، بينما سيكون التيار العام غير التنظيمي للإخوان، هو الأكثر استيعابًا وجمعًا لشتات غير الراغبين أو المتصالحين مع المسار التنظيمي المتبقي. مع الأخذ في الاعتبار أنَّ التنظيم باقٍ ولن يتفكك أو ينحل.

يمكن الحديث حول تجليات أفول التنظيم من خلال الآتي:

أولًا: أفول الفاعلية والتأثير

ثانيًا: أفول التنظيم المركزي ومجموعة الحرس القديم

ثالثًا: إعادة إنتاج النظام الخاص بطبعة جديدة

وبيان ما سبق كالتالي:

تحت وطأة الضغوط الأمنية التي تمر بها الجماعة الآن، ومنذ انقلاب الثالث من يوليو، ومع أخطاء الجماعة المتراكمة منذ ثورة يناير، وعجز الجماعة عن تقديم حلول ورؤىٰ استراتيجية لما هو قابل؛ فقدت الجماعة أدوات قوتها وفاعليتها الدعوية والاجتماعية والسياسية، وبانكشاف أوراقها بعد الثورة، لم يعد في إمكانها تشغيل أدوات التعبئة والحشد والتجنيد والإمداد، وتم سد منافذ ذلك؛ في النقابات المهنية والعمالية، واتحادات طلاب الجامعات والأسر الجامعية وجميع منافذ العمل الطلابي، بل أوصدت منافذ العمل الخيري والجمعيات الخدمية والطبية، والتي كانت تسد فراغًا

كبيرًا انسحبت منه الدولة ومؤسساتها، وقامت هذه الجمعيات بملء هذا الفراغ بنسبة كبيرة، وكان للإخوان دور مهم ومؤثر في ذلك[١].

إذن؛ فتقويض العمل الطلابي والنقابي والخيري أفقد الجماعة أهم وأبرز أدوات قوتها وفاعليتها على الأرض، ولأنَّه من المتوقع أن تستمر هذه الحالة مدة قد تطول؛ فمن المرشح أن تتراجع فاعلية وتأثير الجماعة في الواقع المصري في المدى القريب، خاصة وأنَّ الفضاء الإعلامي المسمّم يرسخ لشيطنة الجماعة بصورة فجّة وخطيرة؛ بل نستطيع أن نقرر بالفعل أنَّ شرخًا مجتمعيًا موجود بالفعل بين قطاع من المجتمع المصري واقع تحت تأثير الإعلام وغواية السلطة، وبين قطاع آخر يترسخ لديه شعور نفسي معادٍ لما يسميه «شعب السيسي». إنَّ الأمر بالفعل بتحليل اجتماعي بدائي منذر بمستقبل غاية في الخطورة، وبتنامي الرغبة في التشفي والانتقام، وبتزايد الفجوة المجتمعية لدرجة قد تشبه المجتمعات الطائفية وثنائيات الصراع فيها، كسوريا (علويين وسنة)، والعراق (سنة وشيعة)، وهو ما لا يمكن ضبطه وتقويمه بسهولة إلا بتعقل من جميع الأطراف، وهو ما يغيب عن المشهد الحالي. بل إنَّ أحداث فض الاعتصامات وحملات القمع والاعتقال والقتل بدمٍ بارد،

(١) For more details about the uprooting of M.Bs social organizations, look: "The Muslim Brotherhood's social outreach after the Egyptian coup", working paper, Aug. 2015, Steven Brooke, The Rethinking Political Islam series, Project on U.S. relations with the Islamic world at Brookings Institution.

وضغوط الملاحقات والمطاردات؛ هي في المجمل منتجة لعقلية انتقامية بلا شك، ستترسخ في أذهان جيل أو أكثر من أبناء الحركة الإسلامية الواقع تحت مقصلة القمع السلطوي الحالي، وستدخر شحنات نفسية قابلة للانفجار وقتما تتاح لها الفرصة، وكأنَّ النظام يصنع قنابل موقوتة ستنفجر في وجه الجميع في لحظة ما، خاصة مع انحسار قدرة جماعة والإخوان وباقي الحركة الإسلامية علىٰ السيطرة علىٰ قواعدها وأتباعها، في ظل الحالة السائلة التي تمر بها، وفي ظل واقع اهتزت فيه بشكل كبير صورة القيادات المحركة والمنظرة، ولم تعد تمتلك رأس المال الرمزي الذي كان يكسبها ملكات وصفات القيادة، أو بالأحرىٰ انكشف الغطاء عن بعضها ولم تجد من المقومات الحقيقية ما يستر سوأتها وعجزها كقيادات!

يشير الباحثان ناثان براون وميشيل دن في دراسة لهما بعنوان: «جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ضغوط غير مسبوقة ومسار مجهول»[1]، وتحت عنوان: تنظيم متجدّد لكنه مختلف؛ يشيران إلىٰ معنىٰ قريب مما نفترضه حيث يقولان: «من الواضح أنَّ جماعة الإخوان تمرّ الآن في مرحلة تحوّل صعبة وذات آثار بعيدة المدىٰ، كتلك التي مرّت بها في أعقاب اشتباكها مع النظام في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. كما أنَّ التحوّلات الجارية في الجماعة

(١) بتصرف من دراسة: «جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ضغوط غير مسبوقة ومسار مجهول»، ناثان ج. براون، ميشيل دنّ، ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٥، مركز كارنيجي للشرق الأوسط.

واضحة هي الأخرىٰ. فقد أصبح التنظيم أقلّ هرميّة وأقلّ تركيزًا علىٰ الجدوىٰ التنظيمية الخاصة به، وأقلّ إصرارًا علىٰ تمييز نفسه عن الجماعات الإسلامية والثورية الأخرىٰ. حصيلة هذه التغيّرات تجعل الحركة مختلفة عما كانت عليه في الماضي القريب. وكما لاحظ بعض المراقبين، فإنَّ جماعة الإخوان المسلمين التي لم تعد هرميّة ومنضبطة وحذرة وجامدة، ليست ببساطة الجماعة التي كانت موجودة سابقًا ... في المقابل، يبدو أنَّ من هم في القاعدة يحكمون الحركة، في البيئة الجديدة، أكثر ممن هم في قمتها. ويظهر أنَّ المزيد من كبار الأعضاء مستعدّون للإذعان إلىٰ الأعضاء الأصغر سنًّا. فقد أكّد عضو بارز في إسطنبول التزام الحركة بنبذ العنف بيد أنَّه تحدث عن دوافع جيل الشباب بنوع من التسليم إزاء شعور الشباب بـ«الطاقة الشخصية»، وأشار هو وآخرون إلىٰ ما اعتبروه رغبة مفهومة للانتقام، لن يكون من المجدي معارضتها أو التصدّي لها. وتحدّث عضو بارز عن الأعضاء الشباب باعتبارهم «أكثر جرأة»، ووصف دور القيادة علىٰ أنَّه يقوم علىٰ توجيه تلك الدوافع بوسائل مثمرة. ولاحظ أحد الأعضاء ممن انخرطوا مع الشباب علىٰ نطاق واسع مدىٰ اختلاف الجيل الصاعد، حيث يرجع ذلك جزئيًا إلىٰ التجارب التكوينية بين عامي ٢٠١١ و... ٢٠١٣ قد تجعل موجة القمع التي تقودها الدولة الإدارة الجزئية أكثر صعوبة في أي حال، كما أنَّ الحالة المزاجية للقاعدة تنتشر ببطء عبر الجماعة بوسائل هامة. ويبدو والحالة هذه أنَّ ثمّة

شعورًا بأنَّ الجيل الأكبر سنًّا جرّب مجموعة من الأساليب، اعتمد بتأنٍّ علىٰ قدر ضئيل من الانفتاح لزيادة الأنشطة الاجتماعية والسياسية تدريجيًا، التي إما أنها فشلت أو لم تعد ملائمة. كما أنَّ هناك غضبًا يمور بطيئًا ويجعل التأنّي، وهو الفضيلة التي طالما اعتزّت بها الجماعة، أقل تقديرًا. فقد قال أحد الشباب الإسلاميين بشأن الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠١٣: «كل شيء تغيّر في اليوم الذي وقعت فيه مجزرة رابعة». وأضاف أنَّ «صعود تنظيم الدولة الإسلامية، تزامن مع تدمير التجربة الديمقراطية في مصر، وأصبح عامل الوقت في صالح الراديكاليين». وأشار العديد من الشباب الذين تمت مقابلتهم إلىٰ تصريحات أو خطوات محدّدة من جانب مرسي أو عضو مكتب الإرشاد خيرت الشاطر (كان يعتبر قوة دافعة رئيسة للجماعة إلىٰ أن تم اعتقاله بعد الانقلاب)، توحي بأنها تعرّضت إلىٰ الخديعة من السيسي وآخرين في الدولة . . . في حين يبدو واضحًا أنَّ جماعة الإخوان أصبحت تنظيمًا مختلفًا، ماتزال الهياكل القديمة قائمة. والواقع، أنَّ قادة الجماعة يدّعون أنهم وجدوا طريقة لا لمجرّد إحياء الهياكل القديمة وحسب؛ بل لإعادة صياغتها وتشكيلها بما يتلاءم مع البيئة الجديدة. ويدّعي القادة أنَّه تم ملء العديد من المناصب الشاغرة في مكتب الإرشاد ومجلس الشورىٰ، علىٰ الرغم من أنَّه لن يتم الإعلان عن أسماء الأعضاء بسبب الخوف من خطر الاعتقال. وقد تم وضع خطط طوارئ لاستبدال جميع القادة إذا تم القبض عليهم، وفي بعض

الحالات يشمل خط الخلافة طبقات عدّة. وتزعم القيادة أنَّ الخليّة الأساسية للإخوان المتمثّلة بالأسرة فعّالة في جميع أنحاء البلاد... بدا أنَّ الإسلاميين الشباب الذين تمت مقابلتهم في ربيع العام ٢٠١٥، والذين ينتسب بعضهم إلىٰ جماعة الإخوان المسلمين، فيما البعض الآخر غير منتسب إليها، مايزالون غاضبين من قيادات الإخوان بعد عامين من الانقلاب وليسوا في مزاج للتخفيف من انتقاداتهم. ويبدو أنَّ القادة الأكبر سنًّا قبلوا هذه الانتقادات الداخلية برضوخ، واتفقوا علىٰ منح الأعضاء الشباب مساحة زمنية كبيرة في المناقشات الداخلية وكذلك نصيبًا أكبر من الأدوار القيادية. ويقال إنَّ ربع أعضاء مكتب الإرشاد الجديد في مصر تحت سنِّ الخامسة والأربعين، وهناك عضو واحد علىٰ الأقلّ تحت سنِّ الثلاثين».

ثمة ثلاثة مفاهيم وضعها عمر عاشور[1]، الباحث بمركز بروكنجز، ليفسر من خلالها آلية صناعة واتخاذ القرار وتسيير الحركة داخل جماعة الإخوان المسلمين، ويمكننا من خلال هذه المفاهيم توضيح سلوك الجماعة المتجه صوب انحسار التنظيم المركزي الصلب الذي كان يتحكم في صناعة القرار بصورة كبيرة داخل الجماعة، بالإضافة إلىٰ المعطيات التي تشير إلىٰ نشأة مجموعات نوعية صغيرة وشبه مستقلة داخل التنظيم، أشبه بالنظام

---

(١) مستفاد من: «من التعاون إلىٰ القمع: العلاقات الإسلامية - العسكرية في مصر»، عمر عاشور، دراسة تحليلية صادرة مركز بروكنجز الدوحة، رقم (١٤)، مارس ٢٠١٥.

الخاص القديم لكنها بصورة أصغر؛ كل ذلك سنحاول من خلاله إثبات بقية منظومة التجليات التي تشير لأفول التنظيم التقليدي.

يشير عاشور إلىٰ أنَّ مفاهيم ثلاثة تفسر محددات ومعايير وآليات صناعة واتخاذ القرار داخل الإخوان؛ **الأول: مفهوم الفاعل العقلاني**، وهو المفهوم المرتبط بكون مكتب الإرشاد في الجماعة غالبًا ما كان ينحىٰ في تحديد مواقفه نحو استهداف تعظيم المكاسب واستغلال الفرص المتاحة مع تجنب المساحات والمناطق التي تؤدي لمواجهة أو مصادمة مباشرة مع المؤسسة العسكرية أو النظام الحاكم. بصورة أبسط؛ فإنَّ الجماعة كانت قبيل ترشيح الشاطر ومرسي للرئاسة تسير وفق فلسفة براجماتية نسبيًّا؛ حيث تسعىٰ للعمل وتحقيق المكاسب السياسية والاجتماعية والاقتصادية قدر المستطاع ودون استفزاز السلطة أو النظام إلىٰ الحد الخطر، أي العمل في المناطق والمساحات الآمنة والتي يسمح بها النظام أو أكثر قليلًا، وهي آلية كانت ناجحة إلىٰ حدٍ كبير حتىٰ بداية المواجهة الأشد وقت ترشيح الجماعة للشاطر ثم مرسي للرئاسة، وبلغت ذروتها بوصول مرسي لكرسي الرئاسة، ثم عاد بعض الشيء مفهوم «**الفاعل العقلاني**» في إدارة مرسي للمشهد، حتىٰ توقف العمل به نسبيًّا بعد الانقلاب وفض اعتصامي رابعة والنهضة، حيث قررت الجماعة وللمرة الأولىٰ اختيار المواجهة مع النظام بدلًا من تشغيل «**الفاعل العقلاني**» المميز لها منذ عقود.

وبذلك التغير الجذري من «**الفعل العقلاني**» إلىٰ «**المواجهة**

غير المتزنة»؛ تكمن في ثنايا هذا التغير أحد أبرز تجليات أفول التنظيم التقليدي؛ حيث تراجع دور وفاعلية وأحادية التنظيم المركزي أو الحديدي كما يصفه عمر عاشور، وهو الذي يشير إلىٰ تيار الصقور داخل مكتب الإرشاد، وبدا الأمر موزعًا علىٰ عدة جبهات داخلية وفصائلية تتنازع السيطرة علىٰ عموم التنظيم.

والمفهوم الثاني الذي أشار إليه عاشور هو «**الإجراءات التنظيمية والفصائلية**»، وهو المفهوم المعنيّ بخطوات وإجراءات صنع القرار والأهداف والاستراتيجيات داخل الجماعة. إنَّ استيعاب ديموغرافيا التيارات المختلفة داخل الجماعة سيساعد علىٰ تفهم هذا المحدد في سياق فرضيتنا التي نناقشها. فالجماعة لم تعد وحدة واحدة متسقة تسير وفق قرارت مكتب الإرشاد؛ إذ إنَّ المكتب في ذاته بات مختلفًا حوله وعليه، بل وباتت الهياكل التنظيمية العليا كلها مختلفًا حولها بصور بلغت حدًا خطيرًا كما يشير عبدالله عزت، القيادي بقسم الطلاب المركزي بجماعة الإخوان المسلمين في مصر ويكتب تحت اسم مستعار.

يقول عبدالله عزت في مقال مهم له[١]: «باختصار شديد؛ فجماعة الإخوان المسلمين في مصر تقترب من موعد انفجار ضخم يقترب صداه من صوت الانفجار الذي قُصد به مقر «أمن الدولة» بمدينة شبرا الخيمة شمالي القاهرة، وهو الصوت الذي سمعه تقريبًا

(١) انفجار .. ليس في «شبرا الخيمة» بل في «الإخوان»، منشور علىٰ موقع «الخليج أونلاين»، ٢١/٨/٢٠١٥.

جميع سكان محافظات القاهرة الكبرىٰ. الإخوان تقريبًا باتت في مفترق طرق هو الأصعب الذي تمر به منذ نشأتها، وربما نحن بانتظار «محدث صوت» ما، يكون إيذانًا بإعلان لحظة شقاق ما داخل التنظيم السياسي الدعوي الأهم في العالم في الأعوام المئة الفائتة. الإخوان الآن لم تعد جماعة واحدة كما كانت، أو كما كانت تروج، الإخوان باتت حزمة من الجماعات، كل مجموعة لها مسؤول، كل مجموعة لديها كتلة من الأفكار، يقولون عن أنفسهم جميعًا إنهم «إخوان»، ينسبون أنفسهم جميعًا لـ«الثورة»، ينسبون أنفسهم لـ«البنا»، ولكن الواقع يميز بين هذا وهؤلاء بكل بساطة، ولعلك تتأكد من ذلك من كم التسريبات التي تخرج تباعًا للإعلام عن حجم الأزمة الداخلية بين مجموعات قيادات الصف الأول والثاني التي لا ينفيها أي طرف.

بتحليل أدق؛ فالجماعة ربما ينصب الخلاف داخلها حول ثلاث نقاط رئيسة؛ **الأولىٰ**: حول القائد الجديد وشرعيته، أي بمعنىٰ أدق: مَن الذين سيحكمون التنظيم ويسيطرون عليه وتمويله؟ **والثانية**: الخلاف الشخصي بين عديد من القيادات، وهو الخلاف الذي أسسته التقسيمة الإدارية من قطاعات وتمثيلها في مجلس شورىٰ الجماعة «الجماعة سبعة قطاعات إدارية جغرافية، هي: القاهرة الكبرىٰ والإسكندرية ووسط الدلتا والدقهلية والشرقية وشمال وجنوب الصعيد»، **والثالثة**: ماذا تعني الثورة للإخوان، هل هي عمل مؤقت أم عمل دائم، وما هي أدوات الثورة، وهل التنظيم

خادم للثورة أم العكس، وما الرؤية تجاه قضايا الثورة، وهل يستطيع القدامىٰ أو من يعاونهم من قيادات الصف الثاني قيادة ثورة أو مساعدتها؟

وبحسب ما سربته وسائل الإعلام (وكالة الأناضول وموقع مصر العربية الإخباري وصحيفة الشروق)، ومقربون من الجماعة (وبحسب القاعدة الصحفية؛ فإنَّه إذا لم ينف أحد الأطراف أيًا من التفاصيل فهي بالتالي صحيحة في الأغلب)، وعليه؛ فهذه الوسائل الإعلامية قد ذكرت أنَّ الجماعة أجرت انتخابات واسعة علىٰ مستوىٰ القيادة الجغرافية، خلال الشهرين الماضيين، عقب الأزمة التي ألمت بها منتصف أبريل، التي كان عنوانها الإعلامي «السلمية والعمل النوعي»، وهي الأزمة التي دفعت بالقيادات إلىٰ زيادة وتيرة حركتها بين المختلفين لتقريب وجهات النظر؛ الأمر الذي سهل علىٰ نظام الحكم العسكري عملية تتبع العديد من قيادات الجماعة ومن ثم اعتقالهم أو اغتيالهم في منازلهم، مثلما حدث مع تسعة من مسؤولي الجماعة في إحدىٰ الشقق السكنية بضاحية السادس من أكتوبر غربي العاصمة القاهرة.

ورغم إجراء الانتخابات، التي أفرزت سبعة مسؤولين جدد للقطاعات الجغرافية؛ إلا أنهم وجدوا صعوبة في التعاون فيما بينهم خصوصًا مع ظهور عضوي مكتب الإرشاد «محمود عزت ومحمد عبد الرحمن» إلىٰ الواجهة التنظيمية بالجماعة من جديد، وهما اللذان اختفيا لأسباب أمنية تتعلق بالأول، وأخرىٰ مرضية للثاني،

عقب مجزرة فض رابعة. ومع صدقية معلومة الانتخابات، فنحن إذن أمام شرعية جديدة داخل الجماعة جاءت برضا الصف . . . الجماعة الآن بين شرعية انتخابية جديدة، وبين محاولات سيطرة لطرف لتوه عائد من «مخبئه»، طرف يحاول أن يصنع حالة جديدة مدعومة من الصف، وطرف يريد أن يعيد الجماعة للمشهد برضا عسكري ودولي مخزٍ، طرف يؤمن شبابه بميراث المؤسس حسن البنا فكرةً وجهادًا، وطرف يؤمن فقط بالتنظيم الذي بناه «البنا». الجماعة في مفترق طرق وربما نحن بانتظار سماع صوت انفجار ما، أيًا كان من سيطلق هذا الانفجار؛ فإنَّ انحيازات ستظهر في القريب العاجل لكيانات الجماعة بالداخل والخارج لأي من الطرفين، وربما نشهد جماعة جديدة للإخوان يمثلها المنتخبون أو القيادة القديمة.

ثم يشير عزت لجملة من التفاصيل المهمة: «أنه عقب مقال د. محمود غزلان عن السلمية أبريل الماضي، وظهور الأزمة بين قيادات الإخوان للإعلام، تشكلت لجان لرأب الصدع واتفقوا، بعد مشاورة أعضاء مكتب الإرشاد: محمد كمال، طه وهدان، محمود عزت، ومحمد عبدالرحمن؛ علىٰ إجراء انتخابات جديدة لمسؤولي القطاعات الجغرافية، تكون مهمتها إعداد تصور عن تطوير الحراك الثوري، وإعداد لائحة منضبطة لعمل انتخابات مجلس الشورىٰ ومكتب إرشاد جديد والمكاتب الإدارية في فترة لا تتجاوز ٦ أشهر. وتمت الانتخابات، ولكن د. محمود عزت ومحمد عبد الرحمن،

عضوا مكتب الإرشاد، رفضا الاعتراف بها وقررا العمل علىٰ تقسيم المجموعة المنتخبة؛ فاستحوذا علىٰ قطاعي الشرقية والدقهلية ثم استمالا قطاعي الصعيد «شمال وجنوب»، ولكنهما لم يستطعا، لاعتبارات تاريخية وثورية، فعل ذلك مع قطاعات القاهرة والإسكندرية ووسط الدلتا رغم محاولاتهما المستميتة، ولمواجهة ذلك؛ قررا استدعاء مسؤولين سابقين بالجماعة تقاعدوا عقب ارتفاع وتيرة القتل في مجزرتي الفض والسادس من أكتوبر ٢٠١٣، تكون مهمة هؤلاء جذب المجموعات التي لا تعمل في الثورة والحراك، تقريبًا ٧٥٪ من صف الإخوان، وعليه؛ فمجموعة عبدالرحمن - عزت لا يتعاملون مع الصف المنتظم داخل الحراك الثوري، بل إنهم يتعاملون مباشرة مع المجموعة التي تستطيع جذب الـ٧٥٪ أو يزيد من الجماعة الذين قلّ حراكهم الثوري أو توقف تقريبًا. وبالفعل، بدأت المجموعة في تشكيل هيكل إداري جديد للجماعة بعيدًا عن المتفق عليه، والتي أُجريت علىٰ أساسه الانتخابات، وبدأت هذه المجموعة في منع أفرادها من التواصل مع اللجان المركزية في الوحدة الثورية بالجماعة، وقامت بإنزال أول بريد لها للصف الذي نجح في جذب قيادته الجغرافية وأهمها الآتي:

* إرسال رسالة للصف بأنَّ الأزمة انتهت وأنَّ الخلاف تم حسمه، وهذا الحديث بالتأكيد ليس صحيحًا؛ بدليل أنَّ قطاعات

القاهرة والإسكندرية ووسط الدلتا رفضت إجراءات عزت ومحاولات تجاوز المسؤولين المنتخبين.

* تبني توجيهات القائم بالأعمال، وتحديد إجراءات لتفعيلها والعرض دون تحديد من هو القائم بالأعمال، أو طريقة اختياره، أو اختصاصاته، أو ماهية هذه التوجهات ومدىٰ توافقها مع نهج الجماعة الأصيل.

* إيصال رسالة واضحة لممثلي القطاعات في الوحدات برسالة الصف، وأنهم يجب أن يسارعوا بالاستجابة لطلبات الإدارة وإلا أصبح المعوق مخالفًا، رغم أنهم في بند أكدوا انتهاء الأزمة ولكن هنا يثبتونها، وبدلًا من مناقشة المخالف في وجهة نظره فستُتخذ ضده إجراءات مباشرة.

* تقييم ومراجعة وتشاور لتطوير الحراك الثوري، رغم أنَّ معظم الإدارة التابعة لمحمود عزت لم تشارك في أي حراك، وليس لديها خبرة كافية لإدارته؛ مما يعرض أفراد الصف الثوار للخطر.

كما قام محمد عبدالرحمن بإنزال، ما أسماه توضيح رؤية، يؤكد فيه أنَّ جميع الإجراءات التي تمت عقب جريمة الفض كانت ديكتاتورية من قبل محمد كمال وطه وهدان، وكذّب ما قيل عن وجود هيئة شرعية بالجماعة -لجنة مكونة من ٧ علماء يرأسها د. عبدالرحمن البر، عضو مكتب إرشاد الجماعة-، كما رفض أي شكل من أشكال المقاومة الثورية وأكَّد علىٰ تمسك الجماعة بالسلمية المطلقة. ولم تكتف مجموعة عزت - عبدالرحمن بهذا

الأمر؛ بل عقدوا لقاءً لمجموعة من مجلس شورىٰ الجماعة غير مكتمل النصاب اللائحي يوم ٦ يوليو ٢٠١٥، وأقروا فيه تشكيل إدارة جديدة، أي بعد يومين فقط من اغتيال ٩ من قيادات الصف الأول والثاني بالجماعة في مدينة أكتوبر، وهي الفترة التي صدرت تعليمات تنظيمية من لجنة الفعل الثوري لجميع وحداتها تعليق لقاءاتها لحين هدوء الأوضاع الأمنية، والكشف عن وجود اختراق أمني من عدمه . . . وأضف علىٰ هذا تأكيده، أي إبراهيم منير، أنَّه عيَّن نائبًا للمرشد، دون أن يثبت كيف تم اختياره أو من قام باختياره، ومعه قام بإعلان محمود عزت قائمًا بأعمال المرشد كمحاولة إثبات حالة، بغض النظر عن تأثير ذلك علىٰ الصف وقيادته . . .»[1].

ليس الغرض من استعراض التفاصيل التي ذُكرت تقرير ما إذا كان أحد الطرفين المتنازعين علىٰ صواب أو علىٰ خطأ؛ لكن التحليل الموضوعي لهذا السياق جنبًا إلىٰ جنب مع تصريحات التيار النازع للتراجع والسلمية، المتمثل في إبراهيم منير ومن معه، يدلل علىٰ حجم تراجع دور التنظيم المركزي الحديدي القديم كطرفٍ أقوىٰ وأوحد في تسيير الجماعة، وفق مفهوم الفصائلية والتنظيمية المذكور أعلاه، وبات هناك أكثر من طرف يحدد مسار الجماعة

(١) بتصرف من مقال: «انفجار الإخوان: المعركة دومًا من أعلىٰ»، عبد الله عزت، منشور علىٰ موقع «نون بوست»، ٣٠ أغسطس ٢٠١٥.

علىٰ صورتها الحالية، ودخلت فصائل تنظيمية جديدة في الصورة بعد ما كان لتيار الصقور الغلبة المطلقة في السابق، وهو ما يصب في صالح إثبات فرضية أفول التنظيم التقليدي.

ارتبط بالنزوع نحو المواجهة أو التراجع والتسليم بواقع الحال مفهوم ثالث أشار إليه عمر عاشور وهو «البعد النفسي»؛ إذ إنَّه مفهوم لا يمكن استبعاده كمؤثر في العقل الإخواني والنفسية الإخوانية، خاصة وأنَّ ذكريات القمع الوحشي الذي عانت منه الجماعة تحت حكم عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠م) تم دمجها جيدًا في أدبيات الجماعة وفي عمليات التلقين العقائدي داخلها، بحسب عاشور. وبالتالي؛ بقيت جماعة الإخوان أسيرة لتاريخ القمع الذي عانت منه، والذي انعكس عليها في كيفية سعيها واندفاعها، وبصورة غير عقلانية أحيانًا، للتوصل إلىٰ تسويات مقابل شرعية مضمونة من شأنها أن تدرأ عنها احتمال التعرض للقمع، طبعًا هذا بالنسبة إلىٰ مرحلة ما قبل الرئاسة، وينطبق بطبيعة الحال علىٰ المجموعة النازعة للتسوية مع سلطة الانقلاب. بينما كان قرار مواجهة الانقلاب العسكري في يوليو ٢٠١٣م كحالة فريدة منفصلة عما قبلها؛ إذ حضر هنا وبقوة «البعد النفسي» المنبني علىٰ رهاب آثار قرار عبد القادر عودة في فبراير ١٩٥٤م؛ حيث إنَّه قرر وقتها صرف المتظاهرين دون الوصول إلىٰ تسوية مع عبد الناصر، وتبعها بعد ذلك حملات قمع واعتقال شديدة. وهنا يصبح البعد النفسي

مؤثرًا في الفصيل الآخر الذي يختار المواجهة الثورية مع النظام[1].

ينبغي الإشارة هنا أنَّ المعطيات والمعلومات المتاحة من داخل الجماعة في مصر تشير إلىٰ قدرٍ كبير من التجانس والتناغم الإداري والتنظيمي داخل الجماعة في مصر، بينما تتركز المشكلات والخلافات علىٰ الفروع الإدارية والتنظيمية القيادية في الخارج. وهي حسبما تشير المعلومات أنها لا تؤثر في العاملين في الداخل بصورة كبيرة إلا من خلال الاضطراب الذي يطال التمويل المالي الداعم لأسر المعتقلين والشهداء والمطاردين، وإن كانت الجماعة في الداخل أقوىٰ من كونها تتأثر بشكل كبير بأزمة التمويل.

أما بالنسبة إلىٰ **إعادة إنتاج النظام الخاص** بطبعة/ طبعات جديدة؛ فالمعلومات في هذا الموضوع ليست موثقة أو أكيدة، والذي يظهر لي أنَّ ثمة اختيارات فردية أو مجموعاتية، ليست تابعة للتنظيم بصورة مباشرة كقرارٍ علوي، تستلهم تجربة النظام الخاص، وتتفاعل مع صعود الأطروحة الجهادية في الملعب السوري، وتستمد بذور تجربة حركة حماس في مهدها؛ وذلك لتنجز ذراعًا أمنيًا وعسكريًا.

إنَّ عدد المجموعات التي أعلنت عن نفسها في مرحلة ما بعد

(١) بتصرف من: «من التعاون إلىٰ القمع: العلاقات الإسلامية - العسكرية في مصر»، ص٢٦-٢٧.

فض اعتصامي رابعة والنهضة، ونوعية الأعمال العنيفة التي قامت بها، تدلل علىٰ قدر من البساطة والبدائية وانعدام سابق الخبرة في العمل العنيف، وهو ما قد يشير إلىٰ كونها مجموعات خرجت من رحم محنة ما بعد الانقلاب، كما أنَّ ارتباط عملياتها بمحنة رابعة وما بعدها يعني بوضوح أنَّ الأمر مرتبط بالإسلاميين غير الجهاديين الرافضين للمسار الديمقراطي وما لحقه من أحداث، بما فيها اعتصامات رابعة والنهضة، ويبقىٰ خطاب هذه المجموعات ذا ارتباط بالشعارات الثورية المرتبطة بالثورة المصرية، وهو ما يؤكد تمتيزها عن النسق الجهادي التقليدي. ويبدو أيضًا أنَّ عددًا من الإسلاميين الفارين خارج مصر قرروا دعم هذا الاتجاه إعلاميًا وماديًا؛ ما أثمر عن عدد من البيانات والفتاوىٰ والمبادرات التي تتيح الفرصة لفتح أفق أعمال عنف ضد عناصر أمن ضالعين في البطش والقتل والتعذيب، حيث يمكن اعتبار نموذج بيان **«نداء الكنانة»** مثالًا لذلك، كما أنَّ بعض الناشطين المصريين في تركيا والمحسوبين علىٰ عموم التيار الإسلامي يوجهون في بعض المناسبات لسلوك هذا المسار.

لم تحدث هذه المجموعات أعمالًا عنيفة ذات دوي إلا نادرًا، وهو ما يزيد الأمر وضوحًا بتمايزها عن النسق الجهادي، وتوضيحًا لطبيعة نشأتها البدائية التي يمكن اعتبارها وليدة لحظة الفض الدموية. تتنوع هذه المجموعات ومسمياتها: «كتيبة

الإعدام»، «العقاب الثوري»، «المجهولون»، «اللجان النوعية»، ويبدو أنَّ أبرزها «كتيبة الإعدام» التي تبنت اغتيال العقيد وائل طاحون مأمور قسم المطرية الأسبق. في بيان نشرته المجموعة علىٰ صفحتها الرسمية، و«العقاب الثوري» التي تتوالىٰ بياناتها علىٰ مدونتها حول العمليات التي تقوم بها، كما أنها أعلنت في ذكرىٰ الفض الفائت خريطة انتشارها في محافظات الجمهورية في تحدٍ واضح لأجهزة الأمن.

بينما ظهر تيار صريح يتبنىٰ النهج الجهادي بنسخة إخوانية أقرب بالفعل لنموذج «النظام الخاص» الأول، وقد وسم نفسه بـ«**تيار أعدوا**»، ويستخدم شعار «غدًا نردد الجهاد سبيلنا»، ويعرف نفسه في بياناته التأسيسية كالتالي: «نحن تيار غير رسمي بجماعة الإخوان المسلمين، ينادي بمشروعه الذي يراه المشروع الذي ابتُعثت له تلك الجماعة المجاهدة في الأصل، نحن الصوت الضاغط والجاذب للمنبع وللمنهج دائمًا، نحن سياج الأمان الذي يعمل علىٰ عدم انحراف القيادات عن منهج الجماعة الحقيقي الأصيل؛ فالجماعة وإن قَصَرت نفسها علىٰ العمل التربوي والخيري والدعوي والسياسي وقتال المحتل، فإنَّ الانقلاب وعصابته قد أثبت للجميع أنَّه إحدىٰ صور الاحتلال الغاشم بعد ما خان الله والأمة وقتل أهل الوطن وشرد الآلاف منهم. والجماعة حين قال مؤسسها الإمام الشهيد: «إن الاخوان المسلمين سيستخدمون القوة

العملية حيث لا يجدي غيرها»، فقد بدا للجميع أنَّ عالمنا لا يسمع إلا صوت القوي، وأنَّ الضعيف لا نصير له وإن كان علىٰ حق . . . نحن لا نتحدث باسم الجماعة ولا يحق لنا أن نفعل، ولكننا نرىٰ أنفسنا تيارًا يمثل السواد الأعظم من قواعدها، ونحن لسنا طرفًا في الصراع الآني بين قيادات الاخوان، ولكننا سنضغط لأجل تحقيق مطالبنا المُعلنة بغض النظر عما أفرزه التدافع من نتائج، وسنحترم قرارات الجماعة الشورية، ولكننا لن نسمح أبدًا أن تنحرف الجماعة عن منهجها الجهادي في أي وقت من الأوقات، وتحت أي مسمىٰ من المسميات . . .»[1].

والحاصل؛ أننا بالنظر في هذه الحصيلة الضخمة من التغيرات والخلافات والانتقادات القولية والعملية التي تعتمل داخل هذه الجماعة الكبيرة، نجد أنَّ ثمة تغيرًا واضحًا ينتاب التنظيم الكلاسيكي بمكوناته القديمه = الأفول، وأنَّ هذا الأفول مفضٍ إلىٰ توسع المظلة الفكرية المتنوعة التي تظل تيار الإخوان وتجعله أكبر وأكثر تنوعًا من الحيز الذي كان يشغله التنظيم من قبل، وفي ذلك

(١) انظر: «تيار وأعدوا بجماعة الإخوان المسلمين - الصفحة الرسمية» علىٰ الفيسبوك. وقد راجعت عددًا من شباب الجماعة في ذلك فأقره البعض ونفاه آخرون، وفي ذلك إشارة إلىٰ حالة التشوش والتفكك التنظيمي النسبي للداخل؛ إذ الاعتماد علىٰ التحركات الذاتية المحلية زاد في الفترة الأخيرة مع تزايد الضغوط الأمنية واستخدام الأمن لورقة التصفيات الجسدية.

تدليل علىٰ صحة ما افترضته آنفًا.

إنَّ أطروحات أفول التنظيمات الهرمية الضخمة باتت تتداعىٰ وتبرز بشكل واضح، وبات من اليسير التمثيل علىٰ قرائنها وبراهينها من واقع الحركة الإسلامية الراهن، والذي أراه أنَّ فتح آفاق الحجاج والجدل حول جدوىٰ ذلك من عدمه هو أول الخطوات الإيجابية للوصول لنتائج علمية وعملية أفضل وأمثل، لكن الخبرة التنظيمية العريقة لجماعة وتيار الإخوان أثمرت جملة من الثوابت الحركية الراهنة التي تدفع لاستقرار أدنىٰ درجات التنظيمات الهرمية الكبيرة. وبحسب التحليل السيكولوجي لديناميكيات الجماعات، فإنَّ ثمة ضغوطًا تدفع التنظيميين للعمل الحركي ولو بصورة الأقل؛ إذ إنَّ قوتين تعتملان داخل الجماعات بشكل عام تؤثران في مدىٰ إنجاز الوظائف التنظيمية؛ **القوة الأولىٰ**: هي قوة تنشأ من الصراع النفسي الذي يجده الفرد حين يلحظ اختلاف آرائه وأفعاله عن تلك التي لدىٰ الآخرين في بيئته التنظيمية، **والقوة الثانية**: هي القوة الموجهة من الأعضاء الآخرين للتأثير في سلوك وعقيدة الفرد[١].

بينما تؤثر هذه القوىٰ في تحقيق ثلاث وظائف[٢]:

أ- تحرك الجماعة نحو أهدافها؛ إذ إنَّ الجماعة، أي

---

(١) للمزيد انظر: «سيكولوجية الجماعات والقيادة»، د. لويس مليكة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

(٢) بتصرف من السابق، ص(١/ ١٥٦-١٦٦).

جماعة، لكي تتحرك نحو أهدافها؛ فمن الضروري أن تتوفر للجماعة درجات معينة من توحد الآراء والاتجاهات والاعتقادات، إذ إنَّ الحاجة والرغبة لتحصيل وبلوغ التوحد تزداد بتزايد إدراك الفرد لأهميته في تسيير هذه الجماعة.

ب- **الحفاظ علىٰ الجماعة والإبقاء عليها**، من خلال اللوائح التنظيمية والاجتماعات واللقاءات الدورية الملزمة للأفراد، وهو ما يسهم في تحقيق التوحد، المتجانس والقسري، علىٰ مستوىٰ الآراء والاعتقادات والأهداف.

ج- **إيجاد المرجعية والمستند لآراء الأفراد لضمان تحقيق التوحد المنشود**؛ إذ ثمة حاجة لأفراد الجماعة لإيجاد مستندات لآرائهم في واقعهم الاجتماعي، حيث يسعىٰ الفرد للحصول علىٰ تأييد لرأيه ومعتقده بأحد طريقين؛ **الأول**: هو الاختبار العملي أو الشكلي، وهو ما يسمىٰ، بحسب لويس مليكة، «**الواقع الفيزيقي**». **والثاني**: هو الوصول إلىٰ اتفاق بين الأفراد علىٰ الرأي أو المعتقد الصائب، وهو الذي يسميه فستنجر Festinger «**الواقع الاجتماعي**»، وهو المستند الأكثر فاعلية داخل العمل الجماعي التنظيمي؛ إذ إنَّ الأفراد المعتمدين في تقييماتهم علىٰ الواقع الاجتماعي تكون تقييماتهم أكثر ثباتًا علىٰ المستوىٰ الذاتي إذا ما قارنوا أنفسهم بأشخاص قريبين منهم في القدرات والتصورات. ولذا؛ فغالب هؤلاء تجذبهم الجماعات التي تضم

أشخاصًا مشابهين لهم، وتظهر داخل هذه الجماعات الضغوط التي تنشأ بين الأعضاء، طوليًا وعرضيًا داخل مستويات التنظيم المختلفة، للإبقاء على التوحد والتشابه بين الأفراد.

الفصل الثالث

سؤالات فضاء ما وراء النقد الذاتي

وما بعد فرضية الأفول

لا يبدو أنَّ العمل علىٰ تفكيك الحالة الإخوانية في ظاهر الأمر يقع ضمن سياق استعراض ظاهرة النقد الذاتي لدىٰ التيار الإخواني بصورة مباشرة؛ إلا أنَّ تعقيدات الحالة الإخوانية وكثرة المتغيرات والأحداث والتقلبات التي تنتابها لم تدع مجالًا لترك أي متعلق معرفي أو حركي، وبالتالي؛ لا يمكن تجاوز أي جزء من أجزاء التيار الإخواني فيما يتعلق بالظاهرة المدروسة من دون طرحه وتبيانه ولو بتوليد الأسئلة والإشكالات الفاقدة للإجابات الآنية. وعليه؛ فإنني هنا سأطرح جملة من الموضوعات وأسعىٰ للإجابة علىٰ بعض الأسئلة التي أراها مهمة ومرتبطة من قريب أو من بعيد بمدىٰ جودة أو أهمية النقد الذاتي لدىٰ تيار الإخوان المسلمين؛ إذ إنَّ وجوده وأثره الإيجابي أو السلبي وكذلك مضمونه وعلاقته بحجم جماعة كبيرة كالإخوان، كل ذلك أراه ذا ارتباط وعلاقة تأثيرية وبنائية وثيقة بحركية التيار وتشكلات خطوطه الفكرية وأنساقه المعرفية، وبالتالي؛ منتجاته الاجتماعية والسياسية والدعوية.

١) هل نحن بصدد جملة من أعطاب التناول المنهجي التي تنحرف بجودة وعمق قراءة الحركة الإسلامية بشكل عام؟

من المتيسر في لحظة التدقيق أن تكون الإجابة بشكل قاطع: نعم. فطرائق التعاطي مع الحالة الإسلامية تعاني بشكل عام من أخطاء منهجية بارزة تنحرف بمضامين عمليات النظر والتقسيم والمعايرة التي تنشغل بها إلىٰ نتائج وأحكام غالبًا ما تكون بعيدة ومغلوطة عن مفردات الحالة الإسلامية ومكوناتها؛ الأمر الذي أنتج مع مرور الوقت -من جملة مراحل تراكم المعلومات والأفكار المتعلقة بها- تكلسًا معلوماتيًا مشوهًا لسلسة تعاقب وتراكم وانبناء المضمون المعرفي لهذا الفرع من العلوم المنشغل بدراسة مختلف جوانب الشأن الإسلامي.

ثمة جملة من الملامح البارزة التي ساعدت علىٰ حصول هذه الأخطاء المنهجية المتعلقة بشكل أساسي بتصور وتعريف الحركات والتيارات والجماعات الإسلامية، من أبرزها:

* يغلب في كثير من الأحيان التعامل مع الحالة الإسلامية بقدر كبير من التعميم والإطلاق، دونما مراعاة للفروق الدقيقة التي تتمايز من خلالها العديد من المجموعات داخل الحالة الإسلامية بعامة، وفي الداخل الإسلامي الخاص = تيار أو جماعة أو حزب.

* يندر ملاحظة الخطأ المنهجي الذي يقع فيه البعض في المقارنة بين مختلف الاتجاهات والأنماط داخل الحالة الإسلامية

دونما حضور واضح لعوامل ومعايير التقسيم والتصنيف، ومن ثَمَّ تختلط هذه الأنماط من غير تسكين محكم للتيارت والحركات الإسلامية، كلٌ تحت تصنيفه المنهجي الدقيق. وقد يضع البعض المعايير التي ارتآها للتصنيف، لكنها غالبًا ما تتضمن عددًا من الاستدراكات والمؤاخذات الناتجة عن قصور في بنية هذه المعايير ودقة المعلومات التي اعتُمد عليها.

* من الملاحظ أيضًا أنَّ النظر للحالة الإسلامية يتضمن مستويين يتقاطعان ويتداخلان؛ أحدهما: هو النظر إليها كظاهرة اجتماعية تنطبق عليها أدوات التحليل الاجتماعي، والآخر: هو النظر إليها بكونها ضمن السياق الملازم للخصائص الدينامية للمجتمع المسلم علىٰ مر العصور، قديمًا وحديثًا، مع الأخذ في الاعتبار قدرة المخزون الفكري والفقهي والأصولي الإسلامي علىٰ التعاطي مع المستجدات والنوازل في كل زمان ومكان، وهو الذي قد يفسر التباينات الواضحة بين الحالة الإسلامية في الماضي والحاضر، وعلىٰ مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ما أردت بيانه هنا، هو غلبة التعامل مع الحالة الإسلامية -وخاصة الحركات الإسلامية- كونها ظاهرة اجتماعية وسياسية مثلها مثل الجماعات والحركات الاجتماعية الأخرىٰ، وبسبب قصور الإسلاميين أنفسهم في تبيان خصوصية المجتمع المسلم وتميزه في هذا الجانب؛ بات المستوىٰ الأول هو الغالب.

* ثمة عامل دقيق ورئيس ينتج تشوشًا في النظر للحالة

الإسلامية؛ ألا وهو التعقيدات التي تلازم عددًا من التيارات داخل الحالة الإسلامية، وعادة ما ترتبط هذه التعقيدات بعوامل عقدية وفكرية متداخلة مع أسباب سوسيوسيكولوجية، وهو ما يضفي صعوبات تفكيكية وتحليلية في تناولها. بالإضافة إلىٰ أنَّ هذه العوامل والأسباب دائمًا ما تنتج تغيرات في خريطة الحالة الإسلامية من حين لآخر، وهو ما قد يحكم بنسخ التقاسيم والتصنيفات التي لا تتواكب مع هذه العوامل والأسباب أو لا تضعها في الاعتبار.

* غياب الاهتمام والتركيز العلمي المنهجي داخل الحالة الإسلامية لتأريخ وتحقيق الأحداث والمواقف التاريخية للحركات والتيارات والرموز الإسلامية، وبالتحديد غياب التأريخ والتحقيق الذاتي؛ الأمر الذي جعل من أدبيات من هم دونهم من الباحثين والمراكز البحثية هي المصدر المعرفي المتراكم لمن أراد البحث عن تاريخ وتقاسيم مكونات الحالة الإسلامية. وهنا تبرز إشكالية أخرىٰ؛ وهي انقطاع أسانيد بعض المعلومات والأخبار التي يُعتمد عليها في دراسة الحالة الإسلامية، وهو العامل الأبرز من جملة أسباب التشوهات التي تنتاب دراسات الحركات والتيارات الإسلامية.

بالقطع، لا يمكن إغفال أثر الأبعاد التحيزية التي تلازم قطاعات واسعة من الباحثين والمدّعين للتخصص في شؤون الحركات الإسلامية؛ فغلبة الأيديولوجيا وحضور المزاج المتحيز

يبعد الباحث عن المنهجية والموضوعية، وكثيرة هي مراكز الأبحاث ودور النشر التي تنطلق مشاريعها من هذه التحيزات والمواقف المسبقة، فبين مراكز عروبية/قومية[1]، وأخرىٰ علمانية ليبرالية[2]، وثالثة تابعة لرجال أعمال ومؤسسات خاصة[3]، ورابعة تابعة للدولة[4]، ناهيك عن باقي مراكز الفكر الغربية الفاعلة في صناعة القرار والرأي العام هناك. ولعل سياسات التضييق والحصار التي تمارس علىٰ الحراك الفكري والثقافي الإسلامي في العالم الإسلامي جعلت من تمدد هذا النسق الحضاري المعرفي من جانب الإسلاميين يواجه كثيرًا من العقبات والمشكلات؛ ولذا فإنَّ عددًا من المراكز الفكرية الإسلامية القليلة الموجودة تتحمل قدرًا من مسؤوليات هذا القطاع الفكري المعرفي المهم.

---

(١) من أبرزها: مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت.

(٢) مثل: مركز المسبار للبحوث والدراسات بدبي.

(٣) مثل: مركز العربية للدراسات التابع لقناة العربية الإخبارية، ومركز المصري للدراسات السياسية التابع لصحيفة المصري اليوم.

(٤) مثل: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التابع لمؤسسة الأهرام بمصر، وكذا مركز الجزيرة للدراسات التابع لقناة الجزيرة وهي لسان حال السياسات القطرية.

٢) هل تتم دراسة المواقف وتحليلها وتقديرها داخل الإخوان، جماعة وتيارًا، ضمن منظومات علمية ومراكز بحثية متخصصة؟

ربما لا يكون جواب السؤال مقتصرًا علىٰ الإخوان فقط؛ إذ إنَّ الإشكال يطال كل الإسلاميين بلا استثناء، والأعمال المعرفية المتخصصة والعميقة لا تكاد تجد لها حضورًا في الفضاء المعرفي الإسلامي المعاصر، فضلًا عن ترقيها لدرجة فاعليتها في صناعة القرارات ومعايرة المواقف المصيرية المختلفة في راهن الحركة الإسلامية، ودخولها كرقمٍ أساسي في معادلة تشكيل خريطة الأفكار والتوجهات وقياساتها.

إنَّ العمل التخصصي النوعي علىٰ المستويين الحركي والمعرفي، وما ينبغي تحصيله من دمجمها وتكاملهما، هو باختصار السبيل لتجويد مسيرة ومصير العمل المؤسسي في نسخته الإسلامية، وما تجنيه الحركة الإسلامية المعاصرة من أشواك هو حاصل تقصير قياداتها التاريخية وقواعدها التي سلمت رقابها لقياداتها دون وعي، ذلك التقصير المتمثل في عدة أوجه وفي مختلف الضروب، من أبرزها ما يتعلق باحتراف تركيب معادلات صياغة الأفكار وصناعة القرارات، وبالتالي؛ الإعذار أمام الله في كون متخذ/ي القرار قد بذلوا الوسع في إصابة الحق وتحري الصواب، خاصة إذا تعلق هذا القرار بدماء وأموال وأعراض الخلق.

إنَّ ثقافة احتراف صناعة الأفكار والقرارات داخل الحركة الإسلامية المعاصرة كانت ومازالت في هوة سحيقة بعيدة كل البعد عما وصل إليه العالم اليوم، وهذا الواقع المعرفي المتأخر قرين راهن التردي المعرفي العربي بشكل عام. (تقدم الأرقام الواردة في إحصاءات اليونسكو وتقارير التنمية الإنسانية العربية صورة غير مبهجة لكيفية تعاطي العالم العربي مع الأبحاث. فنسبة التمويل العربي للبحث العلمي تتراوح بين ٠,١ % و٠,٣ % لمجمل العالم العربي، تدخل ضمنها النفقات الإدارية. أما فيما يخص الإنتاج المنشور سنويًا؛ فإنَّ مجموع الأبحاث في الوطن العربي لا يتعدىٰ ١٥ ألف بحث، فيما عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد العليا يصل إلىٰ حوالي ٥٥ ألف أستاذ، أي إنَّ معدل الإنتاجية هو في حدود ٠,٣ %، بينما يبلغ معدل الإنتاجية في الدول المتقدمة حوالىٰ ١٠%)[١].

(تضطلع مراكز البحث العلمي المتخصصة بمهامّ، تتمثّل في: أن تكون بمنزلة جسور بين المجتمع والدولة والعلم، وأن تخدم المصالح العامة والفرد وصانع القرار. وتختلف مراكز الأبحاث والتفكير في الولايات المتحدة، عن غيرها من المراكز في الدول الأخرىٰ من ناحيتين؛ **الأولىٰ**: أنَّ المراكز الأمريكية تتوجه مباشرة إلىٰ أصحاب القرار السياسي والعسكري والاقتصادي، والثانية: أنَّ

---

(١) بتصرف من مقال: «مراكز الأبحاث العربية وهزال إنتاج المعرفة»، خالد الغزال، صحيفة «الحياة»، العدد: ١٧١٥٧ ت.م: ٢٦-٠٣-٢٠١٠.

أصحاب القرار يتجهون عادة إلىٰ مثل هذه المراكز؛ من أجل بناء تصورات، أو بلورة قرارات، أو تكوين رؤىٰ، عن أي أمر تحتاجه الإدارات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وغيرها.

وبشكل عام، فإنَّ الدور الأساسي الذي تقوم به مراكز الأبحاث؛ يعد مؤشرًا علىٰ درجة نضج مؤسسات الحكم والإدارة في المجتمع، وعلىٰ تطور الجماعة العلمية والبحثية. ومن الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث في الدول المتقدمة، خاصة في الولايات المتحدة؛ نذكر:

١- إجراء الأبحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة. وفي ضوء ذلك، لم يعد دور مراكز الأبحاث في المجتمعات الغربية دورًا ثانويًا؛ وإنما بات دورًا أساسيًا في رسم السياسات، وفي ترشيد عملية اتخاذ القرار.

٢- دعم صنّاع القرار؛ إذ إنَّ رجل الدولة وصانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات، ويوضِّح له السياسات، ويفصِّل له القضايا بشكل دقيق وعلمي. لذلك؛ فإنَّ الكثير من الحكومات والأجهزة التنفيذية في العالم، تعتمد علىٰ أبحاث مراكز بحثيّة وعلىٰ دراساتها وخبراتها. وربما عُدّت تلك المراكز هيئة استشارية لتلك الجهة أو لذاك الجهاز الحكومي أو الأهلي. ولهذا الغرض، تقوم مراكز الأبحاث بـ:

أ- **تحديد الأولويات**؛ وذلك من خلال تحديد المركز لجدول أعماله البحثية Agenda Setting. ومن شأن ذلك، أن يوجّه الاهتمام إلىٰ موضوعات معينة في مجال سياسة عامة كالتعليم والصحة.

ب- **اقتراح البدائل وطرح الخيارات**؛ وذلك من خلال طرح الحلول والبدائل المتنوعة، بناء علىٰ تقييم السياسات والبرامج المطبقة.

ج- **تحديد التكلفة أو العائد لكل بديل** Cost-benefits، **وكذلك طرح المكاسب المتوقعة من كل بديل.**

فمراكز الأبحاث الرصينة، تمثّل مصدرًا أساسيًا للمعلومات والنصح بالنسبة إلىٰ صنّاع القرار علىٰ مختلف مستوياتهم؛ إذ تؤدّي مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتّحدة -علىٰ سبيل المثال- دورًا أساسيًا في مجال اتخاذ القرار؛ بل قد يذهب البعض إلىٰ القول إنَّ بعض تلك المراكز يشكّل خطوطًا خلفية للبيت الأبيض أو لوزارة الدفاع الأمريكية)[1].

---

(١) بتصرف من: «دور مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلىٰ فاعلية أكبر»، خالد وليد محمود، ص ١٨ - ٢٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير ٢٠١٣.

Number of Think Tanks in the World in 2013

2013 Global Think Tank Total = 6,826

Asia 1201 | Central & South America 662 | Europe 1818 | Middle East & North Africa 511 | North America 1984 | Sub-Saharan Africa 612 | Oceania (38)

رسم يشير إلىٰ أعداد مراكز التفكير في العالم معد في ديسمبر ٢٠١٤[١].

فموقع العالم العربي ضمن خريطة المراكز البحثية المتخصصة متأخر إلىٰ درجة كبيرة، والمثير أنَّ عدد الإسلامي منها، أو قل حتىٰ المعني والمتخصص منها بشؤون الفكر والحركية الإسلامية؛ يُعد علىٰ أصابع اليدين، ولا يكاد إنتاجهم يعني شيئًا ذا بال وسط آلاف التقارير والدراسات والبحوث النظرية التجريدية والميدانية الإمبريقية التي تنتجها المراكز الغربية؛ بل وأستطيع أن أزعم أن ثمة أقسامًا ووحدات بحثية متخصصة باتت أكثر وعيًا ودراية بالإسلاميين أكثر من الإسلاميين أنفسهم! وهذا في حال التسليم به يدلِّل بشكل واضح علىٰ إحدىٰ أهم الإشكاليات المتعلقة بواقع تيار الإخوان المسلمين ومستقبلهم الأفولي.

---

(١) "2014 Global Go to Think Tank Index Report:", FEBRUARY 4th, 2015, by: James G. McGann, Think Tanks and Civil Societies Program, The Lauder Institute University of Pennsylvania, Philadelphia, PA USA.

ثمة تصريح لا يمكن إهماله بهذا الصدد، وهو تصريح الدكتور محمود حسين الأمين العام السابق لجماعة الإخوان؛ إذ إنَّه في لقائه علىٰ قناة الجزيرة في ديسمبر ٢٠١٥ صرح بأنَّ الجماعة منذ كارثة فض اعتصامي رابعة والنهضة تدرس مواقفها وأخطاءها؛ إلا أنَّ الكارثي الذي يصرح به حسين أنَّ عملية المدارسة تلك لم تنته بعد، وبالتالي؛ ليس هناك ثمة نتائج بعد أكثر من عامين علىٰ الانقلاب؟!

إنَّ تصريح الدكتور محمود يمثل نمطًا فاعلًا ومؤثرًا في قيادات الجماعة، وهو مرآة لبيان طريقة الجماعة في تقييم مواقفها وصناعة قرارتها ورسم خططها واستراتيجياتها، ويستبطن كذلك الكثير من الغموض المصطنع الذي يتزايد في الجماعة من جراء ضغوط الواقع ونفسية التنظيم المغلق الساعي للحفاظ علىٰ نفسه ومعلوماته، وهو بالقطع منظور له اعتبار؛ لكن يمكن تفعيله بصورة مختلفة تمامًا بحسب ما أرىٰ وأستقرئ من واقع صناعة القرارات وإعلان المعلومات في النظم الغربية.

أما علىٰ صعيد النشر والإعلام المكتوب؛ فإنَّ فلسفة دور النشر والمكتبات أيضًا لا تخلو من تحول نحو التوحش الرأسمالي الخالي تمامًا من الرسالية والأهداف المعرفية والثقافية، فقد تحولت قطاعات واسعة من دور النشر العربية، والإسلامي الإخواني منها، إلىٰ منصات لنشر الكتب السطحية أو الرائجة،

وتضاءلت مساحات الإقبال علىٰ دور النشر الرسالية الهادفة، وبالتالي؛ بات الدور المنوط بالمكتبات ودور النشر لا قيمة له إلا في النادر، مع أننا ينبغي أن نتنبَّه لدور التضييق الأمني الذي طال الكثير من تلك الدور الإسلامية الجيدة. ويبدو أننا لن نحتاج لبسط إجابات مستطردة علىٰ سؤالنا الذي طرحناه، طالما باتت المؤشرات ناضحة بواقع الحال.

٣) لماذا تتمركز الجماعة حول الأستاذ البنا، أدبياته وأفكاره وأهدافه وطريقته، ولا تسعىٰ لتوسيع دائرة الممكن الأداتي/ الإجرائي والهدفي في التعاطي مع الواقع، داخلها وخارجها؟

لا شك أنَّ للأستاذ حسن البنا ﷺ مقومات جعلت من استمرار كونه مرجعية فكرية وحركية لتيار كبير وضخم داخل الإسلام السني أمرًا متسقًا مع السنن التجديدية التي تمر بالدين من زمان لآخر، كما أنَّ الظرف التاريخي الذي نشأت فيه جماعة الإخوان المسلمين كان مواتيًا لنسق حركي وفكري كهذا، بالإضافة إلىٰ الإجابات الإصلاحية التي قدَّمها البنا وقتئذ في مواجهة موجات الاستعمار والتغريب العالية التي مرت بالمنطقة، وفي ظل غياب مشاريع إصلاحية حركية مؤثرة آنذاك.

لكن يبقىٰ إشكال «التجاوز المرجعي» الذي تفتقر إليه جلّ الحركات الإسلامية المعاصرة، أو بصورة أخرىٰ: الإبقاء علىٰ المرجعيات والاستمدادات الفكرية الرمزية كأفقٍ مفتوح يقبل التلقيح والانضاج والتطوير، وفي الوقت ذاته يبقي علىٰ الأرضية الرئيسة التي ينبغي أن تكون أرضية صلبة من حيث الأسس العامة، ومرنة من حيث الآليات والتفاصيل الداخلية الفرعية.

إنَّ الإصرار علىٰ بقاء الإطار المرجعي الصلب الذي تعتمده جماعة الإخوان والمتمثل في أدبيات وأفكار الأستاذ البنا الإصلاحية والحركية، هو فيما أراه أحد أبرز أسباب تكلس

أفكار وأطروحات الجماعة، ولا أقصد هنا تقليلًا من شأن وقدر الأفكار البنّاوية؛ لكنني أشير إلىٰ طروء عوامل التصحر التاريخي الطبيعي التي تأتي علىٰ الأفكار والمشاريع، خاصة وأنَّ دور الأجيال اللاحقة للأستاذ البنا في ترميم وتطوير مرتكزات الجماعة الفكرية والحركية كانت عادية وغير فعَّالة إلىٰ حدٍ كبير، وهو ما أراه راجعًا لغياب مفهوم «التجاوز المرجعي».

ومما يمكن إضافته إلىٰ الإشكال السابق؛ ترسخ «شرعية» الجماعة، في بعدها الإسلامي، منذ نشأتها في ظرفٍ ساعد علىٰ تجذر هذه الشرعية في العقلية والممارسة الإخوانية علىٰ مرّ السنين، وباتت في تراكماتها التاريخية تزداد صلابة ووثوقية في الوجدان الإخواني، وبالتالي؛ تزداد صلابة السياج الذي تتأطر به مساحات التطوير الفكري والاستراتيجي لدىٰ رموز وقواعد التيار الإخواني بشكل عام.

إنَّ تتبع ما أفرزته الشهور الأخيرة من مقالات وبحوث وانتقادات داخلية ولقاءات مرئية، وذلك من عمر الأزمة الطاحنة التي ضربت في الهياكل التنظيمية وقواعد الجماعة، يشير إلىٰ بقاء المرجعية البنّاوية لكل الأطراف، وهو ما رسخ نمطية الجماعة في مداها التفكيري ومساحات تعاطيها مع المشكلات التي تواجهها، ولم يجرؤ أحد علىٰ الاعتراف بضرورة تجاوز النزاع التأويلي والمرجعي للأستاذ البنا، وبالتالي؛ تجاوز الجماعة الأولىٰ بظروفها وواقعها المباين لما عليه الجماعة الآن، وكأنَّ الجماعة أصابت

شيئًا مما تنتقده علىٰ «السلفية» من بعض الجمود الذي تتسم به بعض تياراتها والتمركز حول مرجعيات تأويلية محددة لا تتجاوزها، ولو اضطرت أحيانًا لاستنساخ فتاوىٰ قديمة دون اعتبار للسياقات الزمانية والمكانية والظروف السياسية والاجتماعية التي أنتجت فيها الفتوىٰ. إنَّ عملية «الانكفاء» علىٰ الذات التنظيمية المنمطة تحولت لسلوك لاإرادي يسلكه التنظيم كلما تزايدت عليه الضغوط.

لا يمكن بحال إنكار حدوث حالة من التغيرات الجذرية المهمة التي تطال الجماعة والتيار بشكل عام ومن رحم الأزمة الأخيرة؛ إلا أنَّ استشراف ما ستنجم عنه هذه المحنة لايزال في إطار الخيالات والتكهنات غير الراقية لدرجة من التوقعية المدعومة بدلائل وقرائن واضحة؛ إذ الحالة المصرية كلها علىٰ درجة كبيرة من الضبابية وغير المعقولية التي تزيد من تعقيد الصورة واضطراب معادلات حساب الواقع والمستقبل.

٤) هل يمكن أن يعتبر نموذج حركة حماس نموذجًا ملهمًا وممكن التكرار؟ أم إنَّ الحالة المصرية عصية علىٰ ذلك؟

يعول قطاع من أبناء الجماعة الطموحين علىٰ إمكان تكرار النموذج الحمساوي علىٰ نطاق واسع في مصر، وهو النموذج الذي يدمج التفكير كتنظيم مع التفكير كدولة بشكل متناغم، يطعم التكتيكات السياسية بالقدرات الردعية العسكرية بالتدريج، مع بناء مؤسساتي لقطاعات أمنية ومخابراتية مصغرة وصالحة للنقل داخل دواليب وأجهزة الدولة لحظة الانقضاض عليها.

لست بصدد الاستطراد في مناقشة الفكرة، لكنني أطرحها كواقعٍ موجود ومعطيات راهنة علىٰ الأرض؛ فمن المهم لمن ينظر لهذا النموذج أن يراعي الاختلافات الرئيسة بين النموذجين المصري والغزاوي، من حيث أطراف الصراع، وطبيعة الدولة القومية والدولة المحتلة، كما ينبغي النظر في الظرف التاريخي والإمكانيات التي كانت متاحة في النموذج الحمساوي والتي قد يغيب كثير منها في راهن الواقع المصري. ولا يمكن بحال تجاوز الفروق الفكرية والحركية وتطورات الفكر السياسي لدىٰ حماس وتكلسات النموذج الإخواني المصري المتأخر في الوعي بطبيعة الصراع داخل الدول العربية والإسلامية ما بعد الكولونيالية.

إنَّ تجربة حماس، كمنتج إخواني، فريدة بلا شك، وأثمرت عدة مميزات علىٰ مستوىٰ تطبيقات الإسلام الحركي السياسي، كما أنَّ وضوح العدو في المواجهة يجعل من ديناميكيات التعبئة والحشد

التنظيمي، وكذا عمليات البناء الفكري والسياسي والعسكري/ الجهادي، أمرًا متيسرًا إلىٰ حد كبير، ولا يواجه ممانعة مجتمعية مؤثرة لعدة أسباب مضافة علىٰ ما سبق؛ إذ نجحت القيادة السياسية والعسكرية لحماس والمقاومة في غزة في بسط نفوذها علىٰ القطاع بشكل جيد، وأجهضت جل أدوات السلطة الفلسطينية القديمة، وقفزت حماس من منطق التفكير كجماعة أو تنظيم ثانوي تحت الدولة إلىٰ منطق التفكير كدولة وسلطة بالفعل، وهو ما تجاوز بها ما وقع فيه الإخوان في مصر، في مراعاة فروق بنىٰ الدولة المصرية وتعقيداتها في مقابل الواقع الفلسطيني الهش.

كما أنَّه لا يمكن بحال إغفال دور الفلسطينيين بالخارج في إمداد المقاومة بشتىٰ أشكال الدعم اللوجستي والتقني والمادي، وبصورة تسير بطريقة أشبه بشبكات الاستخبارات المحترفة، ومبنية علىٰ تراكم المظلومية الفلسطينية عبر قرن مضىٰ.

في راهن النموذج الإخواني المصري لا نستطيع تجاوز جملة من العوائق والصعوبات التي تواجه مساعي تكرار التجربة الحمساوية في مصر، خاصة وأنَّ المواجهة مع النظام العسكري في مصر يصعب حسم توصيفاته كعدوٍ مطلق، وهو ما سيبقىٰ إشكالًا حركيًا لا يمكن حله في ظل تراجع مساحات التنظير والتأصيل الهادئ والدقيق وسط زخم الاندفاع في الحركة والمواجهة مع النظام، وفي ظل نظام خليط من غالبية ظالمة وأقلية منصفة، وذلك بخلاف الصراع الإسلامي الصهيوني في فلسطين.

٥) لماذا يعلق الإسلاميون عمومًا الكثير من الآمال علىٰ سرديات التمكين والصراع الكوني المنتظر وهم مفتقرون لأدوات والنهوض الحضاري وأسبابه والروافع المادية الأخرىٰ التي تعضد مسار التمكين والنصر في أي معركة؟

كيف لا يدرك القادة والرموز والمفكرون داخل تيار الإخوان خطورة تصدير مطلق البشريات الغيبية التي تبشر بها نصوص الكتاب والسنة من دون تنقيح وتحقيق علل ومناطات هذه النصوص، وفي غياب قراءة شرعية وفكرية وواقعية ناضجة ومحترفة للنص والواقع بمختلف أبعاده؟

لعل المتابع لخطاب الإسلاميين المحسوبين علىٰ تحالف دعم الشرعية منذ اعتصام رابعة والنهضة وحتىٰ الآن؛ سيجد مضمونًا منبنيًا علىٰ سرديات التمكين والتعلق بغيبيات محتملة. لقد غالىٰ الكثير من رموز المناصرين لمعسكر «عودة الدكتور مرسي» في تصدير نصوص وآثار تتعلق بالتمكين ومظلوميات الاستضعاف والصبر علىٰ الأذىٰ وغير ذلك من «مسكّنات» المبشرات الشرعية التي تشتغل علىٰ حشد الناس وتعليقهم بما يتوقون لبلوغه، وهي علىٰ الحقيقة نصوص وأخبار للاستئناس والتفاؤل والحث علىٰ العمل وليست مطلوبة لذاتها أو مقصودة بحرفيتها، وهو الأمر الذي تعرض لخفوت واضح خلال السنوات التي تلت صدمة اعتصام رابعة والنهضة؛ إذ إنَّ تكرار ذلك وتعليق الناس به من دون بيّنات

تدلل علىٰ الطريق الذي يسيرون فيه، جعل قطاعات ممن ضَبط مشاعره وأنضج وعيه تتشكك فيها، خاصة وأنَّ تصريحات بعض القيادات أوضحت أنَّ بعض هذه الشعارات كانت لرفع سقف التفاوض![1].

إنَّ أخطاء التحالف، الذي نشأ بعد إزاحة الدكتور مرسي، ما لبثت أن تفاقمت في أعقاب الفض العنيف لاعتصامي رابعة والنهضة، ولم يتمكن الإخوان بصورة أدق من تجاوز مجموعة الأماني التي سوقوها للجماهير في الاعتصام وبعده، أو في أفضل التقديرات لم يجيدوا اللعب بما يملكون من أوراق قليلة وغير مؤثرة بقوة في المعادلة الجديدة، بالإضافة إلىٰ الأخطاء الخطيرة التي نجمت عن سوء تقدير موازين القوة في مرحلة ما بعد مرسي مباشرة، ولم يحسنوا قراءة رسائل العنف من قبل النظام التي سبقت فض الاعتصامات.

بالطبع، أحاول هنا المشاركة برؤية نقدية من وجهة نظري، ولا يمكن بحال أن أعتبر ذلك حكمًا وتصورًا نهائيًا؛ خاصة وأنَّ شهور ما قبل الانقلاب وحتىٰ شهور الدم التي تلتها، لا تزال تخبيء من الغموض والمعلومات ما لا يمكننا الجزم بصورة نهائية لتقييم المواقف، وإن كان استصحاب القرائن مساعدًا نسبيًا في ذلك.

---

(١) انظر تصريح حمزة زوبع في فيديو: «زوبع يعترف: كنا عارفين أن اعتصام رابعة مش هيرجع مرسي للرئاسة»، علىٰ اليوتيوب.

ثمة أمر مهم ينبغي التنبه له في سياق هذا النظر النقدي، وهو أنني أرىٰ أنَّ الخبرة التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين علىٰ مدار ما يقارب القرن من تأسيسها تمثل نموذجًا فريدًا في التماسك والثبات النسبيين، علىٰ الرغم من المحن الشديدة التي مرّت بها الجماعة. هذه الخبرة المتراكمة والمختَبَرة في أكثر من موقف لا يمكن أبدًا تجاهلها كتراثٍ حركي في تاريخ الحركة الإسلامية. لقد مرّت الجماعة بصدمات واختبارات صعبة ومرهقة، وأخفقت في بعض الجوانب الفكرية أو الاستراتيجية الإصلاحية التي تركز عليها الجماعة كهدفٍ؛ إلا أنَّ التنظيم الميكانيكي ظل صامدًا، وهو ما ينبغي تسليط الضوء عليه بالفحص والتحليل والتحقيق التاريخي ليكون مرجعًا للحركة الإسلامية حاضرًا ومستقبلًا. بل إنَّ نماذج التجربة الإخوانية في البلاد العربية والإسلامية المختلفة تمثل تنوعًا مهمًا للتجربة، خاصة وأنَّ النتائج والمكاسب والخسائر التي حققتها أو منيت بها الجماعة في مختلف الأقطار يعتبر بعضها ذا خصوصية زمكانية في حاجة لدراسة وتأريخ واعٍ ومعمق.

٦) لماذا لا نعترف بفشل خطابنا الإعلامي؟

إنَّ كلمة السر في إزاحة الإسلاميين عن الساحة السياسية في غالب مكتسبات الربيع العربي تكمن في «**الإعلام**». إنَّ قوة سياسات واستراتيجيات إعلام «الدولة العميقة/ السفلىٰ» كانت عاملًا فاعلًا في تغيير معادلات الظهير المجتمعي الداعم أو المضاد للإسلاميين، لكننا سنتجاوز الحقيقة إن حاولنا تسكين أنفسنا بهذا العامل فقط. إنَّ الإعلام الإسلامي بشكل عام لم يرقَ في أي لحظة من اللحظات لحيازة القدرة علىٰ التأثير في «الواقع الاجتماعي» المحلي فضلًا عن الإقليمي والدولي، وباستثناء قناة الجزيرة الإخبارية؛ فليس لدىٰ الإسلاميين أدوات خطاب إعلامي مؤثر في الكتل المجتمعية الحرجة التي تسممت بإعلام الثورات المضادة.

إنني أرىٰ أنَّ أزمة الإعلام الإسلامي، الذي «فشل» في تعضيد الصعود الإسلامي في حقبة الثورات، تكمن في إشكالية الإصرار علىٰ «**مخاطبة الذات**» سواء الحزبية أو التنظيمية أو في أحسن أحوالها الإسلامية، ولم يتمكن الإسلاميون من إنتاج خطاب إعلامي عمومي يخاطب عموم الناس والمجتمعات؛ بل إنَّ تقنيات الخطاب الإعلامي واحترافية الإخراج وإبداع الصورة وتأثير جاذبيتها، هي أبعد الأمور عن المنتج الإعلامي الإسلامي، الإخواني والسلفي منها بالتحديد، مع الإقرار بأنَّ الإعلام السلفي أثمر جملة من الميزات التي حققت مزاجًا إسلاميًا عامًا علىٰ

مستوىٰ الخطاب الديني، بينما لم يستطع الصمود هو والإعلام الإخواني أمام قوة تأثير وفاعلية الإعلام المضاد.

إننا حينما نقرر العمل الإعلامي فإنَّه غالبًا ما نتوجه ونركز علىٰ مخاطبة أنفسنا وذواتنا وتيارنا، أي إننا في أحسن الأحوال نخاطب إعلاميًا التيار الإسلامي، وفي غالب الأحوال نخاطب التنظيم أو الحركة، وهو الخطأ الأهم في مسيرة العمل الإعلامي المتواضع الذي أثمرته الحركة الإسلامية في مصر تحديدًا، والخليجي أيضًا؛ إلا إذا استثنينا تجربة مجموعة قنوات «**المجد**» في بعض جوانب القصور، لكن يبقىٰ مجمل المنتج الإسلامي في مجال الإعلام، المقروء والمرئي، متواضعًا في خطابه الشعبي والعمومي، ومهجوسًا بتعبئة القواعد التابعة وترصيص صفوفها خشية انفلاتها، وهو ما فشل في حقبة الفضاء التواصلي الاجتماعي المفتوح.

لكن علىٰ الرغم من تقييم العمل الإعلامي الإسلامي، والإخواني بالتحديد، بهذه الدرجة من المستوىٰ المتواضع؛ إلا أنَّ معلومة قد تشير إلىٰ وجود وعي لا بأس به بطبيعة الصراع مع إعلام الدولة العميقة/ السفلىٰ وإعلام إجهاض الثورات. لقد رصد الإخوان عدد ساعات البرامج الحوارية علىٰ الفضائيات المصرية خلال فترة مرسي وقبل إعلان تشكيل الوزراء آنذاك، وتشير المعلومات أنهم رصدوا ٢٧٠ ساعة بث أسبوعية لهذه البرامج التي كانت السلاح الأشد الذي يعمل علىٰ إسقاط مرسي، بينما رصدوا

انخفاض عدد ساعات بث هذه البرامج خلال شهر رمضان إلىٰ ٥٠ ساعة أسبوعية فقط، وبالتالي؛ ستكون موجة الهجوم علىٰ تشكيل الحكومة أقل بكثير في حال تم الإعلان عنها في شهر رمضان، وهو ما تم بالفعل.

إنَّ هذه المعلومة تشير بقوة لقدرٍ جيد من التعاطي مع مشكلات وصول الإسلاميين للسلطة ومواجهة أسلحة الدولة العميقة؛ إلا أنَّه في تقديري أنَّ ضخامة قدرات الدولة العميقة، وضعف وقود تشغيل الإخوان والإسلاميين بشكل عام لمعركة طويلة وحادة مع الدولة، كل ذلك أرهق جهود رفع مستوىٰ المواجهة، وشتت القلائل منهم الذين يملكون وعيًا ونضجًا بحقيقة الصراع.

٧) هل يمكن التفكير في «ما بعد مرسي» و«ما بعد الجماعة التقليدية»؟

يبدو أنَّ ثمة أزمة ذاتية في خطاب الإسلاميين السياسي وما يثوي خلفه من وقود دعوي ووعظي وعقدي؛ إذ إنَّ طوبيا التمكين والخلافة، مع قدر من الاستعجال وحرق المراحل، أفضت إلىٰ صورة مضطربة في تشكلات ذهنية القيادات والقواعد المعنية بسيرورة الحركة الإسلامية وطريق وصولها لمستهدافتها الشرعية. كما أنَّ وصول الدكتور مرسي لسدة الحكم في مصر بالتوازي مع صعود حركة النهضة في تونس، وتصاعد كاريزما أردوغان؛ كل ذلك زاد من تعلق الكثيرين من أبناء الحركة الإسلامية، في سياق الخطاب التمكيني الذي انتشىٰ في هذه الحقبة، بقرب بلوغ مرادهم وآمالاهم بالدولة المسلمة، وذلك بالتزامن مع تزايد حدة الاستقطاب الإسلامي-العلماني المضخّم، فضلًا عن انتشار التفسير بالمؤامرة في كل صغيرة وكبيرة.

إنَّ انتقال الشرعية الدينية السياسية والاجتماعية والدعوية شعوريًا ووجدانيًا من دولة الخلافة في أواخر عهدها العثماني إلىٰ الحركات الإسلامية التي تلت سقوط الخلافة، كان مصدرًا مركزيًا من مصادر إشكالية تراكم الشعور المضطرب بتماهي الإسلام المجرد مع الإسلام بنموذجه الحركي التطبيقي أو بصورة أدق: النماذج التطبيقية للإسلام المتمثلة هنا في الإسلام السياسي

أو الإخوان المسلمين. ويمكن اعتبار هذه الإشكالية التي تراكمت عبر قرن من عمر الحركة الإسلامية المعاصرة هي أعمق إشكالية تجذرت في وجدان الإسلاميين في الدولة الحديثة ما بعد الخلافية، ولا يمكن بحال استثناء أحد من مكونات الحالة الإسلامية بعامة إلا النادر من أفرادها ممن وعىٰ عمق الأزمة وخطورتها؛ إذ إنَّ اختبار هذا الشعور الوثوقي في التصورات والممارسات والأهداف المرحلية والكبرىٰ لا يخيب في غالب قطاعات وشرائح التيار الإسلامي، مع ضرورة التنبه إلىٰ أنَّ مطلق الوثوق التام بأصول الدين الأول وهيكل التشريع الرئيس ليس ضمن المساحة التي تذم فيها إشكالية الشرعية الشعورية التي نتحدث عنها في جانبها السلبي المضر بالحركة الإسلامية؛ فاليقين بصدق الديانة وتمامها وعلوها وعصمتها من أصول الإيمان ودلائل الإسلام، بينما تقع المشكلة في انسحاب هذه اليقينية علىٰ تأويلات البشر وممارسات الخلق ممن يؤخذ منه ويرد، فضلًا عن كون قطاع مما يقع في ما ننتقد هو ضمن الاجتهادات البشرية المطلقة التي لا تستظل بأدلة قطعية أو غالبًا ظنية؛ بل إنَّ مساحات كبيرة منها يجتهد في تخريجها في مناطق المصالح المرسلة وترجيحات الاعتقاد بغلبة المصالح أو الوقوع في أخف المفاسد أو قياسات اجتهادية وتخريجات فروعية علىٰ أخرىٰ أصلية.

تتركز الإشكالية التي أسعىٰ لبيانها، في الإخوان بالتحديد، في اكتساء التنظيم ثوب الشرعية الإسلامية الكاملة بديلًا عن شرعية

الخلافة التي أزيحت، وفي مقابل شرعية الدولة الوطنية الحديثة، والتي كشّرت عن أنيابها للجماعة عقب صراع الضباط الأحرار مع الجماعة في ١٩٥٤م، ومع مرور الوقت وتتابع المحن ترسخت شرعية التنظيم وقدسيته كونه الطرف الوحيد في المجتمع ما بعد الخلافي، بحسب عدد من منظري الجماعة في تأصيلاتهم للبيعة والانضمام للجماعة، التي تحوز وتحمل وتتحمل فكرة العودة للخلافة وواجبات الدعوة والإصلاح المجتمعي، وهو ما أنتج «الشرعية الشعورية» التي تتجذر مع انغلاق التنظيم فكريًا ومرجعيًا علىٰ نفسه ورموزه تبعًا لضرورات الحذر الحركي الذي تتطلبه ظروف العمل تحت الأنظمة العربية السلطوية، وهو ما أدىٰ إلىٰ ما أسماه رضوان السيد «**الخصوصية المتعملقة طهورية الطابع**»، والتي تزايدت مع تبلور خطاب المواجهة مع عدوان الحداثة الغربية المحاربة للإسلام وحتمية الخلاص بالعودة إلىٰ تلك الخصوصية الإسلامية، وفي سياق تصاعد وتيرة أطروحة حتمية «**صدام الحضارات**»[١].

تظل فكرة عودة الدكتور محمد مرسي للحكم في مصر فكرة تتزايد طهوريتها «المظنونة» وسذاجتها السياسية بعد مرور ثلاثة أعوام علىٰ الإطاحة به؛ فالعقل الإخواني والإسلامي المتعلق بذلك يظل يراكم شعوريًا وذهنيًا آمال هذه العودة المرتقبة، ويبني أساطير

---

(١) أشار لهذا المعنىٰ رضوان السيد في: «أزمنة التغيير: الدين والدولة والإسلام السياسي»، ص٤٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٥.

سقوط الانقلاب الوشيك وتفكك الدولة العميقة، أو الدولة السفلىٰ بتعبير الطيب بو عزة، وتتضخم لدىٰ خطابه الداخلي التعبوي مضامين هذه الأساطير مع ازدياد تعلق الناس بها، وهي أمور تبدّت ملامحها بشكل فج في الخطاب التعبوي والتصعيدي في اعتصامي رابعة والنهضة؛ بل بلغ الأمر حد الخرافات التي روج لها بعض الرموز والقيادات علىٰ منصتي الاعتصام.

إنَّ تعذر القدرة علىٰ تجاوز مرحلة مرسي وآمال عودته، ولو علىٰ مستوىٰ الخطاب الداخلي الخاص، وتزايد الحراك والخطاب الذي يعتبره البعض «في عالم موازٍ»، وذلك من مثل «البرلمان الشرعي» في تركيا وقراراته وبياناته التي يخاطب بها بالفعل «العالم الموازي»، يشكل مع الإشكالات السابقة حزمةً من المعوقات التي تتهدد راهن الجماعة ومستقبل بقائها كفاعلٍ مهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، خاصة وأنَّ إرهاصات التفتت الناجم عن الأزمة التنظيمية الأخيرة تشير إليها بعض المعلومات الداخلية للجماعة. إنَّ السعي لبلورة مساق ما بعد جماعاتي/ تنظيمي بخلاف صورته التقليدية بات ضرورة تستلزمها راهنية الحركة وواقعية الزمان والظروف والمستجدات، ولعل البدء في تأسيس وعي داخلي في صفوف القواعد والقيادات الوسطىٰ للحركة الإسلامية يتبنىٰ هذا التصور بات ملحًّا وحتميًّا، بدلًا من مواجهة الواقع الذي لا يضنّ علينا بفجاجة وبجاحة سذاجتنا وسطحيتنا السياسية والاجتماعية.

ثمة دوافع شرعية ونوايا مركزية في حركية المسلم تجاه قضية العمل للدين في جانبه المتعلق بالمجال العام، خاصة ذلك السياسي المتلوث بتعقيدات النظم العربية السلطوية؛ إذ إنَّ تبلور وبقاء كتلة حركية صلبة رجاء الاحتفاظ علىٰ فضاء هوياتي إسلامي يقابل المنزع العلماني المشوه للنظم السلطوية العربية، لا مجال للتقليل من أهميته وضرورته، كما أنَّ حافز العمل للدين واستشعار التقصير تجاه قضايا الأمة الإسلامية العامة، والمحلي القريب منه بخاصة، ينبغي وضعه في سياق أكثر فاعلية وتأثير من مجرد إطلاق هذه الطاقات في الهواء الطلق؛ لأنَّ التاريخ والتجربة الراهنة تدفع بقوة باتجاه العمل المتخصص والنوعي والمحترف بصورة صريحة، ولم تعد مجرد الشعارات الفضفاضة والنوايا العامة الحسنة تصلح لجبر وتقويم منعرجات العمل الإسلامي المتعثر بعد الربيع العربي.

من المهم تقرير حقيقة سوسيولوجية تتعلق برصيد مجتمعي حازته الحركة الإسلامية بشكل عام، والمصرية منها بشكل خاص، قبيل موجة الثورات؛ إذ استطاعات جماعة الإخوان والتيارات السلفية العلمية والدعوية والحركية النفاذ إلىٰ عمق المجتمعات من خلال ما يمكن وسمه بـ«**استراتيجية شغل الأحياز**»، وهي استراتيجية تعتمد بالأساس علىٰ مساحات تفتقدها الدولة في المشرق العربي بشكل عام، وتملؤها الحركة الإسلامية.

وبشكل أكثر تفصيلًا؛ ثمة تشوه بنيوي متجذر في بناء الدولة العربية الحديثة متعلق بصورة من صور «**الحداثة المشوهة**»، بحسب

تعبير عزمي بشارة، رسمتها أدوات استعمارية غربية، ورسخت تشوهاتها تخبطات النخب العربية الحاكمة. إذ تضافرت عدة عوامل اقتصادية واجتماعية في بناء هذه الصورة الحداثية المشوهة، وهو ما أنتج مسارًا متناقضًا ومشوهًا في تشكل البنىٰ المؤسساتية للدولة العربية، حيث سعت النخب الحاكمة لتشكيل المؤسسات التي تحتاج هي إليها، وقامت بتأميم باقي المؤسسات لإحكام السيطرة علىٰ المجتمعات، ثم قامت بتكوين قطاعات اجتماعية تابعة وموالية لها ترتكز في طبيعة علاقتها علىٰ المصالح؛ لأنَّ الدولة والنظام بقيا في معاناة مجابهة أزمة فرض الشرعية وبسط السيطرة علىٰ المجتمع.

هذه الدولة المشرقية الحديثة بُنيت مفتقدة ومفتقرة لتغطية دورها في بناء وخدمة المجتمع وسد حاجاته؛ بل تمثلت الدولة ونظامها دور جماعة كأي جماعة مجتمعية تسعىٰ لتوفير حيز عام أحادي نخبوي، بينما وجدت باقي الجماعات أحيازًا أخرىٰ متاحة للتصارع والحجز والاشتغال. وعليه؛ فإننا سنقر حقيقة **«تعدد الأحياز العامة»** في الحالة العربية بالتحديد، حيث تتعايش مجموعات وجماعات، وتتحالف بعضها مع بعض، وتتصارع أخرىٰ مع غيرها لكسب أتباع وشرائح مجتمعية جديدة، وهو ما يجعل من هذه الديناميةالتنافسية حالة مستصحبة في بنية الدولة[1].

---

(١) انظر إشارات من ذلك في دراسة: «التدين الشبابي بوصفه نمطًا منفلتًا من المؤسسة الأيديولوجية»، هاني عواد، مجلة «عمران» للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (٢)، خريف ٢٠١٢.

استطاعت الحركة الإسلامية حجز مساحة من الحيز العام التنافسي خاصًا بها؛ فاتخذت من الأنشطة الدعوية والتعليمية في المساجد، هذا بالنسبة إلىٰ السلفيين بصورة أبرز، والجمعيات الخيرية والخدمية، والأنشطة الاجتماعية المختلفة، حيث تميز نشاط الإخوان فيها أكثر؛ كأدوات تعمل من خلالها علىٰ ترسيخ وتوسيع حيزها الذي تشتغل عليه، وبالتالي؛ تدشين لغة خطاب داخلي خاص في إطار هذا الحيز، وهي إحدىٰ الإشكاليات البارزة التي واجهت الإخوان والسلفيين بعد ثورات الربيع العربي وانفتاح المجال العام أمامهم؛ إذ وجد الخطاب الإسلامي نفسه أمام مسارين؛ إما الإبقاء علىٰ لغتين، لغة خاصة للداخل، وأخرىٰ عامة لخارج الحيز، وإما محاولة دمج الخطابين العام والخاص حتىٰ لا ينكشف التناقض التأويلي الذي قد يظهر مع العجز عن الجمع بين الخطابين. ويبدو أنَّ الجمع كان متعذرًا؛ نظرًا لعدم التهيؤ والقابلية المسبقة.

بدت الدولة/ النظام عاجزة عن مجاراة الأحياز التي تشكلت خارج سلطتها، وخاصة أحياز الإسلاميين، ولم تنجح استراتيجية النخب العربية الحاكمة ما بعد الاستعمارية في تغليب حيز علىٰ آخر؛ بل ساهمت سياساتها في ترسيخ الحدود بينهما، خاصة مع تزايد شعور الإسلاميين بالتهديد من محاولات اختراق وقمع واستغلال، وبها زادت شدة تمايز ثنائية «نحن» و«هم» داخل الفضاء الاجتماعي الواحد. وبناءً علىٰ ذلك؛ ظهر مفهوم وضعه

السوسيولوجي الإيراني آصف بيات وهو مفهوم «سياسة الحضور Politics of Presence» أو«فن الحضور The Art of Presence»، أي كيف يمكن لأفراد عاديين غير مترابطين بالضرورة أن يغيروا معالم الواقع السياسي، ليس من خلال مواجهات سياسية جمعية مباشرة يمكن قمعها بسهولة؛ إنما عبر ممارستهم لحياتهم اليومية في الفضاء العام بشكل يعبر ذاتيًا عن موقف. لعل هذا المفهوم الحركي التلقائي هو ما ساعد علىٰ حصول حالة من «تأسلم» المجال العام لفترة ما قبل الربيع العربي، أو بشكل آخر: التحول الاجتماعي والديني نحو المزاج الإسلامي، والسلفي منه بالتحديد؛ إذ ساعدت موجة الفضائيات الإسلامية في تحقيق ذلك بشكل كبير، خاصة مع اعتماد هذه القنوات علىٰ الرموز السلفية المصرية الدعوية والعلمية، وقليل من الرموز الدعوية الإخوانية، وفي إطار مساحات سمحت بها الأجهزة الأمنية لتجاوز الصعود السياسي الإخواني، وبالتحديد بعد انتخابات برلمان ٢٠٠٥م.

يشير الدكتور خليل العناني إلىٰ مفهوم وصفي لمنتوج هذا المزاج الإسلامي العام، وبالتحديد في مصر؛ إذ إنها كانت محور انطلاق الفضائيات الإسلامية؛ وهو مفهوم «الأسلمة من غير الإسلاميين»[(١)]، وهو مفهوم معني بتحولات اجتماعية وثقافية وفكرية للمجتمعات العربية نحو الاهتمام والتأثر بالخطاب السلفي

(١) «السلفية السياسية في مصر: دراسة في السياقات والتفاعلات والتحولات»، د. خليل العناني، ص١١، سبتمبر ٢٠١٤م، مبادرة الإصلاح العربي.

الفضائي، وبات مصطلح الأسلمة من خلاله متجاوزًا للمعاني الحركية والتنظيمية، إلىٰ نمط معين من التفكير والمحافظة الدينية الشعائرية، بالإضافة إلىٰ تبلور مرجعيات دعوية إفتائية عوضت انحسار دور الأوقاف والأزهر.

استطاع الإسلاميون، قبيل انتكاسات ما بعد الربيع العربي، الاستفادة من انكفاء الدولة العربية الحديثة عن أداء مهامها الخدمية والاستيعابية لمختلف طوائف مجتمعاتها؛ إذ بات للإسلاميين نسق تربوي، بحسب بيير بورديو، له هوية جوّانية تهمّش الخارج عنها؛ فالإسلاميون سوّقوا لسيرورات وسرديات نهائية بشكل جيد، واستطاعوا تقديم تفسير وإجابات للأحداث والظواهر المحيطة، ونظرًا لاكتفاء النسق وانغلاقه داخليًا؛ فقد بات مستفيدًا مما هو خارجه لشحن المستويات الداخلية، وبحسب بورديو = «**إعادة الترجمة**» حيث يستقل النسق عن محيطه، ولا يملي الخارج عليه مرجعية لحركاته الداخلية ولا يمثل لها مصدرًا بالضرورة، كما لا يأتيه التأثير من المحيط ولا التغيير إلا بقدر ما تمليه عليه سيرورته الداخلية، حتىٰ يضمن استمراريته وعدم تبعيته للمحيط، فيقوم بإعادة ترجمة ما في المحيط بما يخدم انسجامه الداخلي[1].

إنَّ حزمة الإشكالات التي سردتها في السعي لاستنطاق إجابة

---

(١) بتصرف من: «إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم»، بيير بورديو وجان كلود باسرون، ترجمة: ماهر تريمش، ص ٣٥-٣٦، المنظمة العربية للترجمة - بيروت.

عن سؤال إمكان التفكير والعمل في مرحلة ما بعد مرسي وما بعد الجماعة التقليدية؛ قد تمكن من خلق بواعث التفكير في إجابة أكثر عملية من جانب العاملين المتفاعلين مع الأحداث علىٰ أرض الواقع، إذ يبقىٰ التنظير والتجريد وسبر الاحتمالات وبسط الاستشكالات نشاطًا عقليًا يتطلب روحًا حركية تطبيقية يستمدها من خبراء العمل الميداني والحراك الفعلي علىٰ الأرض، رجاء تحقيق أكبر قدر من الفائدة والفاعلية والتأثير المرجو.

٨) هل يمكن الجواب عن سؤال العلمانية والحداثة وحتمية حضورهما في نموذج الدولة الحديثة وذلك من دون اجترار صراعهما مع الإسلام؟ أو هل يمكن تسييل الأفكار واختبار «الدولة الإسلامية الممكنة»، أم إنَّ أطروحة «الدولة المستحيلة» هي الأكثر واقعية، وبالتالي؛ ينبغي السعي لخلق الكيان السياسي الإسلامي الممكن في الراهن؟

إنني هنا أسعىٰ لتوليد أسئلة لطالما تجاوزها العقل الإسلامي وما يزال في إطار تشنج موقفه من العلمانية والحداثة. إنَّ الحديث عن صراع وجودي بين الإسلام «المتخيل الإسلامي» وبين آخر علماني في المخيال الإسلامي هو إحدىٰ أبرز عقبات الإجابة عن سؤال العلمانية والحداثة باعتبار كونهما مكونين مركزيين في بنية الدولة الحديثة. ولأكون أكثر دقة؛ أريد أن أقول إنَّ ثمة مفهمة إسلامية للعلمانية والحداثة في غاية الاختزال والتشنج، ولا أعني بذلك اصطفافًا أو تبنيًا لأيديولوجيا أو منطلق علماني؛ لكنني أعني هنا بصورة غاية في التجريد أن آلية ترجمة المفاهيم في الفضاء الإسلامي الحركي تختزل تعقيدات وتركيبات هذه المفاهيم بصورة تتجاوز جوانب مهمة وفاعلة فيها، ومع تراكم منتجات مختزلة كتلك تتكون منظومة فكرية إسلامية قاصرة بصورة كبيرة عن المعالجة العميقة والفاعلة لمستجدات الدولة الحاملة لحقيقة المفاهيم التي فُهمت مختزلة أو متشجنة.

إننا من الميسور أن نتبيَّن حجم سطحية تناول الحداثة والعلمنة في المكتبة الإسلامية، وليس من الصعب الكشف عن مستوىٰ الاختزال المقصود للمفهومين في الفضاء الإسلامي؛ إذ إنَّ المعركة التي احتدمت في أعقاب الربيع العربي هي معركة الإسلام والعلمانية/ الليبرالية، وهي معركة مصطنعة إلىٰ حدٍ كبير، خاصة وأننا كعرب بالأساس نعيش في راهن ثقافي ومعرفي متردٍ إلىٰ حد كبير، فلا الإسلاميون يحملون مشروعًا ومستوىٰ فكريًا قادرًا علىٰ مدافعة ضغوط الراهن الحداثي، ولا العروبيون والعلمانيون والليبراليون العرب علىٰ قدر من النضج والوعي الفكري بتلك الرايات التي يلتحفونها!

إنَّ تجربة الإسلاميين مع الدولة في رحلة ما بعد الربيع العربي تدلل بكل بساطة علىٰ إشكالية التعامل «المتجاوز» للأفكار لدىٰ الإسلاميين. فلم تنتج مطابع الإسلاميين أوراقًا علىٰ حبر تناقش أبسط إشكاليات المرحلة الحرجة التي كانت تمر بها الحركة الإسلامية وقتئذ، ولم نر الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي كان من المفترض أن تكون محاضن إنتاج وتوليد وخلق لإجابات أسئلة الراهن وقتها، خاصة وأنَّ وحش الدولة العميقة/ السفلىٰ كان ما يزال ماثلًا وواضحًا، وتجرعت منه الحركة الإسلامية المر والعلقم حتىٰ أطاحت بالحركة في ظل رغبة إقليمية بتقويض الإسلاميين. وليس الغرض من هذا النقد الدائر حول انخفاض مستوىٰ الإنتاج المعرفي والبحثي؛ لكن الأمر معني بنتيجة بدهية

لهذا الانخفاض = الحكم علىٰ الشيء فرع عن تصوره، ومادام التصور قاصرًا ومختزلًا؛ فمن الطبيعي أن تُنتج أحكام، وبالتالي تعاط مفاهيمي وحركي، قاصرة وسطحية.

كتب الدكتور عصام العريان ورقة مرجعية كتبها ووضعت كوثيقة إخوانية وذلك بغرض مدارستها مع وثائقهم المعتمدة، بحسب العريان، حيث يتناول فيها مفهوم الدولة الإسلامية وأهم خصائصها ومفاهيم العدل والحرية والمواطنة فيها، ويرد من خلالها، بحسبه، علىٰ كثير من الأسئلة وينير كثيرًا من نقاط الالتباس حول رؤية الإخوان المسلمين ومفهومهم للدولة الحديثة، تلك الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية، كما يتناول فيها أيضًا بعض الشبهات التي تم تناولها بعد نشر القراءة الأولىٰ لبرنامج الحزب، الذي كان يقترح الإخوان قبل الثورة إنشاءه. يقول العريان: «الدولة ضرورة بشرية وفريضة شرعية لازمة، غايتها حراسة الدين وبسط العدل ورعاية مصالح المواطنين، السلطة فيها وظيفة اجتماعية وخلافة مسؤولة يتحملها الكافة؛ فكل فرد مسؤول عنها ومحاسب عليها باعتبارها أداة المجتمع الهامة لتنمية الإنجاز الاجتماعي في خدمة أهدافه المشتركة وتعزيز رصيده الحضاري والإنساني داخل المحيط الدولي. إنَّ الدولة بهذا المفهوم لا غنىٰ عنها لتحقيق مقاصد الإسلام في حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال، والقيام بالواجبات الجماعية التي لا يستطيع

الأفراد أن يقوموا بها. وتقوم الدولة في الإسلام علىٰ ثلاثة مبادئ أساسية وهي العدل والحرية والجهاد . . . والدولة الإسلامية هي ما نطلق عليه الدولة «الحديثة» بالصيغة التي نقدمها في مشروعنا هذا، وليست بالدولة «الثيوقراطية» ولا هي بالدولة «العلمانية»، وهي دولة فكرة تقوم علىٰ نشرها، كما هي دولة رعاية تحمي حقوق الفقراء وتحفز المجتمع علىٰ القيام بواجباته جميعًا. أو بالأحرىٰ هي دولة دعوة أو دولة رسالة، وهذا هو التعبير الحقيقي لارتباطها بالعقيدة الإسلامية أو الترجمة العملية للوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية وهي الدولة التي غالبية سكانها من المسلمين وتقر باستمداد تشريعاتها من الشريعة الإسلامية. ولعل أهم ما يميز الدولة الإسلامية هو الأهداف العامة التي تتحمل هذه الدولة عبء القيام بها، والتي أوجزها المتقدمون بقولهم: «القيام علىٰ أمر العباد بما يصلح معاشهم ومعادهم». فثنائية الاهتمام بالمعاش والمعاد هي أولىٰ مميزات هذه الدولة، وبقدر ما تقوم أجهزة الدولة بالوظائف التي يحددها لها الإسلام ويتم في إطارها تنفيذ أحكامه وتبليغ دعوته ومراعاة شرائعه بقدر ما تقترب من وصف الدولة الإسلامية أو تبتعد عنه. وعندما تحقق الدولة الإسلامية وظائفها الأساسية؛ فإنها بذلك تقدم المثال لبقية دول العالم ولكل الإنسانية حول التجسيد الحقيقي للمبادئ والقيم الإسلامية كالعدل والحرية والمساواة والشورىٰ وحقوق الإنسان وحفظ كرامته بما يحولها إلىٰ نموذج يحتذىٰ:

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]»[1].

والدكتور عصام وقتها كان يستخدم المعرّف: «مسؤول القسم السياسي بجماعة الإخوان المسلمين، وبرلماني سابق»، ولم تتغير كثيرًا أدبيات الجماعة بعد الثورة؛ بل لا أكون مجافيًا للحقيقية إن زعمت أنَّه لم يكن ثمة أدبيات جديدة بعد الثورة إلا إذا اعتبرنا للنادر منها قيمة مؤثرة في بناء الأفكار لدىٰ جماعة بحجم جماعة الإخوان.

فالورقة السابقة عمومية بدرجة كبيرة، وقد لا يمكن للمرء التفريق بين ورقة تصدر عن مسؤول القسم السياسي وعن مسؤول القسم الدعوي، خاصة وأنَّ المقصود التأصيل والتنظير لمفهوم سياسي تغيرت فلسفته ومضامينه ومركزياته ومدارسه تمامًا عن تلك التي تعامل معها فقهاء الإسلام وسياسيوهم في المرحلة الخلافية.

ومع هذا الواقع الذي نصفه، نحتاج لإنتاج إجابة أكثر عمقًا وتركيبًا عن أسئلة الراهن الملحة؛ إذ الدولة التي سعينا لأسلمتها لا يبدو أنها طاوعتنا واستجابت لنا، لنقص الأدوات والأفكار،

---

(١) «الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة»، عصام العريان، «مأرب برس»، الخميس ٨ نوفمبر ٢٠٠٧. وانظر أيضًا: «الإخوان المسلمون ومفهوم الحكومة الإسلامية»، علاء محمد عبد النبي، إخوان ويكي.

أو لممانعة ذاتية في بنية الدولة الحديثة، وفي الحالتين الجواب ما يزال مفقودًا!

بالقطع، لا يمكن تعميم حالة الاختزال والتناول المتعجل ونقص الوعي بمفاهيم الدولة والسلطة الحديثة علىٰ كل الإسلاميين؛ إلا أنَّ من استطاع منهم تعميق الوعي بهذه المفاهيم، وتملك أدوات إنتاج النموذج الجديد، وقع في إشكالية «الفصل» مع الماضي، أي إنَّه وقع في ضرورة الفصل البنائي والاستمدادي مع ما اعتبر تجربة تاريخية تنفصل عن الراهن، ولم يتمكن هذا النمط الإسلامي من إحداث «الوصل» المعتمد علىٰ خصوصية وأصالة التصور الإسلامي.

إننا بإزاء أزمة «إنتاج النموذج» لدىٰ الإسلاميين، وجاذبية الحالتين التركية والتونسية بتصالحهما مع العلمانية لم تنتج بعد نماذج نسقية تنطق بخصوصية الإسلام السياسية والأخلاقية والتقنينية، إشكاليات «تقنين الشريعة» أو «شرعنة القوانين» لم تتولد لهما بعد أدوات وفضاءات الحفر المعرفي والإنتاجي التطبيقي، وإننا إذا تبنينا مبدأ «الإمكان»، أو «الدولة المسلمة الحديثة الممكنة»؛ فعلينا إذن إظهار القدرة والفاعلية علىٰ إنتاج النموذج وتشغيله، بينما إذا أقررنا بمبدأ «الاستحالة»، أو «الدولة المستحيلة»، بمفهوم وائل حلاق؛ فإنَّ إنتاج النموذج، وفقًا لفرضية الاستحالة هذه، يتطلب إعادة بناء وتكوين صياغة الشريعة والحكم

علىٰ أسس أخلاقية، ووعيًا بالتناقض الذاتي الذي يلازم مفهوم «الدولة الإسلامية الحديثة»[1].

(١) للمزيد انظر: «الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي»، وائل حلاق، ترجمة: عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الدوحة، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٤. وانظر: «سقوط الدولة الإسلامية ونهوضها»، نوح فيلدمان، ترجمة: الطاهر بوساحية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٤. وانظر أيضًا: «الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب»، د. عبد الغني عماد، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٣.

وللختم نوجز ..

لا أستطيع إخفاء إجلالي وتقديري وتبجيلي لأفراد جماعة وتيار الإخوان فردًا فردًا، ولا يمكن بحال إنكار عظيم أثر الإمام حسن البنا ﷺ كمجددٍ ومصلح بلغت دعوته كل شبر من الأرض حتىٰ يومنا هذا، والحال كذلك لجميع قيادات ورجالات الجماعة علىٰ مرّ ما يقارب قرنًا من الزمان بذل فيها رجال ونساء هذه الجماعة ومحبوها الغالي والنفيس في سبيل العمل لدين الله، ونصرة لسنة رسول الله، وفق رؤيتهم ومنظورهم.

ولقد تعاملت وتربيت فترة من الزمن، ومازلت، علىٰ يد أخيار هذه الجماعة المباركة، وليس لي مكافأة لعظيم ما أفادوني وعلموني إلا أن أدعو الله لهم برفع الدرجات في الجنة.

إنني وإن كنت شديد الحرص علىٰ كشف ظاهرة النقد الذاتي، بل والمشاركة فيها، لدىٰ هذه الجماعة المباركة وتيارها المحيط بها؛ فإنني أفعل ذلك مدفوعًا بحرص وحبٍ شديدين لمصلحة الدين والدعوة والعمل الإسلامي، خاصة وأننا نعيش حقبة من البلاءات والعقبات والمشكلات التي تشتد علىٰ أبناء الحركة الإسلامية جميعًا، ولا سبيل للوعي بمستوىٰ الأزمة إلا بالمكاشفة والوضوح

والانخلاع من جملة الأوهام والمسكنات التي نتعاطاها أحيانًا في مثل هذه الفترات.

إنَّ لهجة الوضوح والمكاشفة التي اتسمت بها الدراسة لا تقلل يقينًا من قدرة أبناء هذه الحركة علىٰ النهوض من كبوتها التي تعيشها، وإنَّ الرغبة في التركيز والتخصص في موضوع البحث هو ما جعل البحث خِلوًا من عبارات التلطف والتغازل التي ينتظرها البعض.

وإنني في ختام هذه التجربة البحثية الوليدة، أرجو من كل من يرىٰ فيها عوارًا ونقصًا ألا يبخل عليّ بالنصح والإرشاد رجاء أن نحقق منها أقصىٰ الفائدة والنفع بإذن الله.

أهم المراجع

* «الأخطاء الستة للحركة الإسلامية بالمغرب»، د. فريد الأنصاري، منشورات رسالة القرآن - المغرب، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٧.

* «الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ: رؤية من الداخل»، محمود عبد الحليم، دار الدعوة - الإسكندرية.

* «الإخوان المسلمون في مصر: مواجهة أم إدماج؟»، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير (٧٦) حول الشرق الأوسط، ١٨ يونيو ٢٠٠٨.

* «الإخوان المسلمون والسلفيون في الخليج»، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية ٢٠١٢.

* «الإخوان وثورة يوليو ٥٢: تجربة الأمس ودروس اليوم (مراجعات فكرية»)، د. أحمد البيلي، دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٥.

* «أزمنة التغيير: الدين والدولة والإسلام السياسي»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.

* «أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين»، حسين حمودة، الزهراء للإعلام العربي.

* «الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي .. اتجاهات وتجارب»، أعمال مؤتمر نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة في أكتوبر ٢٠١٢.

* «الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب»، د. عبدالغني عماد، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٣.

* «إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم»، بيير بورديو وجان كلود باسرون، ترجمة: ماهر تريمش، المنظمة العربية للترجمة - بيروت.

* «التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري ١٩٨١-٢٠٠٥»، د.حسنين توفيق إبراهيم، مركز البحوث والدراسات السياسية.

* «التدين الشبابي بوصفه نمطًا منفلتًا من المؤسسة الأيديولوجية»، هاني عواد، مجلة «عمران» للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (٢)، خريف ٢٠١٢.

* «الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي»، وائل حلاق، ترجمة: عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الدوحة، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٤.

* «ثورة ٢٥ يناير والصراع حول السلطة»، المستشار طارق البشري، دار البشير.

* «جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ضغوط غير مسبوقة ومسار مجهول»، ناثان ج. براون، ميشيل دنّ، ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٥، مركز كارنيجي للشرق الأوسط.

* «الحركة الإسلامية: ثغرات في الطريق»، عبدالله النفيسي، مكتبة آفاق - الكويت، الطبعة الثانية ٢٠١٣.

* «الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية .. أوراق في النقد الذاتي»، د. عبدالله النفيسي وآخرون، ط١، ١٩٨٩، مكتبة مدبولي.

* «السلفية السياسية في مصر: دراسة في السياقات والتفاعلات والتحولات»، د. خليل العناني، ص١١، سبتمبر ٢٠١٤م، مبادرة الإصلاح العربي.

* «سيكولوجية الجماعات والقيادة»، د. لويس مليكة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

* «سقوط الدولة الإسلامية ونهوضها»، نوح فيلدمان، ترجمة: الطاهر بوساحية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٤.

* «صراع علىٰ الشرعية: الإخوان المسلمون ومبارك ١٩٨٢-٢٠٠٧»، د. هشام العوضي، مركز دراسات الوحدة العربية.

* «الطائفية والاستقطاب السياسي في مصر: تطييف المجال العام وتوظيفاته السوسيوسياسية في مصر بعد ثورة يناير»، د. محمد توفيق، ورقة بحثية منشورة علىٰ موقع منتدىٰ العلاقات العربية والدولية - الدوحة.

* «عبد الله النفيسي: الرجل - الفكرة - التقلبات، سيرة غير تبجيلية»، علي العميم، ط ٢، ٢٠١٢، جداول للنشر والتوزيع - بيروت.

* «عبد الناصر وعلاقاته الخفية، أحمد عبد المجيد»، الزهراء للإعلام العربي.

* «قصتي مع الجماعة وقصتهم مع العسكر»، مدحت أبو الفضل، مكتبة الشروق الدولية.

* «اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في الثورات العربية»، إيمان رجب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢م.

* «مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا»، رسالة المؤتمر الخامس، دار التوزيع والنشر الإسلامية، من دون ذكر الطبعة، ١٩٩٢.

* «مذكرات عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد علىٰ تاريخ الحركة الإسلامية في مصر»، تحرير: حسام تمام، دار الشروق.

* «مراجعات الحركة الإسلامية السودانية»، إعداد: وليد الطيب، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠١٠.

* «مراجعات في الفكر والدعوة والحركة»، عمر عبيد حسنة، سلسلة إسلامية المعرفة (٩)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولىٰ ١٩٩١.

* «مع الحركة الإسلامية في الدول العربية»، الدكتور عبد الله أبو عزة، دار القلم للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة الثانية ١٩٩٢.

* «من التعاون إلىٰ القمع: العلاقات الإسلامية العسكرية في مصر»، عمر عاشور، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة (١٤)، مارس ٢٠١٥م.

* «النقاط فوق الحروف: الإخوان المسلمون والنظام الخاص»، أحمد كمال، الزهراء للإعلام العربي.

* "2014 Global Go to Think Tank Index Report", FEBRUARY 4th, 2015, by: James G. McGann, Think Tanks and Civil Societies Program, The Lauder Institute University of Pennsylvania, Philadelphia, PA USA.

* "Nonstate Actors: Impact on International Relations and Implications for the United States, National Intelligence Officer for Economics and Global Issues. 23 August 2007.

* "The Muslim Brotherhood, Its Youth, and Implications for U.S. Engagement", Jeffrey Martini, Dalia Dassa Kaye, Erin York, Published 2012 by the RAND Corporation.

* "The Muslim Brotherhood's social outreach after the Egyptian coup", working paper, Aug. 2015, Steven Brooke, The Rethinking Political Islam series, Project on U.S. relations with the Islamic world at Brookings Institution.

* "Unprecedented Pressures, Uncharted Course for Egypt's Muslim Brotherhood", Nathan J. Brown, Michele Dunne, Paper published on Carnegie Endowment for International Peace, July 29, 2015.

* "Who is running the Egyptian state?" Nathan J. Brown and Katie Bentivoglio, The Washington Post, July 31, 2015.

إصدارات مركز نماء للبحوث والدراسات

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	السعر ($)
	دراسات شرعية		
١	نظرية التجديد الأصولي	د. الحسان شهيد	٨
٢	إشكالية الإعذار بالجهل في البحث العقدي	سلطان بن عبدالرحمن العميري	١٢
٣	مبدأ اعتبار المآل في البحث الفقهي	د.يوسف بن عبدالله حميتو	١٢
٤	إشكالية الحيل في البحث الفقهي	عبدالله بن مرزوق القرشي	١٤
٥	الخلاف العقدي في باب القدر	د. عبدالله بن محمد القرني	٥
٦	علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق	وائل بن سلطان الحارثي	١٤
٧	مرتبة العفو.. قراءة أصولية تحليلية في ضوء موافقات الشاطبي	جميلة تلوت	٨
٨	معالم منهج البحث الفقهي عند ابن دقيق العيد	د. عادل بن عبد القادر قوته	١١
٩	تقييد المباح.. دراسة أصولية	د. الحسين الموس	١٢
١٠	نظرية الإلزام.. إلزامات ابن حزم للفقهاء	د. فؤاد بن يحيى الهاشمي	١٢
١١	المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج التاريخية	د. عبد الرحمن بن نويفع السُلمي	٩
١٢	التفسير المصلحي لنصوص القرآن بين مدرستي الأحناف والمالكية	منير بن رابح يوسف	١٥
١٣	استثمار النص الشرعي بين الظاهرية والمتقصدة	أحمد ذيب	١٤
١٤	فقه التنزيل.. دراسة أصولية تطبيقية	أحمد مرعي حسن أحمد المعماري	٢٢
١٥	رسالات الأنبياء؛ دين واحد وشرائع عدة (دراسة قرآنية)	عبد الرحمن حللي	١١
١٦	نظرات في تقنين الفقه الإسلامي.. تاريخه - فقهه - ضوابطه	رافع ليث سعود جاسم القيسي	١٢
١٧	تكفير أهل الشهادتين.. موانعه ومناطاته .. دراسة تأصيلية	أ.د. الشريف حاتم العوني	٤
١٨	إشكالية التأصيل في مقاصد الشريعة	عراك جبر شلال	١٥
	دراسات الاختلاف والحوار والتعايش		
١	تجربة الحوار الثقافي مع الغرب.. قراءة تقويمية ونموذج مقترح	د. محمد جبرون	٦
٢	صناعة الآخر.. المسلم في الفكر الغربي المعاصر	د. المبروك الشيباني المنصوري	١١
٣	التعددية الدينية والإثنية في مصر	د. محمد توفيق توفيق	١١
٤	فلسفة الاجتماع في الشريعة الإسلامية.. دراسة تأصيلية	ماهر بن محمد القرشي	١١
٥	صناعة الحوار	حمد عبد الله السيف	١٢
٦	إدارة التنوع والإختلاف	صدقة محمد محمود	٧

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	السعر ($)
	دراسات فكرية		
١	صناعة الواقع.. الإعلام وضبط المجتمع	محمد علي فرح	١٢
٢	ثلاث رسائل في الإلحاد والعلم والإيمان	عبد الله بن سعيد الشهري	١١
٣	مشكلات الديمقراطية	خالد العبيوي	١٠
٤	الإلحاد.. وثوقية التوهم وخواء العدم	حسام الدين حامد	٩
	تكوين		
١	تكوين ملكة التفسير.. خطوات عملية لتكوين عقل المفسر	أ.د/ الشريف حاتم بن عارف العوني	٧
٢	تكوين ملكة المقاصد	د. يوسف بن عبدالله حميتو	٧
٣	مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي	سامي بن إبراهيم السويلم	٨
٤	الدفاع عن الأفكار.. تكوين ملكة الحجاج والتناظر الفكري	د. محمد بن سعد الدكان	٩
٥	فهم كلام أهل العلم.. نحو ضوابط منهجية	أ.د/ الشريف حاتم بن عارف العوني	٤
٦	فقه تاريخ الفقه	د. هيثم بن فهد الرومي	٧
٧	مدخل تأسيسي في الفكر المقاصدي	عبد الرحمن العضراوي	١١
٨	تكوين الملكة اللغوية	البشير عصام	٦
	تجارب		
١	التجربة اليابانية.. دراسة في أسس النموذج النهضوي	سلمان بونعمان	٦
٢	التجربة النهضوية التركية	محمد زاهد جول	٦
٣	التجربة النهضوية الألمانية	د. عبد الجليل أميم	٧
٤	التجربة النهضوية البرازيلية	صدفة محمد محمود	١٢
٥	من التجزئة إلى الوحدة.. قراءة في التجارب الغربية والعربية	د. خالد شيات	١١
٦	حكاية التنمية	ترجمة/ د. أبو بكر أحمد باقادر	٨
٧	التجربة الهندية	أيمن يوسف / وائل أبو حسن	١٠
٨	الإسلام وتكوين الدولة الحديثة	عبد العلي حامي الدين	١٤
	ترجمات		
١	حاوي الثورة المصرية / والتر أرمبرست	ترجمة: طارق عثمان	٤
٢	إسلام السوق / باتريك هايني	ترجمة: عومرية سلطاني	٧
٣	حركة كولن / هيلين روز ايبو	ترجمة: مروة يوسف/ أحمد العزبي	١٢
٤	شبكات الاعتدال الإسلامي	شيريل بينارد وآخرون	١٢
٥	صعود الإسلام السياسي في تركيا / أنجيل راباساواف، ستيفن لارابي	ترجمة: إبراهيم عوض/ أحمد العزبي	٧
٦	الإسلام الديموقراطي المدني (الشركاء والموارد والاستريجيات)	شريل بينارد، ترجمة: إبراهيم عوض	٦
٧	دراسات في الفقه الإسلامي.. وائل حلاق ومجادلوه / وائل حلاّق - ديفيد ستيفن باورز	ترجمة وتنسيق: د. أبو بكر باقادر تدقيق ومراجعة: طاهرة عامر	١٢
٨	وصف تاريخي لتحريف نصين مهمين من الكتاب المقدس: التثليث والتجسد	ترجمة وتحرير: هيثم سمير ترجمة: هبة حداد، أحمد شاكر	٦

م	اســم الكتــاب	اســم المؤلــف	السعر ($)
	تاريخ الفكر الفلسفي الغربي.. قراءة نقدية		
١	في دلالة الفلسفة وسؤال النشأة	د. الطيب بوعزة	١٠
٢	الفلسفة اليونانية ما قبل السقراطية	د. الطيب بوعزة	١٣
٣	فيثاغور والفيثاغورية.. بين سحر الرياضيات ولغز الوجود	د. الطيب بوعزة	١٣
٤	هيراقليط.. فيلسوف اللوغوس	د. الطيب بوعزة	١١
	مراجعات في الفكر العربي المعاصر		
١	إمكان النهوض الإسلامي	د. محمد جبرون	٧
٢	القراءات المعاصرة والفقه الإسلامي.. مقدمات في الخطاب والمنهج	عبد الولي بن عبد الواحد الشلفي	١٤
٣	العلمانيون في تونس	د. محمد الرحموني	٨
٤	النقد الذاتي في الفكر العربي	د. محمد الرحموني	٧
٥	الحداثة الفكرية في التأليف الفلسفي العربي المعاصر	د. عبد الرحمن اليعقوبي	١٢
٦	النهضة اللغوية وخطاب التلهيج الفرنكفوني	سلمان بونعمان	١٠
٧	مع الإصلاحية العربية في تمحلاتها.. مراجعات نقدية	د. امحمد جبرون	٧
٨	قضايا المرأة في الخطاب النّسوي المعاصر.. الحجاب أنموذجًا	ملاك إبراهيم الجهني	١٤
٩	القومية العربية.. نظرات في الفكر والمسار	فيصل الأمين البقالي	٨
١٠	في مدارات الماركسية والماركسية العربية	رشيد مصطفى الراضي	٩
	دراسات في الحالة الإسلامية		
١	اختلاف الإسلاميين	أحمد سالم	١٤
٢	مراجعات الاسلاميين.. دراسة فى تحولات النسق السياسى	بلال التليدي	١١
٣	جدل الإسلاميين	د. عبد القدوس أنحاس	٩
٤	الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية	بلال التليدي	١١
٥	التكفير عند جماعات العنف المعاصرة	إبراهيم بن صالح العايد	١٣
٦	صورة الإسلاميين على الشاشة	أحمد سالم	١٢
٧	الإسلاميون ومركز راند.. قراءة في مشاريع الاعتدال الأمريكي	بلال التليدي وعادل الموساوي	٥
٨	النقد الذاتي عند الإسلاميين.. (١) التيارات القتالية	محمد توفيق	٦
	دراسات صناعة البحث العلمي		
١	مراكز البحث العلمي في الوطن العربي	خالد وليد محمود	٥
٢	مراكز البحث العلمي في إسرائيل	د. عدنان عبدالرحمن أبو عامر	٦
٣	مراكز البحث الأمريكية ودراسات الشرق الاوسط بعد ٩/١١	د. هشام القروي	٦
٤	مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في الهند (دراسة تقويمية)	د. أيمن طلال / د. وائل أبو حسن	٧
٥	التعليم والبحث العلمي ومراكز التفكير الاستراتيجي في تركيا	علي حسن باكير	٤

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	السعر ($)
	قراءات في الخطاب الشرعي		
١	الخطاب المقاصدي المعاصر.. مراجعة وتقويم	د. الحسان شهيد	٨
٢	الأبعاد النفسية والاجتماعية في النظر الفقهي	د. إلهام عبد الله باجنيد	٥
٣	إصلاح الفقيه.. فصول في الإصلاح الفقهي	د. هيثم بن فهد الرومي	٨
٤	حجاب الرؤية.. قراءة في المؤثرات الخفية على الخطاب الفقهي	عبدالله بن رفود السفياني	٦
٥	الإسلام الممكن	ماهر بن محمد القرشي	٨
٦	حركة التصحيح الفقهي	ياسر بن ماطر المطرفي	١٦
٧	النظر الفقهي في المعاملات المعاصرة	عبدالله بن مرزوق القرشي	٨
٨	تجديد فقه السياسة الشرعية	د. خالد بن عبد الله المزيني	٥
٩	الفقه الارتيادي.. نظرات في الفقه المستشرف للمستقبل	د. هاني بن عبد الله الجبير	٤
١٠	الخطاب الوعظي.. مراجعة نقدية لأساليب الخطاب ومضامينه	د. عبد الله بن رفود السفياني	١٢
١١	ما بعد السلفية.. قراءة نقدية في الخطاب السلفي المعاصر	أحمد سالم - عمرو بسيوني	٢٥
١٢	الدرس العقدي المعاصر	عمرو بسيوني	١٦
	تساؤلات		
١	سؤال التنمية في الوطن العربي.. مداخل عملية ورؤى نقدية	هشام المكي وآخرون	١٠
٢	سؤال القيم بصيغ متعددة	هشام المكي وآخرون	٨
٣	أسئلة المنهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية	سلمان بونعمان وآخرون	١٢
	حوارات نماء		
١	التشيع في أفريقيا	اتحاد علماء المسلمين	١٨

